الملك عبد العزيز آل سعود
سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية

1

الوثائق البريطانية

British Documents

1866 - 1916

مع المقدمة

دار الدائرة للنشر والتوثيق
THE CIRCLE FOR PUBLISHING & DOCUMENTATION

الملك عبد العزيز آل سعود
سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م

ⓒ دار الدائرة للنشر والتوثيق ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الملك عبدالعزيز آل سعود: سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية

ط١.- الرياض.

٧١٠ ص ١٨ × ٢٥سم

ردمك: ٢-٠٠-٨٤٢-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٠١-٨٤٢-٩٩٦٠ (مجلد ١)

١- السعودية - تاريخ - الملك عبدالعزيز

٢- عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، ملك السعودية

٣- آل سعود - تاريخ أ- العنوان

ديوي ٩٥٣,١٠٥ ١٩/١٨٨٠

رقم الإيداع: ١٩/١٨٨٠

ردمك: ٢-٠٠-٨٤٢-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٠١-٨٤٢-٩٩٦٠ (مجلد ١)

الناشر: دار الدائرة للنشر والتوثيق

ص. ب ٨٦٧١٣، الرياض ١١٦٣٢

المملكة العربية السعودية

فاكس ٤٥٠٤٩٧٥

King Abd Al-Aziz Al Saud

His Life and Reign in Foreign Documents

Published by The Circle for Publishing & Documentation

P. O. Box 86713, Riyadh 11632

Kingdom of Saudi Arabia

Fax. 4504975

جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة في كافة أنحاء العالم، ولا يجوز إعادة طباعة هذا العمل أو أي جزء من أجزائه، أو إدخاله في أيٍّ من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، كما لا يجوز نسخه أو نقله أو تسجيله على أي شكل من الأشكال وبأية وسيلة من الوسائل، دون إذن خطّي من الناشر.

تم إنتـاج هذا العـمل وطبـاعته ونـشره وتوزيعـه

بتوفيق من الله عزّ وجل ثم بتـمويلٍ ورعايةٍ من صاحب السمو الملكي

الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

وقد وهب سموه ما يخصه من عائدات هذا العمل المالية إلى مؤسسة

سلـطان بـن عبـدالعـزيز آل سـعود الخيـرية

رئيس المشروع
د. سعد العبدالله الصويان

اللجنة الاستشارية العليا

معالي الشيخ إبراهيم بن عبدالله العنقري
معالي الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر
معالي الدكتور عبدالله بن يوسف الشبل
معالي الدكتور مطلب بن عبدالله النفيسة
سعادة الدكتور عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ
سعادة الدكتور محمد بن سعيد الشعفي

صياغة المنهج

سعادة الدكتور سعد العبدالله الصويان
سعادة الدكتور محمد منير صلاحي الأصبحي
سعادة الدكتور عبدالفتاح حسن أبو علية
سعادة الدكتور محمد لطفي الزليطني
سعادة الدكتور علي محمد الزيدي
الأستاذ أيمن السيد محمد عجمي

المراجعة النهائية والتدقيق

سعادة الدكتور عبدالعزيز بن صالح الهلابي
سعادة الدكتور عبدالفتاح حسن أبو علية
سعادة الأستاذ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ
سعادة الدكتور محمد بن سعيد الشعفي
سعادة الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الدباسي
سعادة الدكتور سعد العبدالله الصويان
سعادة الدكتور عبدالله بن فهد الفهيد
سعادة الدكتور إبراهيم بن سليمان الشمسان
سعادة الدكتور محمد بن عبدالله الفريح

لجنة الاتصالات والتنسيق

سعادة الدكتور علي بن محمد الخليفة
سعادة الأستاذ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ
سعادة الأستاذ إبراهيم بن عبدالكريم القويفلي
سعادة الدكتور سعد العبدالله الصويان

الترجمة والتلخيص

د. إبراهيم الشريف التكينة
د. أحمد خليل عردات
د. أحمد رامز قطرية
د. حسن البنا عز الدين
د. حسن محمد وجيه
د. ريتشارد أندرو أندريتا
سمير محمد طاهر دوكاني
صلاح يحيى باسلامة
ضرار صالح ضرار
د. عاصم محمد الفارس
عبدالحميد حامد أحمد محمود
د. عشري محمد عبدالحميد
د. عصام دلاَّل باشي
د. علي بن محمد الزيدي
د. محمد أحمد طجو
د. محمد خير البقاعي
د. محمد زياد كبه
د. محمد عبدالغني غنوم
د. محمد لطفي الزليطني
د. محمد مصطفى بو شارب
د. محمد منير صلاحي الأصبحي
د. محمد نبيل النحاس
د. منير أحمد التريكي
Clara Semple
Michael Thomas
Riaz Hassan
Dr. J. P. Zanes

الجهاز الفني والإداري

السيد حسن علي غالب
جمال جمعة صديق
أيمن السيد محمد عجمي
سامي محمد الهبيري
ماجد محمد عبدالعظيم
محمد إبراهيم المحمد
خالد عبدالرازق محمد
حسن صبري حسين
أشرف صفوت محمود
أبو بكر سعيد عمار

شكر وتقدير

نود أن نشكر للقائمين على الأرشيفات البريطانية والفرنسية والأمريكية تعاونهم معنا، وإرسالهم ما طلبناه من صور الوثائق المحفوظة في تلك الأرشيفات، والإجابة عن استفساراتنا وتزويدنا بالمعلومات التي طلبنا معرفتها. ونخص بالشكر السيدة بنيلوبي توسن Penelope Tuson المسؤولة في المكتبة البريطانية والسيد ملتون جستافسون Milton Gustafson أحد كبار المختصين في السجلات المدنية في إدارة الأرشيف الوطني الأمريكي والسيد إبراهيم عبدالحميد في باريس لما خصُّونا به من وقت وجهد.

كما نشكر للمسؤولين في هذه الأرشيفات سماحهم لنا بنشر ملخصات باللغة العربية للوثائق المحفوظة لديها، ونخص بالذكر الآنسة آن كروفورد Anne Crawford مسؤولة حقوق النشر في مكتب السجلات الحكومية في المملكة المتحدة، فيما يتعلق بالوثائق المستخرجة من هذا المكتب ومن المكتبة البريطانية، والسيد فرانسوا رينوار François Renouard مدير الأرشيف والتوثيق في وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٥م، عن الوثائق المستخرجة من أرشيف الوزارة في نانت، والسيد لوي أميج Louis Amigues مدير الدائرة نفسها (الأرشيف والتوثيق) عام ١٩٩٧م، بالنسبة إلى الوثائق المستخرجة من أرشيف الوزارة في كيه دورسيه، والعقيد أندريه باك Le Colonel André Bach رئيس القسم التاريخي لدى القوات البرية الفرنسية، فيما يتعلق بالوثائق المستخرجة من قسمه.

ونوجه شكرنا أيضاً إلى السيد جيمس دينينج James M. Dening ناشر مجموعات **طبعات الأرشيف** *Archive Editions*، والسيد جيفري تومسون Geoffrey C. Thompson المدير الإداري لشركة تومسون هنري المحدودة Thompson Henry Limited على تعاونهما، وإلى وكالة الإعلام الأمريكية U. S. Information Service في سفارة الولايات المتحدة في الرياض على ما قدمته لنا من معلومات مفيدة.

وكذلك نشكر للقائمين على جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سماحهم لنا بالاستعانة، في عملنا هذا، بجهود عدد من أعضاء هيئة التدريس فيهما، فقد كانت مساهمة هؤلاء عاملاً حاسماً في إنجاز هذه الموسوعة.

تـنـبـيـه لابـد مـنـه

تضم هذه المجلدات ملخصات لوثائق أجنبية لا تعبّر بالضرورة عن وجهة النظر السعودية في رؤية الأحداث أو تفسيرها بل عن وجـهـات نظر أصحابها. ونحن إذ نتبنى نشر ملخصات هذه الوثائق فإننا لا نتبنى ما قد تتضمنه من مغالطات تاريخية أو أخطاء علمية أو معلومات غيـر دقيقة أو تفسيرات غير منطقية أو أحكام مجحفة.

أما الأخطاء غير المقصودة في أسماء الأماكن أو الأعلام أو القبائـل أو موارد المياه، فقد بذل العاملون في التلخيص والتدقيق والمراجعة غاية جهدهم لتصحيحها. وإننا ندعو كل من يصادف خطأ لم يتمكن فريـق العمل من تصحيحه إلى أن يبادر بالاتصال بالناشر ليتمَّ استدراك الخطأ في الطبعات المقبلة من هذا العمل إن شاء الله.

لقد اتبعنا في عرض الملخصات منهـجـاً محدداً واستخدمنا رمـوزاً وأرقاماً للإشارة إلى مختلف الوثائق ومصادرها وشرحنا تفاصيل ذلك المنهج وهذه الرموز في مقدمة هذا العمل. ونأمل من القارئ الكريم أن يرجع إليها ليكون ذلك عوناً له على الاستفادة القصوى من هذا العمل.

كما نأمل أن يعكس نشر هذه الوثائق – على الرغم مما لدينا عـلـى بعضها من تحفظات – مستوى الوعي السياسي والنضج الفكري الـذي وصلت إليه المملكة العربية السعودية بعد مرور مائة عام على تأسيسها.

المحتويات

المقدمة ١١
١٨٦٦ ..... ٩٩
١٨٧٥ ..... ١٠٠
١٨٧٩ ..... ١٠١
١٩٠٠ ..... ١٠٢
١٩٠١ ..... ١٠٣
١٩٠٢ ..... ١٠٥
١٩٠٣ ..... ١٢٦
١٩٠٤ ..... ١٣٣
١٩٠٥ ..... ١٧٨
١٩٠٦ ..... ٢١١
١٩٠٧ ..... ٢٦٠
١٩٠٨ ..... ٢٩٤
١٩٠٩ ..... ٣١٠
١٩١٠ ..... ٣٢٤
١٩١١ ..... ٣٥٥
١٩١٢ ..... ٣٧٦
١٩١٣ ..... ٣٨٦
١٩١٤ ..... ٤٥٤
١٩١٥ ..... ٥٦٦
١٩١٦ ..... ٦٣٩

المقدمة
أهداف المشروع ومنهج العمل

التعريف بالمشروع وأهميته

إن إصدار موسوعة وثائقية تحكي تاريخ المملكة العربية السعودية إبان فترة حكم الملك عبدالعزيز آل سعود يمثل تجربة رائدة في مجال النشر، ليس على نطاق المملكة وحدها، بل على نطاق الوطن العربي. فقد تعودنا أن تقوم بمثل هذه الأعمال العظيمة مؤسسات حكومية أو جهات رسمية لا مؤسسات خاصة. ولم يكن عملنا ليرى النور ويخرج بهذا الحجم العملاق، وعلى هذا المستوى المتميز، لولا أن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، كعادته في رعاية المشاريع العلمية والفكرية، أمدَّه بدعمه المطلق وحفَّه برعايته الكريمة.

وليس بخافٍ أن الدول المتحضرة تهتم كل الاهتمام بتأسيس الأرشيفات، واقتناء الوثائق والعناية بها حفظاً وتصنيفاً ليفيد منها الباحثون في شتى المجالات. وتزداد قيمة الوثائق في الدراسات الأكاديمية المعاصرة لكونها ركيزة من ركائز البحث التاريخي، ومصدرا أوليا يستطيع الباحث من خلاله معرفة الجوانب الأساسية المتصلة بموضوع بحثه. ولا تقتصر قيمة الوثائق على كونها سجلا للأحداث؛ بل إن الوثيقة ذاتها تكون في كثير من الأحيان هي الحدث؛ فإبلاغ حكومة لأخرى اعترافها بها، أو استعدادها لمساندتها، أو رغبتها في فتح باب المفاوضات معها، يأتي في الأعم الأغلب وثيقة مكتوبة، والمرسوم الذي يحدث تغييرات جذرية في مسمى الدولة أو في سلطاتها أو في تركيبها هو وثيقة مكتوبة أيضاً.

ولقد كان الباحثون في تاريخ المملكة العربية السعودية يعانون من ندرة الوثائق داخل المملكة، خصوصا فيما يتصل ببداية مرحلة التأسيس حينما كان الملك عبدالعزيز ورجاله منشغلين بحروب التوحيد عن بناء مؤسسات الدولة، وحينما كان التعليم في بداياته، والكتابة غير شائعة، والسجلات معدومة. وأغلب الوثائق المتوفرة عن تلك الفترة المبكرة تأتي من مصادر أجنبية قد لا يتيسر لكثير من الباحثين الإفادة منها، إما بسبب الحاجز اللغوي، وإما لوجودها في أماكن بعيدة يصعب الوصول إليها. ولسد هذه الحاجة الملحة جاء مشروع **الملك عبدالعزيز آل سعود: سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية**، الذي يجري العمل فيه منذ عدة سنوات. والهدف من هذا المشروع الوطني هو تقديم ملخصات عربية للوثائق البريطانية والفرنسية والأمريكية التي تتعلق بحياة الملك عبدالعزيز وتاريخ المملكة العربية السعودية في عهده (١٩٠٢-١٩٥٣م)، حتى توفر هذه الملخصات للباحثين والمهتمين معلومات كافية عن تلك الوثائق تكون عونا لهم في أبحاثهم وكتاباتهم وفي سعيهم للمعرفة عموماً.

وسوف نخصص هذه المقدمة للكلام على الوثائق التي شكلت المادة الأساسية للمشروع من حيث مصادرها، وما فيها من أخطاء، وحجم المشروع، وشمولية الوثائق وتنوعها، ثم نتناول «الوثيقة» ومفهومها، وعملية فك الوثائق، ومشكلة تكرارها. ونعرّف بعد هذا الأجزاء الرئيسية للوثيقة كما اصطلحنا عليها في هذا المشروع، ونشير بعدُ إلى الترجمة وصعوباتها، وأخيراً نعطي فكرة عن عملنا في المراجعة والتحرير للملخصات الوثائق في شكلها الأخير. وقد ألحقنا بالمقدمة ملحقاً يحمل عنوان «نافذة على الأرشيفات»، ويتضمن شرحاً توضيحياً مفصلاً عن تنظيم هذه الأرشيفات وخصوصاً فيما يتعلق بالوثائق ذات الصلة بالمنطقة العربية.

لماذا الوثائق البريطانية والفرنسية والأمريكية؟

وقع الاختيار على الوثائق البريطانية والفرنسية نظرا لعراقة العلاقات الدبلوماسية القائمة بين دولة الملك عبدالعزيز آل سعود وبين هاتين القوتين الأوربيتين اللتين كان لهما حضور ملموس في منطقة الجزيرة العربية خلال الفترة من ١٣٠١-١٣٧٥هـ (١٨٨٣-١٩٥٥م)، إذ يرجع تاريخ وجود القنصليتين البريطانية والفرنسية في جدة حسبما ذكر هوجارث Hogarth في كتابه **موجز تاريخ الجزيرة العربية** إلى ما قبل عام ١٨٢٥م. ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أن أول وزيرين مفوضين وجههما الملك عبدالعزيز لتمثيله على المستوى العالمي كانا حافظ وهبة في لندن سنة ١٩٣٠م، وفؤاد حمزة في باريس سنة ١٩٣٩م؛ مما يضفي أهمية خاصة على محتويات خزائن الأرشيفات البريطانية والفرنسية بالنسبة إلى تاريخ المملكة العربية السعودية.

وتحظى الوثائق البريطانية بأهمية خاصة، نظراً إلى الوجود البريطاني المبكر والمكثف على ساحل الخليج العربي، ومن هناك كانت السلطات البريطانية تراقب الأحداث في نجد عن كثب وباهتمام بالغ. وكانت علاقة الملك عبدالعزيز مع بريطانيا في مقدمة علاقاته مع القوى السياسية الدولية الأخرى. لذلك نجد وثائق الأرشيفات البريطانية تغطي عهد الملك عبدالعزيز منذ بداياته الأولى، بل منذ وجوده مع أبيه وعائلته في الكويت، وهذا ما لا يتوافر في المجموعات الوثائقية الأخرى. ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى، وتدخلت بريطانيا عسكرياً في أجزاء جديدة من العالم العربي، تعاظمت أهمية الجزيرة العربية بالنسبة إليها وإلى مصالحها، وأصبح اهتمامها بالشؤون الداخلية للدول العربية أكبر بكثير مما كان عليه من قبل، خصوصا في سعيها إلى القضاء على الإمبراطورية العثمانية والتصدي لأي نفوذ ألماني، وبدأت تعمل على كسب الأصدقاء ودفعهم إلى التحالف معا في وجه من اعتبرته عدوا مشتركا. ولما كانت بريطانيا، باعتبارها دولة انتداب أو وصاية أو حماية، مسؤولة عن

الشؤون الخارجية لمعظم الكيانات العربية المحيطة بالمملكة العربية السعودية، فإن الـوثـائـق البريطانية تمثل المرجع الأول بالنسبة إلى علاقات الملك عبدالعزيز آل سعود مع تلك الكيانات. ناهيك عن الحالة التنظيمية الجيدة للأرشيف البريطاني، والسهولة النسبية في الحصول على الوثائق من هناك، وكثرة ما نشر من هذه الوثائق.

أما فرنسا فيعود اهتمامها بالجزيرة العربية عموماً وبمملكة الحجاز على وجه الخصوص إلى أنها كانت تعتبر نفسها قوة إسلامية عظمى بحكم كونها دولة مستعمرة تحتل الجـزائـر وتفرض الوصاية على تونس والمغرب وتمارس الانتداب على سورية ولبنان. وكانت تعتقد أن من مهامها متابعة شؤون رعاياها المسلمين الذين يرتادون الديار المقدسة بأعداد كبيـرة فـي موسم الحج من كل عام. وازداد اهتمام فرنسا بالمملكة منذ أن دخل الملك عبدالعـزيـز آل سعود الحجاز، لما كان له من مكانة كبيرة ليس في الجزيرة العربية فحسب، بل في سـائـر الدول العربية والإسلامية. وقد وجدت فرنسا في الدعوة الوهابية تهديداً لنفوذها في سورية، إذ تجاوز تأثير هذه الدعوة حدود الحجاز ونجد، وبلغ القبائل السورية الخاضعة للانـتـداب الفرنسي، فعملت جاهدة على مناهضتها. بيد أن هناك سبباً آخر للاهتمام الفرنسي بالمملكة، يتمثل في التنافس القديم بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا على المنطقة؛ مما حدا بفرنسا إلى أن تراقب عن كثب تحركات منافستَيْها في الجزيرة العربية.

أما الوثائق الأمريكية فتنبع أهميتها في المكان الأول من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة بعد اكتشاف النفط فيها، ومنح امتياز النفط في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية إلى شركة أمريكية هي شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية California Arabian Standard Oil Company التي أصبحت فيما بعد شركة الزيت الأمريكية العربية (أرامكو) The Arabian American Oil Company (Aramco). وقد انعكس هذا الاهتمام على الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية في مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الري والزراعة في المملكة منذ أواخر العقد الرابع من القرن العشرين.

ولقد تبين لنا أن كماً لا بأس به من الوثائق البريطانية والفرنسية وبعض الوثائق الأمريكية مكتوب بالعربية، أو مرفق بترجمة عربية مع الأصل. ولما كان من الصعب على الباحث أن يتوقع وجود وثائق عربية في هذه المصادر، أو أن يعثر عليها، إن علم بوجـودهـا، فـقـد أدخلناها ضمن المشروع، ولخصناها مع غيرها من الوثائق مع الإشارة إلى وضعها.

إننا ننشر ملخصات للوثائق البريطانية والفرنسيـة والأمريكية، ونحن نعلم أن هناك وثائق أخرى هامة في الأرشيفات الإيطالية والألمانية وغيرها، وقد رأينا أن العمل في كل

تلك الوثائق مـعاً سيكون عملاً ضخماً، خشـينا أن يتجاوز حجمه طاقتنـا وإمكاناتنا؛ فيعرقل العمل أو يجهضه. لذلك أجلنا النظر في أي وثائق أخرى عدا البريطانية والفرنسية والأمريكية إلى مرحلة لاحقة، ومنها الوثائق العثمانية التي ترتبط بتاريخ المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز، والموجودة في أرشيف الباب العالي ورئاسة الوزراء باستانبول. وكلنا أمل أن تكون الخبرة التي اكتسـبناها في التعامل مع الوثائق البريطانية والفرنسية والأمريكية منطلقا للتعامل مع وثائق الأرشيفات الأخرى الأكثر صعوبة وتعقيدا.

مـصـادر الـوثـائـق:

الوثائق البريطانية: اتصلنـا بالمسؤولين في المكـتبة البريطانـية British Library، وبَيَّنا لهم ما نسعى إليه بالتحديد، واتفقنا معهم على ترتيبات استخراج ما يهمنا من الوثائق المحفوظة في سجـلات وزارة الهند India Office Records (I. O. R.) ومـكتب السـجلات العامـة Public Record Office (P. R. O.).

كذلك استعنا في عملنا على الوثائق البريطانية بالمجلدات التي نشرتها المجموعة الدولية للأرشيفات Archive International Group في لندن تحت عنوان **طـبعات الأرشيف** *Archive Editions*. وقد استقـت المجموعة الدولية مـعظم مادتها من المصـادر نفسها. وتحتوي هـذه المجلدات على عدد كبير من الوثائق، يدخل جزء منها ضمن إطار مشروعنا.

لقد حرصنا على تتبع ما احتوته المجلدات من وثائق، والتدقيق فيها، وفرز ما يخصنا منها. ودفعنا حرصنا هذا على تسهيل الأمور للباحث، الذي قد يرغب في الرجـوع إلـى الوثيقة الأصل، إلى الإشارة في ملخص كل وثيقة وجدناها منشورة في هذه المجلدات إلى عنوان المجموعة التي نشرت فيها، ورقم المجلد والصفحة أو الصفحات التي تظهر فيهـا، مستخدمين في ذلك اختصارات ورموزا اتفقنا عليها لعناوين المجموعات؛ كأن نشيـر إلـى وثيقة تظهر على الصفحات ٢٠-٢٣ من المجلد الثاني من مجموعـة **تقارير جدة ١٩١٩-١٩٤٠** *The Jeddah Diaries 1919-1940* هكذا: ***JD 2: 20-23***. وكان السبب في إشارتنا إلى هذه المجلدات أنها منشورة وتوزع تجاريـاً. ثم إننا أثبتنا في ملحق المقدمة قائـمـة بـأسماء المجموعات المخـتلفة من **طبعـات الأرشيف** التي استعـنا بها، مع عدد مجـلدات كل منها والاختصار الذي استخدمناه للإشارة إلى كل مجموعة.

لقد أفدنا في بداية عملنا أيما فائدة من مجلدات **طبعات الأرشيف**، واكتسبنا منها معرفة كبيرة بالوثائق البريطانية وطريقة تصنيفها وأماكن حفظها. لكن اللجوء إلى هذه المجلدات لا يخلو من إشكالات، فهي لا تشتمل على كل ما يهمنا من وثائق، فضلاً عن أن فيها تكراراً

كثيراً، إذ تتكرر الوثيقة الواحدة في عدد من المجلدات وأحيانا في المجلد نفسه. ففي المجلد السادس عشر من **الحدود في الجزيرة العربيـة** نجد الوثيقة نفسها على الصفحتـين ٨٣-٨٤ و١٧١-١٧٢. وتتكرر وثيقة أخرى عدة مرات في عدد من المجلدات، إذ نجدها هي نفسها في المجلد الثامن من **سجلات المملكة العربية السعودية** ص ٤٩١-٥٠٠، والمجلد التاسع عشر من **الحدود في الجزيرة العربيـة** ص ٦٧٣-٦٨٢، والمجلد الثامن عشر مـن **النزاعات الحدودية في الجزيرة العربية** ص ١١٨-١٢٧، والمجلد السادس عشر من المجموعة نفسهـا ص ٧٧٣-٧٨٢، كما يوجد مقتطف منها (وهو المقتطف نفسه) مكررا على الصفـحـتـين ١٢٩-١٣٠ والصفحتين ١٣٤-١٣٥ والصفحتين ٦٦١-٦٦٢ من المجلد الأخيـر. وهـذان مثالان من مئات الأمثلة.

لقد وجدنا إضافة إلى ما ذكرناه أخطاء مختلفة في المجلدات. من هذه الأخطاء ما يتعلق بالمعلـومات المعطاة عن الـوثيقة. ففي فـهرس المجلد الأول من **الأسر الحاكـمة في الجزيرة العربية: المملكة العربية السعودية**، يرد وصف غـير دقيق للوثيقة المنشـورة على الصفحات ٥٨٩-٥٩١، كما يذكر الفهرس أن تاريخ الوثيقة هو ١ فبراير (شباط) ١٩٣٤م، في حين تمثل الوثيقة في الواقع مـقتطفات من تقرير أرسله أندرو راين Sir Andrew Ryan الوزير المفـوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البـريطانية مع رسالته رقم ١٤٩ المؤرخة في ١٥ مايو (أيار) ١٩٣٤م.

إن وجود كثير من الوثائق المكررة في المجلدات على نحو ما بيَّنا، واحتوائها على كثير من الوثائق التي لا تدخل ضمن نطاق المشروع، لأنها تخص مناطق أخرى أو فترات تاريخية سابقة أو لاحقة للفترة التي يغطيها مشروعنا، فرض علينا تخصيص جهد ووقـت كبيرين لعمليات الفرز التي تهدف إلى اكتشاف المكرر واستبعاد غير المطلوب من الوثائق.

ومن الأخطاء أيضا تداخل الوثائق بطريقة تضلل القارئ؛ ففي المجلد السادس عشر من **النزاعات الحدودية في الجزيرة العربيـة**، تبدأ إحدى الرسائل على الصفحة ٣١٠ وتتبعـهـا صفحتان يتبين من القراءة الدقيقة أنهما تتمة لوثيقة أخرى، على الرغم من أن المعنـى فـي البداية يبدو مستقيما. ثم تلي ذلك رسالتان على الصفحة ٣١٣ الثانية منهما غير كاملـة. وبعد القراءة المتأنية اتضح لنا أن صفحتي ٣١١-٣١٢ هما تتمة للرسالة الناقصة المنـشـورة لاحقاً على الصفحة ٣١٣.

يجد المدقق في المجلدات مشكلة أخطر من مشاكل التكرار والتداخل وعدم دقة البيانات، وهي مشكلـة أسميناها انتهـاك الوثائق، ونعني بذلك أن يـعطي محرر المجلد لنـفسه حرية

التصرف بالوثيقة. ولو اقتصر هذا على اختيار مقتطف من وثيقة، وأوضحت بيانات الوثيقة أن المنشور هو مقتطف منها كما يفعل الكثير من المحررين، لهان الأمر؛ ولكننا وجدنا حالات أخرى يحذف المحرر فيها أجزاء من وسط الوثيقة دون أن يشير بوضوح إلى الحذف، ويلجأ إلى القص واللصق والتصوير بمهارة تبدو الوثيقة معها سليمة، وهذا أمر خـطير اكتشفناه من تكرار الوثائق في مجلدين مختلفين، ومن الاختلافات في طول النسختين على الرغم من أن البداية واحدة والنهاية واحدة. كما ساقنا الدليل الداخلي إلى حالات أخرى يقفز فيها تسلسل الفقرات من الرقم خمسة إلى الرقم ثمانية مثلا، مما يقطع بالقص واللصق.

ومن الأمثلة التي تجمع بين الانتهاك والتداخل وعدم صحة المعلومات، الطريقة الـتـي نشرت بها إحدى وثائق المجلد الثاني من **الأسر الحاكمة في الجزيرة العربية: المملكة العربية السعودية** *Ruling Families of Arabia: Saudi Arabia* في ثلاثة أماكن متفرقة هي الصفحات ٣٢٤-٣٢٦ و٣٣٥ و٣٥٤-٣٥٦. والوثيقة تقرير حول ولاية العهد في المملكة العـربـيـة السعودية مرفق طي رسالة من السفارة البريطانية في جدة، مؤرخة في ٦ أغسطـس (آب) ١٩٤٩م. وجاء وصف الجزء الأول المنشور على الصفحات ٣٢٤-٣٢٦ في الفهرس كمـا يلي: «مرفق مع رسالة جدة رقم ١٤٩، مقتطف، ٦ أغسطس ١٩٤٩؛ شجرة الـعـائـلـة ١٩٤٩» (مما يوحي أن شجرة العائلة وثيقة منفصلة مع أنها جزء من التقرير كما يتبين مـن الدليل الداخلي). أما الجزء المنشور على الصفحة ٣٣٥ فقد ورد وصفه كما يلي: «مقتطف من رسالة جدة رقم ١٤٩, ٦ أغسطس ١٩٤٩ ومن الاستعراض السنوي للأحداث لـعـام ١٩٤٩» (دون ذكر أن المقتطف مرفق من مرفقات الرسالة وليس من الرسالة نفسهـا). أما المقتطف من التقرير السنوي الذي يستعرض أحداث المملكة العربية السعودية، والذي يشير الفهرس إليه فهو غير موجود فـي المجلـد. أما الجزء الثالث من التقرير المنشـور عـلـى الصفحات ٣٥٤-٣٥٦، فهو غير مذكور في الفهرس بتاتا، مما يعطي انطباعا أنه جزء مـن الوثيقة السابقة له.

يبين هـذا المثال أن هناك بـعض الإهمال في تحـرير بعض المجلـدات. ومن أمثلة هـذا الإهمال التي ترهق الباحث كل الإرهاق ما يلجأ إليه أيضاً بعض المحررين من إدراج مجموعة من الوثائق وذكر عدد من الملفات كمصادر لها دون بيان الرقم الأرشيفي للملف الذي تعود إليه كل وثيـقة. ونجد هذا خصوصاً في مـجموعتي **النزاعات الحـدودية في الجزيرة العربية** و**الجغرافيا السياسية في الجزيرة العربية**، كما لاحظنا ذلك في بعض أجزاء مجلدات **سجلات المملكة العربية السعودية** و**الحدود في الجزيرة العربية** وغيرها. ونظراً لأهمية الوثائق التي ترد

في هذه المجلدات فقد بذلنا كل ما في وسعنا لمعرفة مكان إيداع كل وثيقة والحصول عليها من ملفاتها الأصلية، واستعنا في ذلك ببعض المسؤولـين في المكتبة البريطانية. وعلى الرغم من أن هؤلاء المسؤولين تمكنوا من تزويدنا بقوائم تبين الملفات التي تعود إليها معظم الوثائق، إلا أنهم أبلغونا أن بعض الوثائق غير موجـود في أي من الملفات التي يوردها المحرر كمصادر، وقد تمكنوا من إعطائنا أرقام الملفات الصحيحة في بعض الحالات، لكنهم في حالات أخرى قليلة لم يتمكنوا من ذلك، وبقيت مصادر الوثائق المعنية مجهولة بالنسبة إلينا.

ولا نعني من ذكر هذه الأخطاء في مجلدات **طبعات الأرشيف**، وإيراد الأمثلة عليـها، التقليل من قيمة هذه المجلدات، فقد كان لها فائدة كبيرة في عملنا. لكن ما لاحظناه من عدم دقة في المعلومات، ومن انتهاك للوثائق جعلنا ندرك أننا لا نستـطيع الاعتماد على المجلدات اعتمادا كـليا، وقررنا الحصول علـى نسخ من الوثائق التـي تعنينا من الأرشـيف البريطاني مباشرة.

ومن المصادر المطبوعة التي رجعنا إليها واستفدنا منها ثلاثة مجلدات من الوثائق المتفرقة قام باختيارها وترجمها نجدة فتحي صفوة ونشرتها دار الساقي في بيروت تحت عنوان **الجزيرة العربـية في الوثـائق البريـطانية (نجـد والحجاز)** (صدر المجـلدان الأول والثانـي عام ١٩٩٦ والثالث عام ١٩٩٨م). وقد بذل صفوة في عمله هذا جـهدا ملحوظا لا يستطيع تقديره إلا مَنْ عمل في الوثائق وترجمـتها. لكن من يقرأ عملنا ويقارن بينه وبين عـمل صفوة فسوف يتبين له الفرق بين العملين من حيث صرامة المنهجية ودقة العمل. ومع ذلك فنحن مدينون له بالشكر لأن عمله أرشدنا إلى بعـض الوثائق التي لم تكن موجودة في حوزتنا، فسعينا إلى الحصول على نسخ لها من الأرشيفات البريطانية وأدخلناها في عملنا بعد تلخيصها.

انتقى صفوة للترجمة وثائق بريطانية متفرقة تغطي سنوات محدودة تبدأ من سنة ١٩٠٧ وتنتهي بسنة ١٩١٨م. والوثائق التي نشرها من هذه الفترة لا تدخل كلها ضمن مشروعنا لأن جزءا كبيرا منها يتعلق بالحجاز تحت حكـم الأشراف. ولم يترجم صفوة كل الوثائق الواقعة ضمن هذه الفترة المحدودة، وقد وضح في مقدمة عمـله المنشورة في المجلد الأول أنه انتقى للترجمة وثائق وأهمل أخرى على أساس أنه، كما يقول، «ليس من الممكن عمليا نشر جميع الوثائق . . . وكان لا بد من اختيار المهم منها.» (ص ١٥) . وركز في اختياره على الوثائق المتعلقة بالـتطورات السياسية وحدها. أما نحن فـإننا جهدنا أن يشمل عملنا جـميع الوثائق البريطانية، وكذلك الفرنسية والأمريكية، التي لها علاقة بالمملكة العربية السعودية خلال فترة حكم الملك عبدالعزيز، ولم نستبعـد أي وثيقة وقعت يدنا عليها مهما كان موضوعها. وقد

يكون من المناسب هنا أن نذكر أننا حين قررنا تقديم ملخصات وليس ترجمات كاملة للوثائق فإن ذلك كـان من منطلق قـناعتنا أن التـرجمة لا تغني عـن العودة إلى الوثيـقة الأصلية، لاحتمال عدم الدقة في الترجمة والتي هي في النهاية إسقاط فهم معين للنص الأصلي. أما بالنسبة إلينا فإننا لم نكن نسعى، كما سبق أن ذكرنا، إلى تقديم بديل يغني الباحث والقارئ عن أصول الوثائق، بل كان هدفنا إرشاده إلى الـوثائق التي تهمه بإعطائه فكرة واضحة عن محتواها ومعلومات كافية عن طريقة الوصول إليها.

الوثائق الفرنسية: أما بالنـسبة إلى الوثائق الـفرنسية فقـد وردتنا من مصدرين اثـنين هما أرشيف القوات البرية التابعة لوزارة الدفاع، وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. وغالبية الوثائق الفرنسية صور لوثائق أصلية، كما وردنا قسم من وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية على مايكروفيلم. وبعض هذه الوثائق جميعاً مكتوب بخط اليد.

أما أرشيف القوات البرية التابع لوزارة الدفاع الفرنسية Archives de l'Armée de Terre, Ministère de la Défense فقد حصلنا منه على وثائق بلغ عدد صفحاتها ١٨٧٩٠ صفحة، استخلصنا منها ٥٣٧ وثيقة تخص المشروع بلغ عدد صفحاتها ٢٢٤٣ صفحة.

ومن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية وردتنا الوثائق من مصدرين:

١- **الأرشيف الدبلوماسي في مقر وزارة الخارجية الفـرنـسـيـة** في كيه دورسيه، بـاريـس Ministère des Affaires Étrangères, Archives Diplomatiques, Quai D'Orsay, Paris، وتشمل وثائقه مراسلات وزارة الخارجية الفرنسية مع مختلف بعثاتها الدبلوماسية فـي الخارج، ومنها بعثتها في المملكة العربية السعودية خصوصاً وبعثاتها في البلاد العربية عموماً، ومراسلاتها مع بقية الوزارات الفرنسية. وتغطي الوثائق التي وردتنا من هـذا الأرشيف الفترة التاريخية من ١٩٠٤ إلى ١٩٥٣م. ويعود بعضها إلى الحرب العالميـة الثانية إبان فترة حكومة فيشـي Vichy الموالية لدول المحور، وبعضها الآخر إلى فتـرة حكومة اللجنة الوطنية الفرنسية المعاصرة لها آنذاك والتي قامت في المنفـى بـرئـاسـة ديجول De Gaulle في كل من لندن والجزائر. وقد بلغ إجمالي عدد صفحات الوثائق التي وردتنا من هذا المصـدر ٣٨٩٧٠ صفحة، واستفدنا منها في مشروعنا بـــ ٣٧٥٥ وثيقة تضم ١٥١٦٠ صفحة.

٢- **مركز الأرشيف الدبلوماسي** في مدينة نانت Ministère des Affaires Etrangères, Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (وثائق الممثليات: جدة Archives des Postes: Djeddah)، وحصلنا منه على وثائق بلغ عدد صفحـاتها ١٣١٠٨ صفحة هي أساسا من أرشيف الممثلية

الفرنسية في جدة خلال السنوات من ١٩٠٦م إلى ١٩٤٣م. وقد استفدنا من تلك الوثائق في مشروعنا بما قدره ١٧٧٢ وثيقة بلغ عدد صفحاتها ٣٨٧٦ صفحة.

إن مجيء الوثائق الفرنسية من مصادر متفرقة جعلها مصنفة بطرق مختلفة؛ فوثائق الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانت مصنفة في كراتين. وجاءت بعض تلك الوثائق وعليها أرقام تسلسلية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، الذي وردت وثائقه مصنفة في كراتين، وعلى مايكروفيلم. مع ملاحظة أننا وجدنا على جزء من الوثائق المضمنة في كراتين أرقاماً تسلسلية لصفحاتها، في حين لوحظ في وثائق أرشيف القوات البرية أنها مصنفة في كراتين تحتوي على مجموعة من الوثائق غير المرقمة صفحاتها ترقيماً تسلسلياً.

كانت المرحلة الأولى في التعامل مع هذه الوثائق هي قراءتها قراءة منهجية أفضت إلى جمع الوثائق التي كانت أوراقها متناثرة في الأكوام التي وردتنا، وإلى فرز المطلوب منها، ووضع علامات على المقاطع المهمة في التقارير الطويلة التي وصل عدد أوراقها في بعض الأحيان إلى أكثر من مئتي صفحة، وذلك تسهيلاً لمهمة الملخص وكسباً للوقت. مثال ذلك الوثيقة المؤرخة في ٢٢/ ١٢/ ١٩٢٢م التي هي عبارة عن تقرير من دولابانوز Général de La Panouse الملحق العسكري الفرنسي في لندن إلى وزير الحرب الفرنسي، وبلغ عدد صفحاته ٢٥٦ صفحة؛ وكذلك الوثيقة المؤرخة في ٨/ ١/ ١٩٢٤م، وهي تقرير سنوي عن الوضع العام للأمبراطورية البريطانية في عام ١٩٢٣م من دولابانوز أيضاً إلى وزير الحرب الفرنسي وبلغ عدد أوراقه ٢٣١ صحفة. ومن الجدير بالذكر أن بعض التقارير الطويلة التي جمعها معدوها من مصادر متعددة لم تأت مرقمة ترقيماً تسلسلياً، وقد قمنا في مثل هذه الحالة بعَدّ أوراق التقرير وإثبات عدد صفحاته حسب إحصائنا. ومثال ذلك التقرير المؤرخ في ٢٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٤م فترقيمه غير متسلسل والأرقام التي يجدها القارئ في الإحالات داخل الوثيقة هي الأرقام المتسلسلة حسب إحصائنا.

الوثائق الأمريكية: شهد العقد الثالث من هذا القرن خروجاً هادئاً للمملكة العربية السعودية من مجال التأثير البريطاني إلى فضاء رحب من المصالح الاقتصادية والسياسية الدولية المتشابكة، فتشكلت لها علاقات وثيقة ومتميزة مع مختلف دول العالم ومع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً. وحظيت الأوضاع الداخلية والخارجية في المملكة باهتمام كبير من الساسة الأمريكيين، وانعكس ذلك الاهتمام في حجم الوثائق المتعلقة بالدولة السعودية الحديثة والمحفوظة في مختلف مجموعات الأرشيف الأمريكي.

ويمكن للباحث المهتم بشؤون المملكة العربية السعودية منذ مطلع هذا القرن أن يـجـد مادة ثرية من الوثائق والمعلومات مـوزعـة أسـاسـاً على المجموعـتـين (٥٩) و(٨٤) مـن السجلات المركزية السرية لوزارة الخارجية الأمريكية الواقعة تحت إشراف إدارة الأرشـيـف والوثائق الوطنية الأمريكية في واشنطن.

فمن المجموعة (٥٩)، المـتعلقة بشؤون الشرق الأوسط، حـصلنا على مجموعتـين كاملتين من أشرطة المايكروفـيلم مما له علاقة بتاريخ المملكة العربية السعوديـة إبان فترة حكم الملك عبدالعزيز، هما:

أ- مجموعة كاملة تضم ٢٢ شريطاً بعنوان: «المملكة العربية السعودية: الشؤون الداخليـة والخارجية»، وهي موزعة على جزءين، يغطي الأول منهما الفترة ما بين ١٩٤٥م و١٩٤٩م (١٢ شريطاً)، ويغطي الثاني الفترة مابين ١٩٥٠ و١٩٥٤م (١٠ شرائط).

ب- مجموعة كاملة تضم ٢٨ شريطاً بعنوان: «العراق: الشؤون الداخلية والخارجية»، وهي كذلك موزعة على جزءين، يغطي الأول منهما الفترة مـا بـين ١٩٤٥م و١٩٤٩م (١٠ أشرطة)، ويغطي الثاني الفترة ما بين ١٩٥٠ و١٩٥٤م (١٨ شريطاً).

ومن المجموعة (٥٩)، حصلنا كذلك على مجموعة من أشرطة المايكروفيلم تنتمي إلى السلسلة غير الكاملة من وثائق الأرشيف الأمريكي، وتضم هذه المجموعة سلسلة أولى من ٩ أشرطة، ثمانية منها من سجلات وزارة الخارجية المتعلقة بالشؤون الداخلية للمملـكـة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٤م. ويرمز إلى تلك الشرائط بالـرقـم T1179. ويحتوي التاسع على وثائق تغطي الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٢٩م؛ وهو ينقسم إلى جزءين: جزء يتعلق بالشؤون الداخلية في لبنان وسورية، وجزء ثانٍ يتصل بالشؤون الداخلية للحجاز ونجد خلال الفترة نفسها، ويحمل الشريط الرقم الأرشيفي 722.17. وتشير المعلومات الواردة على هذا الشريط الأخير إلى أنه من أصل مجموعة من ٢٨ شريطاً تتعلق بالشؤون الداخلية لدول آسيا عموماً، ودول الشرق الأوسط خصوصاً، وتحمل وثائق هذه المجموعة أرقاما مختلفة ترمز إلى كل من عُمان، والجزيرة العربية (قبل قيام المملكة)، وأذربيجـان، وسورية، ولبنان، والمملكة العربية السعودية (الحجاز ونجد)، والعراق، وأفغانستان، وشرقي الأردن، واليمن.

ومن هذه السلسلة حصلنا كذلك على مجموعة من ١٨ شريطاً تتعلق بالشؤون الداخلية للعراق وتغطي الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٤م. وتحمل تلك الشرائط الرقم الأرشيـفـي T. 1180 إشارة إلى أن الوثائق الواردة ضمنها من سلسلة الوثائق غير الكاملة.

كما حصلنا على شريط آخر منفرد يتضمن وثائق تتعلق بالشؤون الداخلية في شرقي الأردن أثناء الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٤م. ويحمل هذا الشريط الرقم الأرشيفي T.1181 إشارة مرة أخرى إلى أن الوثائق المصورة ضمنه هي أيضاً من السلسلة غير الكاملة من وثائق الأرشيف الأمريكي.

وتعود أهمية الوثائق المتعلقة بالعراق وشرقي الأردن بالنسبة إلى الباحث في شؤون المملكة إلى أن قدراً لا بأس به منها يتطرق إلى علاقات كل من الدولتين مع جيرانها عموماً، ومع المملكة العربية السعودية خصوصاً، وإلى قضايا ترسيم الحدود والنزاعات التي نشأت عنها، وإلى غير ذلك من الموضوعات التي اقترنت بها مصالح الدولتين بشكل أو بآخر مع مصالح المملكة.

أما من المجموعة (٨٤)، التي تضم وثائق السجلات السرية التابعة للمراكز الدبلوماسية الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، فقد حصلنا على مجموعة كاملة لها صلة بالمملكة العربية السعودية والجزيرة العربية إبان فترة حكم الملك عبدالعزيز. وتتألف هذه المجموعة من ٩ أشرطة، وهي مجموعة وثائق القنصلية الأمريكية في عدن والتي تمثل جزءاً من سلسلة كاملة من الوثائق يبلغ عدد شرائطها الإجمالي ١٠٥ شرائط. وتحتوي مجموعة عدن هذه على وثائق شديدة التنوع تغطي الفترة من ١٩٢٠م إلى ١٩٤١م أكثرها يتعلق بعدن نفسها، مثل التقارير التجارية والاقتصادية وغيرها. كما تحتوي أيضاً على وثائق تتعلق بمناطق أخرى كانت القنصلية الأمريكية في عدن تتولى شؤونها خلال العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن، مثل الحبشة والصومالين البريطاني والفرنسي، والجزيرة العربية. وإلى هذه الفئة الأخيرة من الوثائق المتعلقة بالجزيرة العربية في مجموعة عدن ينتمي قدر لا بأس به من المواد ذات الصلة بالحجاز ونجد والمملكة العربية السعودية إبان فترة حكم الملك عبدالعزيز. فمن تلك المواد وثائق تتطرق مثلاً إلى الانتصارات السياسية التي حققها الملك عبدالعزيز خلال عام ١٩٢٥م، وإلى السياسة البريطانية في الجزيرة العربية، وإلى الأوضاع السياسية في الحجاز ونجد، وإلى ظروف تأسيس المملكة وتوحيدها عام ١٩٣٢م. ومنها أيضاً وثائق ومراسلات تعالج بداية إنتاج النفط بكميات تجارية في المملكة خلال عام ١٩٣٦م، وأخرى تتصل بسياسة المملكة التجارية أو بالمصالح الأمريكية في الخليج العربي. وما هذه سوى أمثلة متفرقة عما تضمه هذه المجموعة من وثائق تهم الباحث في شؤون المملكة العربية السعودية في أثناء فترة حكم الملك عبدالعزيز.

ومما يستحق الإشارة إليه في نهاية حديثنا عن مصادر الوثائق المختلفة أننا كنا في أثناء الترجمة والتلخيص نصادف إشارات متناثرة في الوثائق التي تحت أيدينا، والتي تغطي

مساحة زمنية شاسعة، إلى وثائق أخرى لم تكن في حوزتنا ولم نسمع عنها من قبل، ولكنها تبدو ذات علاقة ما بموضوع الوثيقة التي ترد فيها. وحرصاً منا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقصاء والشمولية، عمدنا إلى حصر جميع تلك الإشارات التي زادت على ألف إشارة إلى وثائق لم تكن متوفرة لدينا وليس لها عندنا رقم أرشيفي مدون، وأرسلنا قائمة بها إلى باحثين مختصين ليوفروها لنا. وفعـلاً تمكن هؤلاء الباحثون، بعد أن بذلوا جهوداً مضنيـة ووقتاً طويلاً، من العثور على حوالي ثمانين بالمائة من الوثائق المطلوبة.

حـجـم المـشـروع

لقد انطلقنا في مشروعنا من أسس واعتبارات مغايرة لتلك التي اعتمدت في الأرشيفات البريطانية والفرنسية والأمريكية لتصنيف الوثائق. لذا كان لزاما علينا في البداية فحص مـا يردنا من ملفات وفرز ما تحتويه من وثائق واستبعاد ما ليس له صلة منها بتاريخ المملكة في الفترة التي يغطيها المشروع. أما بالنسبة إلى الوثائق ذات الصلة بالمشروع فلم نستبعد أي وثيقة مهما بدت ضئيلة الأهمية. ذلك أن الحكم على أهمية الوثيقة أمر يحدده الباحـث تـبـعـا لتخصصه، وما يستهدف من بحثه. فقد يعطي الباحث الاقتصادي أهمية كبرى لوثيقـة لا يلتفت إليها الباحث الجغرافي أو السياسي، والعكس صحيح. وهكذا كان تلخيص جميع الوثائق المتعلقة بحياة الملك عبدالعزيز وفترة حكمه بهدف تغطية هذه الفترة في مجالاتـهـا البحثية المتعددة والمتنوعة الغاية التي توخيناها في مشروعنا.

لقد كان مجرد نبش ما يهمنا من الوثائق، واستخلاصه من ركام الأوراق التي وصلتنا من الأرشيفات البريطانية والفرنسية والأمريكية، مهمة غير هينة في حد ذاتـهـا. فقد قمنا بمسح مئات الآلاف من الأوراق واخترنا منها عشرات الآلاف من الوثائق التي يزيـد عـدد صفحاتها على مائة ألف صفحة. وحرصنا على تقصي جميع الوثائق الفرنسية والبريطانية والأمريكية المتعلقة بحياة الملك عبدالعزيز وفترة حكمه، وعلى إجراء مسح شامل لها، مهما اختلفت موضوعاتها. وكان المعيار الوحيد الذي خضع له اختيارنا هو أن تكون الوثيقة ذات صلة مقنعة بتاريخ الملك عبدالعزيز في كل جوانبه: الشخصية والسياسية والاقـتـصـاديـة والاجتماعية والثقافية والإداريّة والحضارية وغيرها.

ولم يكن المعيار الذي اعتمدناه سهل التطبيق على الرغم من بساطته في الظاهر. فكيف يمكن الحكم مثلا على وثيقة تتصل بتجارة حائل عام ١٩٠٥م، أو بالعلاقات السياسية لدولة الأدارسة في عام ١٩٠٩م، أو بالشؤون الصحية في المدينة المنورة عام ١٩١٣م؟ جميع هذه التواريخ تدخل ضمن الفترة التي يغطيها المشروع، لكن هذه المناطق لم تكن تحت حكم الملك

عبدالعزيز آنذاك. ولم تكن هذه هي المشكلة الوحيدة التي واجهتنا في تطبيق المعيار الـذي اعتمدناه، بل كان لابد لنا من تتبع الوثائق ذات الصلة بدول الجوار مثل اليمـن وعـمـان والكويت والبحرين والعراق وشرقي الأردن، لأن الكثير من الوثائق ذات الصلة بفترة حكم الملك عبدالعزيز كانت ضمن تلك المجموعات التي يحسبها المرء لا تخص إلا جهتها. وتأتي أهمية مثل هذه الوثائق من مبدأ العلاقات والاحتكاك والشؤون المشتركة بين القوى السياسية في الجزيرة العربية والشرق الأدنى عمومـاً. ولهذا السبب لم تكن عملية الفرز والاختيـار سهلة على الإطلاق، ففي حين كان من السهل الحكم على أن تقريرا صـادراً عن المفوضية الفرنسية في جدة في عام ١٩٣٥م مثلا يدخل ضمن نطاق المشروع، فإن استبعاد تقرير كتبه الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أو القنصل الأمريكي في عدن لم يكن سهلا علـى الإطلاق، لأنه قد يرد بين السطور وفي بطون الصفحات خبر عن الملك عبد العزيز، أو عن مملكته، أو عن العلاقات بينها وبين جاراتها.

ومن جهة أخرى، وجدنا وثائق لا صلة لها في الظاهر بموضوع مشروعنا، مثل بعض المراسلات بين المسؤولين البريطانيين في الخليج حول سلطان مسقط وعمان وعلاقاتـه مـع القبائل. لكن السياق الذي ترد فيه هذه الوثائق يعطيها أهمية بالنسبة إلينا، فالمراسلات التي ذكرناها مثلاً أتت في سياق بحث موضوع الحدود بين المملكة العربية السعودية وسلـطـنـة مسقط وعمان مع تركيز خاص على قضية واحة البريمي، وبالتالي يتبين أن لهذه الوثائق صلة بتاريخ المملكة، مع أن هذه الصلة لا تتضح للوهلة الأولى.

شمولية الوثائق وتنوعها

تلبي الوثائق التي نقدمها في هذه المجلدات، بشموليتها وتنوعها، حاجة القراء والباحثين من ذوي الاهتمامات المختلفة، وتقدم خدمة علمية لأكبر عدد من الباحثين سواء منهم من يركز على الجوانب الاقتصادية، أم من يؤرخ للجانب السياسي الداخلي أو الخارجي، أم من يتابع التطورات الاجتماعية. وقد جاءت هذه الوثائق المتنوعة لتغطي مختلف المجالات بما في ذلك التطورات السياسية والاقتصادية الداخلية، والأوضاع المـالـيـة، والـشـؤون الاجتماعية، والجانب الديني، والمسائل الحدودية، والعلاقات الخارجية. هذا بالإضافة إلى معلومات وأخبار متفرقة على درجات متفاوتة من الأهمية ذات صلة بالمسائل العـربـيـة والإسلامية.

إن أهم ما يشد اهتمام الباحثين على اختلاف فئاتهم في تاريخ المملكة المعاصر هو تتبع مراحل توحيدها، وجهود الملك عبدالعزيز آل سعود في ذلك. فثمة فئة منهم تود التعرف

مثلاً على جهوده في كسب ولاء القبائل سواء باستعمال القوة، أم باستعمال الشرعية الدينية، أم الشرعية السياسية، أم غير ذلك من الأساليب. ولذلك كله علاقة بالجوانب الأمنية، وكيفية التعامل مع القبائل المتمردة لتوطيد دعائم الحكم، كما كان الشأن مع قبائل مطير والعجمان وعتيبة وشمر. ولا بد أن يستدعي ذلك التطرق إلى علاقات الملك بجيرانه داخل الجزيرة، مثل آل رشيد في إمارة حائل، والأشراف في الحجاز، والإدريسي في عسير.

لم تكن الأوضاع الداخلية بمعزل عن التأثيرات الخارجية؛ فقد كان لوجود الأتراك العثمانيين في الأحساء، ولوجودهم في حائل من خلال ابن رشيد، دور كبير في سير الأحداث ودفعها نحو المواجهة التي ساعدت على توحيد الدولة. ولعل الدور البريطاني في عُمان وإمارات الساحل المتصالح شرقا، والكويت والعراق شمالا، وشرقي الأردن وفلسطين في الشمال الغربي للجزيرة العربية، وعدن في الجنوب الشرقي كان له بالغ الأثر في رسم الخارطة السياسية للمملكة. وينبغي ألا نغفل دور الإمام يحيى في اليمن، ومن ورائه النفوذ الإيطالي، في التأثير في ولاء القبائل الجنوبية.

وهناك فئة أخرى من الباحثين يهمها تطور الجانب الدستوري والإداري والتشريعي في المملكة، بما في ذلك أنظمة الحكم ولوائحه، والتقسيمات الإدارية التي عرفتها المملكة في مراحل مختلفة من عهد الملك عبدالعزيز آل سعود، ومختلف المراسيم والقرارات والتعيينات ذات الطابع الإداري. كما أنه من المتوقع أن يهتم الباحث بتتبع الجانب المؤسساتي في هذه الفترة، أي ظهور العديد من المؤسسات التي قامت عليها الدولة، مثل الإمارات والوزارات والمديريات العامة والهيئات والمجالس، والتطور الذي مرت به تلك المؤسسات.

ومن الباحثين من يركز على تطور الجهازين الأمني والعسكري انطلاقا من تعبئة رجال القبائل وخدم الملك، إلى بدايات تأسيس قوات جيش نظامي وشرطة مركزية، مرورا بمختلف المحاولات التنظيمية الإصلاحية في هذين القطاعين، ووصولا إلى النقلة النوعية التي أصبح عليها الوضع في نهاية هذه الفترة. ومن مشمولات هذا البحث تطور سلاحي البحرية والطيران إضافة إلى القوات البرية والجوانب التدريبية والتنظيمية.

ويعتبر التأريخ للجانب الاقتصادي أمرا حيويا للكثير من الباحثين، فقد يهم الباحث المتتبع لمراحل التطور الاقتصادي في المملكة معرفة أن اقتصادها قام لفترة غير قصيرة على الحج كمورد دخل أساسي، بل كان المورد شبه الوحيد بالنسبة إلى الحجاز، قبل أن تشهد المملكة تغيرا جذريا من هذا الجانب مع اكتشاف الثروة النفطية. كما يُعْنَى بعض الباحثين بتطور قطاعي الواردات والصادرات، فيما يركز آخرون على مجال امتيازات النفط والمناجم وأثرها المباشر في إحداث

نقلة نوعية في اقتصاديات المملكة. وقد يود البعض تتبع ظهور البنية التحتية الأساسية في المملكة من طرقات وطاقة كهربائية وشبكات مياه وموانئ ومطارات ومصانع، وتطور قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة، وقد يهتم آخرون بأنظمة العمل والعمالة الأجنبية وتطور قوانينها.

وليس من شك في أن الجوانب المالية من المسائل الحيوية في تاريخ أي شعب. فقد يود بعض الباحثين تتبع تاريخ الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم العبور خصوصاً بين المملكة وبعض جيرانها، مثل البحرين والكويت. وقد يركز البعض الآخر على أسعار صرف العملة وبدايات الريال السعودي، وإنشاء مؤسسة النقد السعودي وأبعاد السياسة النقدية للمملكة. ومن الباحثين من قد يرغب في تتبع الديون الداخلية والخارجية للملك عبدالعزيز، وتاريخ الميزانية والمؤسسات المالية، والسياسات الحكومية في دفع الرواتب وتوزيع العطاءات، وأوجه الإنفاق الملكي الخاص والعام.

وهناك من الدارسين من يهتم بالبعد الاجتماعي للمجتمع السعودي بمظاهره المتعددة. فالبعض يهتم بالتركيبة السكانية، ويرصد الإحصاءات والتعدادات الرسمية، وأسماء القبائل وبطونها وعشائرها وشيوخها وديارها ومواردها ومراعيها وتوزيعها على الخارطة الجغرافية للمملكة. والبعض الآخر يهتم بالثقافة المحلية بما تتضمنه من عادات وتقاليد. وقد يُعنَى البعض برصد ظواهر اجتماعية متفرقة مثل التدخين أو دخول الراديو (البث الإذاعي) أو ممارسة بعض أنواع الرياضة الجماعية. وربما يتابع البعض الآخر شؤون الرق وكيفية معالجة الملك عبدالعزيز لهذه الظاهرة. وقد يتابع قوانين الجنسية وأثرها في تركيبة المجتمع السعودي عامة واتجاهه نحو «السعودة». ومن الباحثين من يهتم بتاريخ الخدمات الاجتماعية في المملكة للمعوزين والقاصرين والمعوقين وعلاقاتها بالأوقاف الإسلامية. ومنهم من يُعنَى بإبراز تاريخ الشؤون الصحية وتطور خدماتها ومؤسساتها وبنيتها الأساسية، البشرية والتجهيزية.

وكان من نتائج اتساع رقعة المملكة أن أصبحت خدمة الحرمين الشريفين ضمن مهام الحكومة، مما يجعل من الجانب الديني مبحثا لا غنى عنه للكثير من الدارسين. إذ لا يمكن دراسة تاريخ المملكة دون الوقوف على ظاهرة الحج، وموقف العالم الإسلامي من قيام الدولة السعودية، ومن قيادة الملك عبدالعزيز لها، وبسط سلطته على أراضي المقدسات الإسلامية. وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين ممن يودون متابعة شؤون الحج وإحصائياته وجنسيات الحجاج وأسماء كبار الشخصيات المرتبطة به وتواريخه. كما أن للحج اتصالا وثيقا بموضوعات أخرى ذات أهمية، مثل الترتيبات الصحية والنقل البري والبحري والجوي، إضافة إلى أثره الكبير في اقتصاديات الحجازيين وطريقة عيشهم. وللحج جوانب سياسية بالغة الأهمية، مثل

مسألة المحمل المصري أو الصرة التونسية أو أوقاف الحرمين الشريفين. وهذا يدعو إلى الحديث عن الوهابية وعن دورها كأساس لتوحيد المملكة وإضفاء الشرعية على الدولة، كما يستلـزم ذلك التطرق إلى ظاهرة الإخوان، وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع استعراض نشاطاتها ونظرتها إلى سائر المسلمين. وقد يرغب بعض الدارسين في التركيز على الانفتـاح الديني وتتبع مراحل توجه الحكم السعودي نحو أرضية أكثر اعتدالا وتسامحا.

وتشتمل الوثائق فضلاً عن كل ما ذكرناه على أخبار متفرقة تتفاوت في أهميتها. لكن بالإمكان تبويب هذه المعلومات حسب مجالات أو حقول بحثية متنوعة. فمن يهتم مـثـلا بمتابعة الكتب والمخطوطات وأي إصدارات عن المملكة ظهرت خلال الفترة يجد ضالته في هذه الوثائق. وكذلك الحال بالنسبة إلى مجالات الآثار والحفريات والتطورات العلمية، مثل دراسة الطقس وأحواله (من درجات الحرارة ونِسَب الأمطار وقوة الرياح) وآثارها الاقتصادية.

أما على الصعيد الخارجي فلعل من أهم ما يميز تاريخ المملكة في بداياته وحتى منتصف فترة حكم الملك عبدالعزيز آل سعود مسألة الغارات القبلية عبر الحدود مع الكويت والعراق وشرقي الأردن وفي بعض المناطق التي كانت محل خلاف مع اليمن. وكان لهذه الغارات طابع اقتصادي وسياسي وديني، كما كان لها انعكاسات كبيرة ليس على صعيد الاستقـرار الداخلي فحسب، بل على صعيد علاقات المملكة بجيرانها، وبالحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، إضافة إلى مسألة رسم الحدود ذات التعقيدات الاقتصادية والسياسية والشرعيـة القانونية. وقد أثرت هذه المسائل في العلاقات الدولية، وتمثلت دبلوماسيا في كم هائل من الشكاوى الرسمية عن حوادث خرق أراضي الغير، والدعاوى المطالبة بالتعويضات، والدعاوى المضادة، كما كان لها تأثير في مسائل الاعتراف الرسمي بسفراء بعض الدول وقناصلهـا، واعتراف تلك الدول بحكومة الملك عبدالعزيز.

ولعل المهتمين بظهور المملكة ككيان سياسي له وزنه على الساحة الدولية يجدون فائدة جمة في نشاطات السلك الدبلوماسي بالمملكة كما تبرزه الوثائق؛ تلك النشاطات التي تعد مؤشراً على تفاعل القوى الخارجية مع مجريات الأحداث في المملكة. ولا شك أن تتـبـع المفاوضات وما يترتب عليها من معاهدات واتفاقيات، وحيثيات توقيعها والمصادقة عليها، وآثارها محليا ودوليا أمر ذو أهمية بالغة في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي. كذلك فإن تحليل أسباب الحروب التي خاضتها المملكة مع دول أخرى، والأبعاد السياسية والاقتصادية والدعائية لهذه الحروب، وما لمحته المملكة من مطامع بعض القـوى يُعدّ أمراً بالغ الأهمية أيضاً. وقد يود بعض الباحثين متابعة علاقة المملكة بعصبة الأمم، وانضمامها إلى المؤسسات

الدولية والمعاهدات والأحلاف والاتفاقيات والمؤتمرات ذات الصلة، سواء كانت اقتصادية أم صحية أم سياسية أم عسكرية.

ولا يخفى أن الاطلاع على هذه الوثائق يفيد الباحث في دراسة المواقف المعلنة والخفية التي وقفتها الفئات والقوى المختلفة من المغفور له الملك عبدالعزيز ودولته، وخصوصاً مواقف الجهات التي صدرت الوثائق عنها. فأي باحث يود القيام بدراسة من هذا النوع يجد في الوثائق كنوزا ثمينة، إذ لا يظفر بمعرفة وجهات النظر والمواقف المختلفة فحسب، بل يستطيع كذلك أن يتتبع كيف تشكلت وتبلورت هذه الآراء وتطورت في مواقف بعينها. وهكذا يستطيع الباحث دراسة المواقف التي يتبناها هؤلاء من قضايا وأحداث وفئات وشخصيات معينة، مثل تلك المواقف التي تتصل بالنزاع بين الملك عبدالعزيز وقبيلة العجمان، أو بالإخوان في مختلف مراحل نشاطهم، أو بالهاشميين في شرقي الأردن والعراق في علاقتهم مع المملكة، أو بجهود التحديث التي بذلها الملك عبدالعزيز في مختلف المجالات، أو بالنفقات الملكية والمصروفات الحكومية وغيرها من الجوانب التي لا مجال لحصرها هنا، بل وتلك التي تتصل بالشخصيات التي كان لها حضور خاص وإسهام في تسيير شؤون الدولة مثل فؤاد حمزة، وعبدالله السليمان، وحافظ وهبة، وغيرهم من الشخصيات ممن كان له دور بارز في تاريخ المملكة.

ولا يقتصر كاتبو الوثائق على التعبير عن مواقفهم وآرائهم ومشاعرهم ومواقف الجهات التي يمثلونها، بل هم ينقلون مواقف الفئات والجهات الأخرى، ويتناولونها بالتمحيص والتحليل. وهم يلقون، فضلاً عن ذلك، ضوءا هاما على المؤثرات التي أدت دورا في صياغة تلك المواقف، كالتأثير البريطاني والفرنسي مثلا في مواقف الأطراف العربية الخاضعة للانتداب أو الاستعمار. كما يمكن للباحث أن يعثر على مادة غنية توضح الاعتبارات العربية والإسلامية التي أسهمت في صياغة المواقف البريطانية والفرنسية من المملكة باعتبار أن كلتا الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية كانت تحتل أراضي عربية وإسلامية واسعة.

وكذلك يتاح للباحث المتأمل في هذه الوثائق الاطلاع على التفسيرات التي تعطيها جهة معينة لتصرفات جهة أخرى وقراراتها، وعلى توقعات ردود الفعل التي يحتمل أن تصدر عن دولة أو قوة أخرى، ومدى تأثير هذه التفسيرات والتكهنات في صياغة المشروعات والمقترحات والاتفاقيات، وفي وضع الاستراتيجيات.

وباختصار يعطي الاطلاع على الوثائق فرصة لمتابعة التطورات السياسية دون التأثر برأي أي محلل أو مفسر أو مؤرخ، لأنها توفر للباحث السياسي تحدياً مثيراً، من خلال متابعته

عملية صنع السياسة واتخاذ القرارات. كما أن تتبعه للوثائق بكل ما تحتويه من تفصيلات يظهر له من أين تنبع الفكرة الأولى، ومدى خطورة مواقف المسؤولين وتحاملاتهم الشخصية وتفسيراتهم وتكهناتهم وردود أفعالهم ومشاعرهم في ولادة هذه الفكرة. وسوف يرى الباحث كيف تتطور الفكرة وتتدرج في المستويات إلى أن تصاغ على شكل مقترحات في مذكرة رسمية أو قرار بالغ الأهمية، أو تؤدي إلى تبني سياسة عامة بعيدة المدى في انعكاساتها على مواقف الدول والعلاقات بينها، بل على مصائر الشعوب. وتوضح الوثائق، من جانب آخر، الدوافع الكامنة لمواقف الساسة، وتظهر التناقض بين الأسباب الحقيقية التي قد تبقى سرية والتي يبنى عليها عمل من الأعمال أو موقف من المواقف من جهة، والتبريرات المعلنة لهذا العمل أو الموقف من جهة أخرى.

ويستطيع الباحث من خلال الوثائق أن يتتبع الأدوار التي لعبها أشخاص بعينهم ممن كان لهم دور كبير في تاريخ المملكة، مثل إخوة الملك عبدالعزيز وأبنائه، والأمير عبدالله بن جلوي ويوسف ياسين وعبدالله النفيسي وعبدالعزيز القصيبي وغيرهم من رجالات الملك، ومثل جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton وبيرسي كوكس Sir Percy Cox وأندرو راين Sir Andrew Ryan وعبدالله فلبي Philby من الجانب البريطاني، وجاك روجي ميجري Jaque Roger Maigret وابراهيم دبوي Depui من الجانب الفرنسي، وكارل تويتشل Karl Twitchell وألكسندر كيرك Alexander Kirk وجيمس موس James Moose من الجانب الأمريكي. ومن الممكن دراسة العلاقة الشخصية التي جمعت بين الملك عبدالعزيز وبعض الشخصيات المختلفة، خصوصاً علاقته الشخصية مع شيوخ الخليج وأمرائه، مثل الشيخ مبارك وغيره من آل الصباح، وشيوخ آل خليفة، والشيخ خزعل خان شيخ المحمرة، وغيرهم.

كل هذه الاعتبارات ساعدت في تحديد الوثائق التي يغطيها المشروع. وعلى الرغم من كل الموضوعية التي توخيناها في عملية الاختيار، كان لا بد للمعايير الشخصية أن تؤثر في هذه العملية. لكننا بذلنا كل ما في وسعنا لتقليص هذا التأثير إلى أدنى مستوى ممكن. ولا شك أنه مع تقدم العمل نمت لدينا الخبرة الضرورية، واكتسبنا الإحساس اللازم لاتخاذ القرارات المنطقية في هذا الصدد. وكنا نميل دائما إلى جانب الشمولية والتقصي، فنلخص ونترجم حتى تلك الوثائق التي قد تبدو علاقتها بالمشروع غير مباشرة. ومن أهم أمثلة ذلك الوثائق المتعلقة بآل رشيد في الفترة التي شملها المشروع، إذ حرصنا على تلخيصها حتى عندما لا تكون لها صلة مباشرة بالملك عبدالعزيز ودولته، وذلك بحكم الارتباط الوثيق بين تاريخ الأسرتين.

حـول تـعـريـف الـوثـيـقـة

لم تكن الوثائق التي تعاملنا معها ذات طبيعة واحدة. فهناك حالات بسيطة تتكون فيها **الوثيقة** من رسالة أو برقية فقط؛ ولكن هناك حالات أخرى تأتي فيها الوثيقة على صورة أكثر تعقيدا، كأن تكون **الوثيقة** تقريراً أرسل طي رسالة تغطية covering letter، أو رسالة أرفقت بها نسخ من رسائل أخرى، أو تقريراً أضيفت إليه ملحقات وجداول، أو معاهدة تضمنت عددا من المذكرات المتبادلة، وغير ذلك. بل هناك حالات كثيرة تكون الرسالة المرفقة لهـا بدورها مرفقات.

لقد تطلب عملنا أن نتفق على تعريف محدد **للوثيقة**. ومن أجل التوصل إلى تعريف منطقي وعملي سعينا إلى معرفة أسلوب تعامل الأرشيفات مع الوثائق، والتعريـف الـذي تعمل على أساسه، وذلك بتفحص الوثائق والقوائم الموجودة لدينا. وبسؤال بعض القائمين على الأرشيف البريطاني، تبين لنا أن فيه نوعين من مجموعات الوثائق وهي الملفات files والمجلدات volumes. والملف يصل إلى الأرشيف من الوزارة أو الإدارة الحكومية ويبقى كما هو، ويلتزم العاملون في الأرشيف بمبدأ احترام المصدر respecting the provenance. وتخصص بعض الوزارات والدوائر ملفات للموضوعات المختلفة، وترتب الوثائق ضمن كل مـلـف حسب تواريخها، فتأتي أقدم الوثائق في أسفل الملف وأحدثها في أعلاه. وفي هذا الترتيب لا تفصل أي رسالة أو مذكرة عن مرفقاتها، بل تبقى المرفقات مع الرسالة بغض النظر عن تواريخها. إذن ففي الملف تعتبر الرسالة ومرفقاتها مدخلا مستقلا أو **وثيقة** واحدة.

أما **المجلد** فهو مجموعة من الوثائق المطبوعة أو غير المطبوعة والمجلدة عـلـى شـكـل كتاب، وتكون عادة رسائل متبادلة بين الوزارة أو الدائرة والجهات التي تراسلها. وتـرتـب الوثائق في المجلد تاريخيا من الأقدم إلى الأحدث، وفي بعض الأحيان تأخذ كل **وثيقة** رقما تسلسليا، بينما يشار إلى مرفقاتها دون أن تعطى أرقاما ضمن التسلسل العام. فيقال مثلا عن أحد المرفقات «المرفق ١ للوثيقة رقم ٢٥» "Enclosure 1 in No. 25". وهذا يعني أن **الوثيقة** بكامل مرفقاتها تشكل مدخلا مستقـلا أو **وثيقة** واحدة في المجلد، مثلما هي عليه الحـال بالنسبة إلى الملفات.

وينطبق الحكم ذاته على الوثائق الأمريكية التي تأتي في حالات كثيرة جداً مرتبة وفق تسلسلها التاريخي ضمن شريط المايكروفيلم، وتأتي الوثيقة الواحدة مع مرفقاتها المختلفـة وعليها رقم أرشيفي واحد، مما يعني أنها تشكل بكاملها مدخلاً أرشيفياً واحداً، وتعامل على أنها وثيقة واحدة على الرغم من اختلاف تاريخ **الوثيقة الأم** عن تاريخ مرفقاتها. كما يشار

إلى تلك المرفقات حسب موقعها مـن **الوثيقة الأم**، فيقال مثـلاً «المرفق الأول أو الثاني أو الثالث للوثيقة رقم ٢٩٩».

هذا الأسلوب المتبع في الأرشيف البريطاني والأمريكي، والفرنسي كذلك، قد يؤدي إلى وجود نسخ متعددة من الوثيقة الواحدة في سياقات ومواضع ومجلدات مختلفة، وتحت أرقام مختلفة وأحيانا بصور مختلفة. ففي إحدى الحـالات قد نجد وثيقة مستقلة تتضمن عددا من المرفقات ثم نجد الوثيقة نفسها في حالة ثانية من ضمن مرفقات وثيقة أخرى. فلنفترض مثلا أن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين أعد مذكرة عن موضوع معين وأرسلـها إلى المقيم السياسي الـبريطاني في الخليـج (بوشهر)، وقام هذا بإرسال صـورة من المذكرة إلى الدائرة الخارجية والسياسية فـي حكومة الهند البريطانية التي أرسلت بدورهـا صورة منها إلى وزارة الهند في لندن، ثم قامت الوزارة بمخاطبة وزارة الخارجية بشأن موضوع المذكرة وأرفقت صورة منها. في هذه الحالة قد توجد نسخة من المذكرة ضمن سجلات المقيمية السياسية في ملف يبدأ رقمه الأرشيفي بالرمز R/15/1، وضمن مراسلات وزارة الهند مع حكومة الهند في ملف يبدأ رقمه بالرمز L/P&S/7، وهذان الملفان محفوظان في أرشيف مكتبة وزارة الهند وسجلاتهـا، كما قد توجد نسخة ثالثة من المذكرة ضمن أوراق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة في مكتب السجلات العامة في ملف يبدأ رقمه بالرمز FO 371، والأغلب أن تكون هذه النسخة الأخيرة ضمن مرفقات رسالة وزارة الهند التي أرسلت إلى وزارة الخارجية حول الموضوع.

أما بخصوص مرفقات الوثائق فقد كان من الضروري التمييز بين نوعين من المرفقات. النوع الأول يشمل المذكرات والتقارير التي ترسل طي رسائل تغطية، والمرفـقـات المـعـدة خصيصا لترسل مع الوثيقة الأم، كما هي الحال مثلا في رسالة ديفيد سـكـوت-فـوكـس David Scott-Fox، القائم بالأعمال البريطاني في جدة، إلى جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge، وزارة الخارجية البريطانية، المؤرخة في ٢٢ أبريل (نيسـان) ١٩٥٠م، والـتـي أرفقت بها ترجمة لما أوردته صحيفـة **البلاد السعوديـة** بتاريخ ٧ أبريل عن المرسوم الملكـي السعودي الخاص بكهرباء مكة المكرمة، وكذلك ترجمة للدعوة إلى المساهمة العامة في شركة كهرباء مكة التي نشرتها الصحيفة نفسها بتاريخ ١٦ أبريل، إضافة إلى ترجمة لخبر عن منح امتياز إنارة مكة المكرمة لشركة الكهرباء السعودية. هذه الترجمات لم يكن لها وجود مستقل سابق، بل أعدت خصيصا لإرفاقها مع رسالة سكوت-فوكس إلى فرلونج.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الرسالة رقم ٣١ المؤرخة في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٤٢م التـي بعثها جيمس موس James S. Moose القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزيـر

الخارجية الأمريكي؛ والتي يتناول فيها موقف الحكومة السعودية المحتمل من مشروع طلب أمريكي بريطاني لإنشاء خطوط للطيران عبر المملكة يمكن أن تستفيد منها قوات الحلفاء المتمركزة في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية. فقد جاءت مرفقة بخمس مذكرات تحمل تواريخ متقاربة، وتتضمن كل منها تفاصيل المحادثات التي تمت في ذلك الشأن مع المسؤولين في الحكومة السعودية، وعلى رأسهم الملك عبدالعزيز. فكل مذكرة من هذه المذكرات عبارة عن وثيقة مستقلة أعدت خصيصاً لترفق بالرسالة رقم ٣١ وتوضح حيثياتها، وتدعم ما جاء فيها من استنتاجات ومقترحات.

أما النوع الآخر من المرفقات فيشمل رسائل (أو مذكرات أو غيرها من الأوراق أو صور منها) وردت إلى مُعِد الوثيقة (أو في بعض الأحيان إلى طرف آخر وحصل المعد على نسخة منها) ويريد إطلاع المرسل إليه عليها، كما هي الحال في رسالة السفارة البريطانية في جدة إلى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠م والمرفق بها نسخة من رسالة من جمعية التجارة الهولندية Nederlandsche Handel Maatschappij إلى السفير البريطاني في جدة بتاريخ ١٠ يونيو، ومن رسالتين من مدير خفر السواحل في المملكة العربية السعودية إلى شركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey & Co مؤرختين في ٢٤ و٢٩ شعبان ١٣٦٩هـ. فلو افترضنا أن باحثا اطلع على ملفات شركة جيلاتلي وهانكي وقام بالبحث في وثائقها، قد يجد الرسالتين المذكورتين كلتيهما مصنفتين كوثيقتين مستقلتين، أو ضمن وثيقة أشمل تختلف تماما في تركيبها عن تلك الوثيقة الموجودة في الأرشيف البريطاني، والتي اعتبرت فيها رسالة السفارة في جدة هي الأصل. هذا المثال يوضح النوع الآخر من المرفقات، لكنه يوضح أيضا مرونة مفهوم الوثيقة.

ولإعطاء مثال آخر على تلك المرونة يمكننا الاستشهاد بطريقة التعامل مع الوثائق المنشورة في **طبعات الأرشيف** التي سبق الحديث عنها. ففي المجلد الأول من مجموعة **الحدود في الجزيرة العربية** على سبيل المثال، نشرت مذكرة خاصة بخط سكة حديد بغداد وملحق لها وذيل على أنها ثلاثة مداخل منفصلة، في حين إن الواضح من الترقيم الداخلي للصفحات أن هذه المداخل طبعت في منشئها ككل متكامل. بينما نجد في مجلدات أخرى من المجموعة نفسها وفي مجموعات أخرى من طبعات الأرشيف تقارير ومعاهدات ومذكرات مشابهة عوملت كل منها، هي وملحقاتها ومرفقاتها، معاملة الوثيقة الواحدة. ومن الأمثلة الواضحة على اختلاف مفهوم الوثيقة لدى محرري طبعات الأرشيف

هذه، الطريقة التي عومل بها تقرير جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton عن مهمته لدى الملك عبد العزيز آل سعود في عام ١٩٢٨م. فالتقرير مفصل في فهرس المجلد الخامس من **الحدود في الجزيرة العربية** تفصيلاً يوحي للقارئ أنه أمام اثنتين وعشرين وثيقة، بينما هو مجمل في فهرس كل من المجلد السادس من **النزاعات الحدودية في الجزيرة العربية** والمجلد الرابع من **سـجلات المملكة العربية السعودية** بصورة تـوحي أنه وثيقة واحدة. وهو في الواقع منشور في كل من هذه المجلدات بالصورة التي طبعته بها وزارة المستعمرات البريطانية في شهر أغسطس (آب) ١٩٢٨م، في كتيب يحوي التقرير وعددا من الملاحق والمذكرات والمسودات والرسائل، وصفحاته مرقمة ترقيما متـسلسلا. وينطبق الأمر ذاته على معاهدة الصداقـة وحسن الجوار بين المملكة العربية السعـودية وشرقي الأردن التي نشرتها أيضا وزارة المستعمرات في كتيب مؤلف من ١٠١ صفحة، ويورد فهرس المجلد السادس من **الحدود في الجزيرة العربية** تفاصيل محتويات الكتيب من مذكرات ورسائل ومحاضر وغيرها وكأنها (٥٣) وثيقة مختلفة بينما يجمل فهرس المجلد الرابع من **معاهدات دول الجزيرة العربية** الكتيب كله وكأنه وثيقة مفردة.

لذلك كان من أهم الأمور التي واجهتنا تحديد مفهوم إجرائي لـلوثيقة المنفصلة بما يلائم طبيعة مشروعنا وأهدافه. وقـد يبدو تأكيد هذه المسألة غريبا إلى حد ما، ولكن التعامل مـع الوثائق على الصعيد العملي يبين أن الأمر ليس بالبساطة التي قد يبدو عليها للوهلة الأولى. فلو اتبعنا التصنيف المـتبع في الأرشيفات، لأوقعنا ذلك في بعض المشكلات التي قد يكون أهمها أن الوثيقة نفسها ستلخص أكثر من مرة. فحين تكون لدينا رسالـة معينة محفوظة مع أوراق الجهة التي أرسلتها أو التي تسلمتها، ونسخة من الرسالة نفسها مرفقة مع وثيقة أخرى ومحفوظة في مكـان آخر ستلخص هذه الرسالة مرتين، مرة بصـفتها وثيقة منفصلة، ومرة كجزء من الوثيقة الأخرى. وهناك حالات قد يحصل فيها هذا التكرار عدة مرات مما يعني عدة ملخصات للوثيقة نفسها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعامل مع المرفقات على أنها أجزاء من وثيقة واحدة قد يخرج بعض الوثائق الهامة من سياقها التاريخي الأصلي، ويترك فجوة زمنية وارتباكا لا مبرر لهما، وذلك في حال وجود نسخة وحيدة من الوثيقة مرفقة طي وثيقة أخرى كتبت بعدها بفترة طويلة نسبيا.

وفي ضوء هذا كله، سـعَيْنا إلى تعريف عملـي وإجرائي للوثيقة نستنـد إليه في عملنا فطرحنا على أنفسنا أسئلة مختـلفة وهي أسئلة وجدنا أننا بحاجة للنظر فيها وإيجاد إجابات عنها، لأنها تنبع من صميم العمل، وتحدد الإجابة عنها ما إذا كانت مجموعة من الأوراق تمثل

وثيقة واحدة أو أكثر، وبالتالي تُلَخص في ملخص واحد أو أكثر. وفي هذا السياق ثمة أسئلة جوهرية ثلاثة؛ أولها: هل تعتبر مسودة وثيقة ما وثيقة بحد ذاتها؟ هذا السؤال يكتسب أهمية في بعض الحالات، وخاصة حالات الاتفاقـيات والمعاهدات التي يسبقها عدد من المسودات تتعرض كل منها للنقاش والتعديل. ولا شك أن بعض الباحثين التاريخيين يهمه معرفة المراحل التي مرت بها بعض الاتفاقيات والمعاهدات ومتابعة عمليات التعديل التي أجريت عليها. فإن اعتبرنا كل مسودة وثيقة، فهذا سيؤدي إلى عمل ملخصات متعددة تكرر المعلومات نفسها مع تغييرات طفيفة ليست ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى معظم القراء. ففي كثير من الأحيان، تحفظ مسودة رسالة ما في أرشيف الإدارة التي صدرت عنها والرسالة نفسها في أرشيف الإدارة التي أرسلت إليها، ولا نجد أي فرق في النص والصياغة على الإطلاق، ويقتصر الاختلاف على أمور شكلية، كأن يُشار إلى المرسل إليه في المسودة بأحرف تدل على اسمه أو لقبه، مثل To: P. R. (أي إلى المقيم السياسي) بينـما يرد اسمه ولقبه كاملين في الرسالة نفسها، مثـلاً: The Hon'ble Lieut.-Col. Arthur P. Trevor, the Political Resident in the Persian Gulf, BUSHIRE أو كالرسالـة التي كتبهـا جوردون ميريام Gordon P. Merriam في ٢٩ ديسـمبر (كانون الأول) ١٩٤٥م إلى أحد المواطنين الأمـريكيين رداً على أسئلة طرحها بشأن مـشروع مطار الظهـران في المملكة العربية الـسعودية. فقد جاءت هذه الرسالـة مرفقة بمسودتها ولا تختلف عنها إلا في مقدمتها التي تحيل على رسالة المواطن الأمريكي التي رُفعت إلى الرئيس الأمريكي بتاريخ ٢٧ يـونيو(حزيران) ١٩٤٥م بشأن مشروع مطار الظـهران العسكري والتي وجدنا مسودتها حين كانت قيد التداول بين وزراء الحرب والبحرية والخارجية. وجاءت المذكرة ومسودتها في موضعين مختلفين، وبرقمين أرشيفيين مختلفين، ولوحظ أن المعلومات فيهما وإن كانت واحدة إلا أنها جاءت أكثـر اختصاراً وتكثيفاً في المذكرة النهـائية التي قدمت إلى الرئيس الأمريكي.

وثاني الأسئلة: كيف نتعامل مع وثيقة تنمو باستمرار؟ ومن أمثلة ذلك رسالة يكتبهـا أحد المسؤولين ويعلق عليها الشخص الموجهة إليه بحاشية، ويحيلها بدوره إلـى شـخـص ثالث بحاشية أخرى، ثم توضع مسودة للإجابة عنها، وهكذا. هل تعتبر كل مرحلة مـن هذه المراحل وثيقة، أي الرسالة الأصلية وثيقة، وكل حاشية ومسـودة وجـواب وثـيـقـة أخرى؟

وثالث الأسئلة: كيف نتعامل مع اتفاقية ما والوثائق الملحقة بها، ومع تقرير مؤلف من عدة تقارير، ومع خريطة مرفقة مع وثيقة من الوثائق لتوضيح بعض ما جاء فيها؟

فك الوثـائـق

استدعت منا هذه المسائل وضع معايير التزمنا بها، وخرجنا فيها على ما هو متبع في الأرشيفات البريطانية والفرنسية والأمريكية. وقد توصلنا إلى هذه المعايير بعدما اكتسبنا خبرة في طبيعة الوثائق، ومن خلال مراجعة مستمرة للأسس التي بدأنا العمل في ضوئها. كما تعرضت تلك المعايير ذاتها إلى بعض التعديلات مع تقدم العمل وتنامي الخبرة.

وكان من أهم العمليات التي لجأنا إليها بموجب هذه المعايير عملية اصطلحنا على تسميتها «فك الوثائق» وهي تتمثل في فصل المرفقات عن الوثيقة الأم لإعداد ملخصات مستقلة لكل منها. وبعد هذه العملية كنا نعد كشوفا تعبر عن مفهومنا نحن للوثيقة بغض النظر عما إذا كانت الوثائق مرفقة حين تردنا بكشوف أعدتها الجهة المرسلة. وتشتمل الكشوف التي نعدها على أرقام الوثائق الأرشيفية وتواريخها وأعداد صفحاتها. وبعد ذلك كنا نقوم بفرز الوثائق وتحديد المطلوب منها واستبعاد الوثائق المكررة أو غير المطلوبة. ثم تصنف الوثائق المطلوبة زمنياً، فتوزع إلى سنوات مختلفة، وترتب الوثائق بعد فكها داخل كل سنة حسب تاريخها، وتصير عندها جاهزة للتلخيص بما يتلاءم مع مفهومنا للوثائق المنفصلة. والتزمنا في عملية فك الوثائق بعدد من الأسس، هي:

- حين ترفق وثيقة طي وثيقة أخرى تعامل كل منهما على أنها وثيقة مستقلة مع الإشارة في تلخيص كل منهما إلى أن إحداهما مرفقة بالأخرى. وقد وازنا، قبل اتخاذ هذا القرار، بين فصل الوثيقتين أو جمعهما في ملخص واحد فوجدنا أن السياق التاريخي يستدعي الفصل، وأن الإشارة إلى الإرفاق بالشكل المذكور تقلل إلى حد كبير من سلبيات قرارنا.
- هناك حالات تكون الوثيقة فيها معاهدة أو اتفاقية أو تقريرا مكتوبا عن مفاوضات جارية، وتأخذ شكل خطاب في بعض الأحيان، ويرفق بها رسائل أو مذكرات متبادلة أو ملاحق في أحيان أخرى، ثم تقوم إحدى الجهات بطبعها مع مرفقاتها كوحدة متكاملة. في هذه الحالة نعتبر الشكل المطبوع وثيقة جديدة، وبالتالي نعامله معاملة الوثيقة الواحدة (مثال على ذلك تقرير كلايتون المشار إليه آنفا).
- إن أي تقرير (أو مذكرة) يحتوي ملاحق تعالج موضوع التقرير نفسه يعتبر وملحقاته وثيقة واحدة.
- إذا نشر نص اتفاقيتين أو أكثر معاً، يعتبر كل نص منها وثيقة منفصلة.
- لا تعتبر رسالة التغطية وثيقة مستقلة إلا إذا احتوت معلومات غير موجودة في الوثيقة أو الوثائق المرفقة بها.

- إذا كانت لدينا رسالة تغطية مرفق بها وثيقة واحدة تعامل الوثيقة والرسالة وكأنهما وحدة متكاملة، ويعتمد تاريخ الوثيقة المرفقة (ما لم تكن بلا تاريخ) وتلخص هذه الوثيقة مـع الإشارة في وصفها إلى رسالة التغطية. فمثلا أرفقت نسخ من ترجمة رسالة من عبدالعزيز آل سعود إلى هاري سينت جون فلـبـي Harry St. John Philby، مؤرخة في ١٦ شوال ١٣٣٦هـ الموافق ٢٥ يوليو (تموز) ١٩١٨م طي مذكرة من ولسون Lieutenant-Colonel A. T. Wilson المندوب المدني بالنيابة في بغداد إلى كل من وكيل وزارة الهند البريطانية فـي لندن، وسكرتير حكومة الهند البريطانية في الدائرة الخارجية والسياسية، والمندوب السامي البريطاني في القاهرة، ومدير المكتب العربي في القاهرة، والوكيل السياسي البريطاني في جدة، مؤرخة في ١٠سبتمبر (أيلـول). وقد قمنا بإعداد ملخص للرسالة، أما مذكـرة ولسون فقد اكتفينا بذكرها في وصف الوثيقة.
- هناك وثائق ترد على شكل نص واحد يحمل التاريخ نفسه ويوجه في رسائل متعددة إلى جهات مختلفة. ومثال ذلك الرسائل التي كانت توجهها القنصلية الفرنسية في جدة كل عام للإعلان عن بدء الاستعداد لموسم الحج في المملكة، والتي تبعث الخارجية الفرنسية نسخاً منها إلى مختلف البلدان التابعة لفرنسا لإخطارها باتخاذ التدابير اللازمة لتنظـيـم رحلات الحج. فقد اكتفينا في التعامل مع مثل تلك الرسائل بتلخيص الرسالة الأصل مع الإشارة في الإسناد إلى أنها وجهت منها نسخ بأرقام مختلفة إلى جهات مختلفة.
- تهمل رسالة التغطية التي أرفقت بها عدة وثائق، وتعامل كُلّ من الوثائق المرفقة وكأنها وثيقة منفصلة، مع الإشارة في وصف كل من هذه الوثائق إلى رسالة التغطيـة. ومثال على ذلك رسالة من ولسون إلى حكومة الهند مؤرخة في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩١٨، مرفق بها سبع برقيات متبادلة بين أطراف مختلفة منها ولسون نفسه، وحكومة الهنـد، والوكيل السياسي البريطاني في الكويت، وفلبـي Philby، وتتراوح تواريخها مابـين ٧ أغسطس (آب) و٩ سبتمبر من العام نفسـه. ونظرا إلى أن رسالة ولسون ليست سـوى رسالة تغطية لم نقم بتلخيصها على حدة، لكننا أشرنا إليها في ملخص كل من البرقيات المرفقة.
- توجد في بعض الملفات والمجلدات وثائق أشير على كل منها إلى أنها مرفقة طي وثيقـة أخرى غير موجودة في الملف. في مثل هذه الحالات تعامل كُلّ من هذه المرفقات علـى أساس أنها وثيقة منفصلة.
- تعتبر أي وثيقة بالعربية وترجمتها إلى لغة أخرى أو العكس وثيقة واحدة.

- يعالج موضوع المسودات بطرق مختلفة. فإذا تعلق الأمر بمسودة رسالة لا تكاد تختلف عن النص النهائي يشار إلى وجود المسودة في تلخيص الرسالة دون إعداد ملخص مستقل لها. أما مسودات الاتفاقيات والمعاهدات التي تكون مرفقة ضمن وثائق أخرى فإنه يشار إلـى وجودها، وتلخص موضوعاتها بـإيجاز شديد مع التركيز على جـوانب اختلافها عن الشكل النهـائي للاتفاقية أو المعاهدة. وأما مسودات الاتفاقيات الموجودة بصورة مستقلة، فيعد ملخص مستقل وموجز لكل منها.
- تعتبر الرسوم والخرائط والقوائم المرفقة بوثيقة ما جزءا من الوثيقة، ما لم تكن تلك الوثيقة غير متوفرة.
- لا تعتبر أي حاشية أو ملاحظة كتبت على الصفحة (أو الصفحات) نفسها وثيقة بحد ذاتها، بل يشار إلى تلك الحاشية في معظم الأحيان مع إعطاء معلومات كافية عنها، مثل ذكر اسم كاتبها وتاريخها وموضوعها حين يكون ذلك واضحا لنا. وهذا وصف لإحدى الوثائق يصلح مثالا على ذلك: «مذكرة داخلية حول موضوع إرسال أسلحة إلى العرب، أعدهـا أيرز H.M. Eyers، وزارة الخارجية البريطـانية، مؤرخة في ٣٠ أكتوبر (تـشرين الأول) ١٩٤٣م، وعليهـا حاشية بتوقـيع هانكي R.M.A. Hankey مؤرخة في ٣١ أكتوبر، وحاشية أخرى غير كاملة» وقـد أشير إلى حاشية هانكي في ملخص الوثيقة أيضا. ومن الأمثلة على تلك الحواشي المنفصلة في الوثائق الأمريكية ما جاء في البرقية المؤرخة في ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٢م، والتي بعثها روي ليبكتشر Roy Lebkicher ممثل شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية في الظهران إلى مدير الشركة في سان فرانسيسكو، وهي بشأن إجراء حماية حقول النفط في الظهران خلال الحرب العالمية الثانية. فقد تخللت تلك البرقية تعليقات مطولة، وحواشٍ رَدَّ فيها وليم لناهان William Lenahan ممثل الشركة في واشنطن على وجهات نظر أبداها ليبكتشر حول تلك الإجراءات. وقد أشير في إسناد الوثيقة (وفي الملخص) إلى تلك التعليقات والحواشي.

تكرار الوثائق

وقد لاحظنا في عملنا كثرة تكرار الوثائق وظهور الوثيقة الواحدة في أكثر من مـلـف أو مجلد أو صندوق بشكل لافت للنظر، ووجدنا ذلك في الوثائق البريطانية والفرنسية والأمريكية على السواء. وكان من الطبيعي أن نتحاشى التكرار في عملنا، وأن نستبعد الوثيقة التي سبق تلخيصها. وساعدتنا عملية فك الوثائق على اكتشاف عدد أكبر من التكرارات مما لم يكن من السهل اكتشافه لو أننا اعتبرنا المرفقات جزءا من الوثيقة، ومع ذلك لم نغفل الإشارة إلى وجود

تلك الوثائق المكررة وأرقامها في نهاية ملخصها. وهناك حالات كثيرة كان التكرار فيها واضحا لاجدال فيه، كأن توجد صورة من الوثيقة الواحدة في ملفين أو مجلدين مختلفين. لكن هناك حالات أخرى مختلفة استدعت اتخاذ قرار بشأنها. ومن تلك الحالات وجود صيغتين في ملفين مختلفين أو في مجلدين من **طبعات الأرشيف** ولكن إحداهما أكمل من الأخرى. فقد يُهمل أحد المجلدين رسالة التغطية التي أرفقت بها الوثيقة أو يُسقط إحدى صفحاتها سهوا، وهذه حالة سهلة، وكان قرارنا فيها هو اعتماد الوثيقة الأكمل واعتبار النسخة الأخرى تكرارا نكتفي بالإشارة إليه. ومن الحالات الواضحة نسبيا كذلك وجود الوثيقة كاملة في مكان معين، ووجود بعض أجزائها أو مقتطف منها في مكان آخر، وهنا كذلك كان القرار الطبيعي هو اعتماد النسخة الأشمل. ومن الحالات الأخرى وجود وثيقة (ولنقل أنها رسالة من س إلى ص) في ملف، ووجود نسخة منها في ملف آخر (ولنقل أنها نسخة كربون أرسلت إلى ع)، وفي هذه الحالة قد لا يتعدى الاختلاف وجود التوقيع على الأصل ومجرد الإشارة إليه على النسخة، ولكن في حالات أخرى قد توجد ملاحظة بسيطة خَطَّها مستلم الوثيقة أو مستلم النسخة عليها، أو حاشية كتبت فيما بعد. كذلك توجد في بعض الأحيان مسودة لرسالة في ملف والرسالة نفسها في ملف آخر، وهو ما سبقت الإشارة إليه في الحديث عن مفهوم الوثيقة. كل هذه حالات من التكرار لم يكن التعامل مع كل منها بالسهولة نفسها، بل أكدت التساؤل الذي طرح نفسه في أثناء محاولتنا تعريف الوثيقة، ومن ثم أُخذت بعين الاعتبار في وضع الأسس التي تم فك الوثائق بناء عليها، كما استخدمت أسس إضافية لتحديد ما إذا كانت نسختان أو شكلان أو أكثر من الوثيقة تعتبر تكرارات لها، أو يعتبر كل منها وثيقة منفصلة. وكان للاجتهاد الشخصي دور أكبر في اتخاذ قرار حول ما إذا كانت الاختلافات بين نسختين ذات أهمية كافية لاعتبارهما وثيقتين مختلفتين، أم أنه من الممكن غض النظر عن تلك الاختلافات واعتماد النسخة الأوفى واعتبار النسخة الأخرى تكراراً. كان حرصنا على ألا نحجب أية معلومة مهمة عن الباحث أو القارئ، وألا نثقل عليه في الوقت نفسه بقراءة ملخصات تكرر المعلومات ذاتها وتستخدم العبارات نفسها، هو المبدأ الموجه لنا في اتخاذ القرار في تحديد ما نعتبره تكراراً.

وهذه بعض الحالات التي اعتبرناها تكرارات، وقمنا فيها بعمل ملخص واحد للوثيقة المكررة واكتفينا بمجرد الإشارة إلى التكرار في ذيل الوثيقة.

- برقية ترسل بالشيفرة إلى أكثر من جهة، وتفك كل من الجهات التي تتسلمها رموزها بعبارات وصياغات قد تختلف بعض الاختلاف فيما بينها أو عن صياغة البرقية الأصلية. ومن أمثلة ذلك المثال التالي الذي ينقل صياغتين للجملة الأولى من نسختين من البرقية نفسها، وهي برقية من بيرسي كوكس Lieut.-Col. Sir Percy Cox

إلى نائب الملك البريطاني في الهند، مؤرخة في بوشهر في ١٥ مايو (أيار) ١٩١٣، وكلتا النسختين من الملف L/P&S/384:

> Further report received from political agent at Bahrain, dated 12th May, indicates that *coup* was effected by the cooperation of adherents inside Hofuf with Bin Saud.
>
> I have received a further report, dated 12th May, from the Political Agent, Bahrain, which shows the *coup* was effected by co-operation of adherents inside Hofuf with Bin Saud.

وشبيه بهذا الاختلاف في الصياغة اللغوية في الوثائق الأمريكية البرقيات الكثيرة التي تأتي في حالات كثيرة جداً بنسختين. ومن أمثلة ذلك السطور الأولى من برقية مؤرخة في ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٢م أرسلها جيمس موس James S. Moose القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي؛ وهي بشأن دخول أحد الخبراء العسكريين البريطانيين في شؤون حماية حقول النفط إلى المملكة العربية السعودية:

> Department's 40, August 28, 10 P. M.
> Lenahan has been misinformed or not informed at all. When Bale's entry into Arabia was referred to him indirectly and informally the British Minister replied that he would take up matter when so requested through the proper channel i. e., through his Minister of State in Cairo who has close contact with high military authorities...

وقد أعيدت صياغة هذه الفقرة في النسخة المرفقة من البرقية على النحو التالي:

> Reference is made to the Department's no. 40, August 28, 10PM. There appears to be some misunderstanding. The question of the entry of Bale into Saudi Arabia was referred indirectly and informally to the British Minister. The latter replied that when so requested he would take the matter up through the proper channel, i. e. through the Minister of State in Cairo, whose contact with high military authorities is close...

- وثيقة موجود أصلها في أحد ملفات الأرشيف البريطاني وتوجد نسخة مطبوعة منها في أحد مجلداته. وعلى الرغم من التزام النسخة المطبوعة بكلمات النص الأصلي حرفيا، فإنها في العادة تختزل عبارات التحية وتورد اسم المرسل والمرسل إليه بدون الألقاب الواردة في الأصل، وقد توجد فيها بعض الاختلافات الطفيفة الأخرى. ومثال ذلك رسالة من ليثويت J. G. Laithwaite، وزارة الهند البريطانية في لندن، إلى جيفارد H. S. N. Giffard، مجلس التجارة، وزارة النفط البريطانية، مؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٣٣م؛ فالنسخة الأصلية من الرسالة توجد في الملف FO 371/16871 وأعيدت طباعة نسخة أخرى في كل من المجلدين R/15/5/110 وR/15/5/184. ويلاحظ الاختلاف في عبارة التحية في ختام الرسالة؛ ففي النسخة الأولى وردت Yours sincerely بينما في الثانية .Yours & C.

- مسودة لرسالة والرسالة نفسها، أو الرسالة الأصلية وصورة عنها مرسلة لجهة أخرى، وفي هذه الحالة قد توجد اختلافات طفيفة بين صورتي الوثيقة، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه الحالة. لقد حاولنا تجنب التكرار في التلخيص ما أمكن في الحالات التي اعتبرنا فيها النسخ المختلفة وثائق مختلفة، كما سعينا في بعض الأحيان لإبراز نقاط الاختلاف. وهذه الحالات هي التالية:
- تكرار المعلومات نفسها بالعبارات ذاتها (إلى درجة التماثل التام في بعض الأحيان) في تقريرين مختلفين أو برقيتين مختلفتين، كأن يكرر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في تقريره الدوري المرسل إلى وزارة الهند معلومات وردته في التقرير الدوري الموجه إليه من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أو في البحرين، أو أن يكرر الوزير المفوض البريطاني في جدة في تقريره السنوي بعض ما سبق أن ذكره في تقاريره الشهرية. ومن أمثلة ذلك الفقرة ١٥٢ من التقرير الإخباري الدوري الصادر عن الوكالة السياسية البريطانية في البحرين عن الأسبوع ١١-١٧ مايو (أيار) ١٩١٣ المؤرخ في ١٨ مايو، وهي فقرة تتعلق بالجنود الأتراك الموجودين في قطر. فهي مكررة حرفيا في الفقرة ٤٧٨ من التقرير الدوري السياسي الصادر عن المقيمية السياسية البريطانية في الخليج (بوشهر) عن شهر مايو.
- توافر أكثر من مسودة لإحدى الاتفاقيات أو المعاهدات مقدمة من أكثر من جهة أو في تواريخ مختلفة. وقد جاء ذكر هذه الحالة وطريقة معالجتها أعلاه.

ونؤكد هنا أن وضع معايير عامة لم يحل جميع المشكلات التي واجهتنا، إذ توجد دائما حالات استثنائية تستدعي معالجة خاصة. فهناك حالات يمكن أن تفسر على عدة أوجه، وحالات لا تخضع لأي من الأسس التي وضعناها ولا بد من تدخل الاجتهاد الشخصي في التعامل معها. كما نؤكد أن اتباعنا الأسس التي وضعناها لم يكن اتباعا ساذجا، بل كانت الحكمة والمنطق أساس التعامل مع الحالات الخارجة عن المألوف. ولم يكن اجتهادنا الشخصي عشوائيا، ولكنه ارتكز على الخبرة التي تكونت لدينا، وعلى التشاور والموازنة والتدقيق.

لقد نشرنا ملخصاتنا للوثائق البريطانية والفرنسية والأمريكية في مجموعات مستقلة، ورتبناها داخل كل مجموعة حسب تسلسلها التاريخي. وقد وجدنا أن هذه هي الطريقة الأكثر دقة وجدوى في التعامل مع الوثائق واكتشاف الوثائق المكررة، وهي الأسهل والأوضح في تتبع مراحل تطور المملكة السياسي والإداري والاجتماعي. ولم نجد أن تصنيف الوثائق وتبويبها حسب الموضوعات والقضايا التي تعالجها أمر عملي نظرا إلى تداخل هذه الموضوعات والقضايا وصعوبة رسم الحدود التي تفصل بعضها عن بعض، فضلاً عن أن الكثير من الوثائق والتقارير تعالج أكثر من قضية وتتطرق لأكثر من موضوع.

ملـخـص الـوثـيـقـة

يتألف ملخص الوثيقة من أربعة أجزاء أساسية هـي: **الترويسة**، و**الإسناد** (أو **المقدمة الوصفية للوثيقة**)، و**متن الملخص**، و**ذيل الملخص**. وسوف نتناول كلا من **الترويسة** و**الذيل** بداية، ثم نعود إلى **الإسناد** و**المتن** بعدهما.

ترويسة الوثائق وترتيبها: إن حرصنا على إعطاء المرجع العلمي لكل وثيـقـة هـو الـذي دفعنا إلى أن نورد في بداية ملخصها البيانات الأساسية المتعلقة بها بالأرقام العربية والحروف اللاتينية، وأطلقنا على هذه البيانات اسم «الترويسـة». وتتألف كل ترويسة من سطريـن، وباعتبار أننا اعتمدنا التاريخ أساساً لترتيب الملخصات، فإن عمليات فرز الوثائق آليا sorting على أجهزة الحاسوب اقتضت منا كتابـة **تاريخ الوثيقة** في السطر الأول من الترويسـة. أما السطر الثاني فيحتوي **رقم الوثيقة** الأرشيفي، كما يحتوي في نهايته عدد صفحات الوثيقة بين قوسين. وسوف نتناول كلا من **تاريخ الوثيقة** و**رقمها** بشيء من التفصيل بعد أن نعطي نماذج للترويسة كما استخدمناها في ملخصاتنا.

لا بد لنا أن نكرر هنا، فيما يخص عدد صفحات الوثيقة، أن بعض الوثائق، والبريطانية خصوصاً، موجود بأكثر من شكل، مما يعني أنها قد تتألف من عدد مختلف من الصفحات في كل شكل من أشكالها. كما أن بعض الوثائق البريطانية طبع في مجلدات كما أسلفنا، وفي هذه المجلدات لا تبدأ صفحة جديدة مع بداية كل وثيقة، ولهذا ففي كثير من الأحيان نجد أن وثيقة لا تتعدى عدة أسطر منشورة على صفحتين، إذ تكون بدايتها في أسفل الصفحة الأولى وتتمتها على الأخرى. وقد يوحي هذا بعدم الدقة في أعداد الصفحات التي نوردها. لكن حرصنا على ذكر هذه الأعداد ينبع من رغبتنا في أن يكوّن القارئ فكرة، ولو تقريبية، عن نسبة التركيز في الملخص، فهو سيدرك حين يرى أن الملخص مكون من بضعة أسطر وهو لبرقية تتألف من صفحة واحدة أن الملخص لا يقل كثيراً في حجمه عن الأصل، أما حين يجد ملخصا من صفحتين لوثيقة تتألف في الأصل من خمسين صفحة مثلا فسيلاحـظ أن نسبة التركيز عالية جدا.

كما اقتضت عمليات الفرز الآلي أن نخالف الطريقة المعتادة في كتابة التاريخ وأن نبدأ تاريخ الوثيقة بالسنة ثم الشهر ثم اليوم. فعلنا ذلك ليقوم الحاسوب عند عملية الفرز الآلي بترتيب الوثائق حسب تسلسل سنواتها، فتبقى الوثائق التي يعود تاريخها إلى السنة نفسهـا مجتمعة يتلو بعضها بعضا حسب تسلسل شهورها، وتلك التي يعود تاريخها إلى الشـهـر نفسه يتلو بعضها بعضا حسب تسلسل أيامها. أما الوثائق التي لم نستطع تحديد تاريخـهـا

باليوم وحددناه بالشهر والسنة، أو بالسنة فقط، فإنها تأتي في نهاية مجموعة وثائق الشهر أو السنة التي تعود إليها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوثائق التي تغطي فترة ممتدة بين تاريخين، فتأتي ملخصاتها في نهاية تلك الفترة، فإذا كان تقرير معين مثـلاً يغطي الفترة من ٥-٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩١٤م فإنه يرتب كما لو أن تاريخه هو ٢٠ سبتمبر. وعندما يكون لدينا ملخصات لوثائق لم نتمكن من تحديد تاريخها إطلاقاً فسوف تأتي في المجلد الأخير من كل مجموعة.

واقتضت منا عمليات الفرز الآلي أيضـاً اللجوء إلى طريقة كسر علامة الرجـوع soft return التي تتيح بدء سطر جديد دون اعتبار الحاسوب ذلك بداية فقرة جديدة، وذلك لربط سطري الترويسة معا، ومع نص الملخص الذي ترتبط جميع فقراته بالطريقة نفسهـا. بهذه الطريقة يتعامل الحاسوب مع الترويسة بسطريها ومع الإسناد والمتن بجميع فقـراتـه وذيـل الملخص، وكأنها وحدة إدخال واحدة لا ينفصل بعضها عن بعض بأي حال من الأحـوال حين إجراء عمليات الفرز الآلي لترتيب الوثائق تاريخياً وعمليات الإخراج النهائي. وبما أن الترويسة ترد باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، بينما الملخص باللغة العربية، فقد طورنا نمـطـا خاصا defined style للملخصات يتيح لنا الانتقال بين اللغتين بسهولة ضمن الوحدة المذكورة دون الإخلال بها.

وفيما يتعلق بترويسات الوثائق الفرنسية توخينا المحافظة على الأرقام الأصلية لها فـي الأرشيفات الفرنسية تسهيلاً لمهمة الباحث الذي قد يضطر لمراجعتها في مصادرها الأصلية.

لكننا اضطررنا إلى استخدام رموز مختصرة في الإشارة إلى أرقام ثلاث سلاسـل لأن الأرقام الأصلية تتجاوز السطر الواحد، مما قد ينتج عنه بعض التشويش في الترويسة. وهذه السلاسل هي:

١- سلسلة الممثلية ثم القنصلية الفرنسية في جدة/ أرشيف نانت/ رقم الكرتون ١٩ والرمز المختصر الذي يشير إلى هذه السلسـلـة هـو LECOFJ/B/19. في حين أن الرمز قبـل الاختصار هو Légation puis consulat de France à Jeddah/B/19.

٢- سلسلة (E) المشرق ١٩١٨-١٩٤٠/ الجزيرة العربية - الحجاز. /E. Levant 1918-1940 Arabie-Hedjaz. واستخدمنا في الإشارة إليها الرمز المختصر E-Lev. 18-40/Arab Hedj.

٣- سلسلة الحرب العالمية الثانية Guerre 39-45، ويكون مصدر الوثائق منها إما من حكومة فيشي، التي استخدمنا في الإشارة إلى وثائقها الرمز المختصر G 39-45/Vichy-Levant في حين أن الرمز الأصلي هو Guerre 1939-1945/Vichy- Levant، أو من حكومة فرنسا

الحرة في لندن والجزائر، واستخدمنا بالنسبة لوثائقها الاختصار G 39-45/Londre-Alger ورمزها الأصلي هو Guerre 1939-1945/Londres- Alger.

كما اعتمدنا لتحقيق الغاية نفسها أشكالاً هندسية ثلاثة وضعناها قبل رمز الوثيقة للدلالة على مصدرها وهي:

- ● الأرشيف الدبلوماسي في مقر وزارة الخارجية الفرنسية في «كيه دورسيه».
- ■ الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانت.
- ▲ القوات البرية.

تاريخ الوثيقة: **تاريخ الوثيقة** جزء أساسي من **الترويسة** كما رأينا. وقد اعتمدنا التاريخ الميلادي في تأريخ الوثائق لأنه المعتمد عادة في الوثائق الأجنبية، وأثبتنا التاريخ الهجري إذا ورد في الوثيقة إلى جانب الميلادي، أما إذا ورد التاريخ الهجري وحده، فقد تم استخراج موافقه الميلادي. وفي ترجمة الأشهر الميلادية، عولنا على الاسم الروماني للشهر ووضعنا الاسم البابلي بين قوسين.

وحاولنا الاجتهاد في استنتاج تاريخ الوثائق غير المؤرخة، ووضعنا عددا من القواعد لضبط هذه العملية، منها اعتماد تاريخ رسالة التغطية حين تكون الوثيقة غير المؤرخة مرسلة طي رسالة مؤرخة، مع إيضاح ذلك في وصف الوثيقة، ومنها اعتبار موقع الوثيقة في الملف الذي وردت ضمنه ودراسة التوقيع المهور عليها إن وجد، إضافة إلى دراسة متن الوثيقة وتحليل مضمونها ومقارنة الحدث المذكور فيها بالأحداث القريبة منه. وقد توصلنا بهذه السبل إلى استنتاج تواريخ عدد لا بأس به من الوثائق ولو بصورة تقريبية. ووضعت هذه التواريخ بين [معقوفتين] وأشير في وصف الوثائق إلى أنها وردت بدون تواريخ.

ولم نكتف بهذه المعالجة المبنية على تلك القواعد الاجتهادية، بل إننا في حالة الوثائق البريطانية أرسلنا قائمة بكل الوثائق غير المؤرخة للمختصين في الأرشيف المعني، وتمكنا بمساعدتهم من حل هذا الإشكال في معظمه وليس في كليته. إلا أننا لم نأخذ المعلومات التي تلقيناها منهم على علاتها. فعلى سبيل المثال أفادت إحدى القوائم التي أرسلتها المكتبة البريطانية أن إحدى الوثائق التي تظهر في صفحة

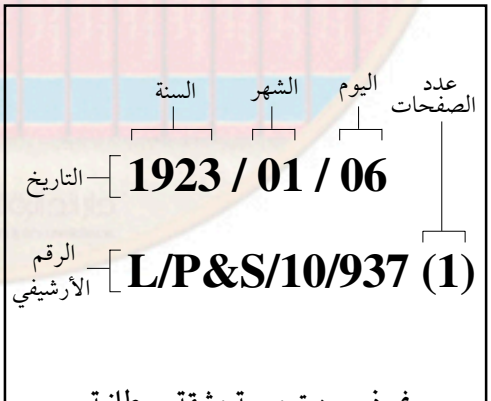

نموذج من ترويسة وثيقة بريطانية

١٠٧ من المجلد السـادس من **الجغرافيا السياسـية في الجزيرة العربيـة** في مجموعة **طبـعات الأرشيف** لا تعود إلى عام ١٩٢٧م حسبـما صنفها محرر المجلد، بل هي مرفقة مع رسـالة تغطية مأخوذة من إحدى المطبوعات السرية لعام ١٩٢٣م، لكن فريق العمل وجد من الدليل الداخلي أن الوثيقة كتبت في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧م. وأعدنا النظر بعد هذا الإجراء وبعد أن ترتبت الملخصات في سياقها التاريخي في ما بقي من وثائق غير مؤرخة ونجحنا في تقدير تاريخ تقريبي للغالبية العظمى منها.

وهناك مسألة وجود تواريخ مختلفة على بعض الوثـائق، كأن يذكر في إحدى البرقيات تاريخ كتابتها وتاريخ إرسالها وتاريخ استلامها، وقد تتطابق هذه التواريخ في بعض الأحيان ولكنها تكون في أحيان أخرى ثلاثة تواريخ مختلفة. ومثال آخر بعض التقارير التي تغطي فترة معينة (مثل الأسبوع المنتهي في ١٧ ديسمبر ١٩٣٣م أو الفترة ٥-١٩ ديسمبر ١٩٣٣م) وتحمل تاريخا معينا (مثل ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣م). والأمر ينطبق أيضا على بعض المحاضر التي تغطي اجتماعا أو اجتماعات عقدت بتاريخ معين (أو تواريخ معـينة) وكتبت المحاضر بتاريخ آخر. وقد كان منهجنا بهذا الصدد دائما هو اعتماد تاريخ الإرسال إن وجد، وليس تاريخ الإعداد أو الاستلام أو الاجتماع أو الفترة التي يغطيها التقرير. وهناك وثائق لا تكون موجهة إلى جهة معينة، وفي هذه الحالة اعتمدنا تاريخ الكتابة. وإذا لم يذكر التاريخ على الوثيقة فقد اعتمد أي تاريخ آخر موجود فيها يدل على فترتهـا. ومثال ذلك أننا اعتمدنا تاريخ ١٣ فبراير (شباط) ١٩٤٣م لمسودة برقية غيـر مؤرخة من وزارة المستعمرات إلى هارولد ماكـمايكل Sir Harold MacMichael المندوب السامي البريطاني لـفلسطين في القدس، لأن هذه المسودة مرفقة طي رسالة من يونج N. E.Young، وزارة الخزانـة البريطانية، إلى تشارلـز وليم باكستر Charles William Baxter وزارة الخارجيـة البريطانيـة، مؤرخة في ذلك التاريخ، وهذا مـا ذكرناه في المقدمة الوصفية لملخص الوثيقة.

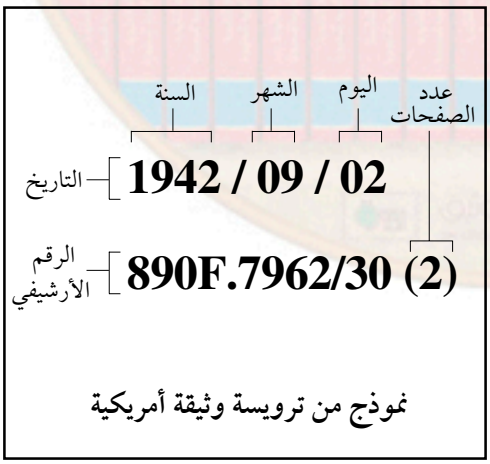

نموذج من ترويسة وثيقة أمريكية

كما اعتـمدنا أحياناً أخرى تاريـخ اعتماد الوثيقة المثبت أسفل صفحتها الأخيرة في غياب تأريخ لهـا في صدرها، كما حصل مـثلاً في المذكرة النهائية التي رفعت إلى الرئيس الأمريكي بشأن مشروع بناء مطار عسكري في الظهران. وقد ورد في آخرها ذكر للتاريخ الذي اعتمدها

فيه قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية قبل رفعها إلى الرئيس، واعتمدنا ذلك التاريخ في ترويسة الوثيقة، وأشرنا إلى ما قمنا به في المقدمة الوصفية لملخص الوثيقة.

كما قمنا بتصحيح أخطاء وجدناها في بعض الوثائق فيما يتعلق بوضع التاريخ الهجري المقابل للتاريخ الميلادي وذلك عند صياغة الوثائق باللغة الإنجليزية.

وقد اجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد في إثبات تاريخ الوثيقة كاملاً، وبقيت مع ذلك حالات لم نتوصل فيها إلى تحديد اليوم وحالات أخرى لم نستطع فيها تحديد اليوم ولا الشـهـر، وهناك كم لا بأس به من الوثائق أوردناها بدون تاريخ لعدم توفر هذه المعلومة واستخدمنا في الإشارة إليها عبارة (بدون تاريخ Undated أو Non daté).

رقم الوثيقة: **رقم الـوثيقة** هـو الجزء الجوهري الآخـر في التـرويسة كمـا ذكرنا. ولـيس المقصود **برقم الوثيقة** الرقم الإداري الذي كانت تستخدمه الدوائر في ترقيم أوراقها، بل الرقم الأرشيفي الذي يدل على المكان الذي توجد فيه الوثيقة بأكبر قدر من التحديد، وذلك لإتاحة الفرصة لأي قارئ أو باحث ليعود إلى أصل الوثيقة إن أراد ذلك. وفي حين إن طريقة الترقيم في الأرشيفين البريطاني والأمريكي واضحة إلى حد كبير، ولم تسبب لنا مشكلات رئيسية، فقد اعترضتنا بعض الصعوبات فيما يتعلق بأرقام الوثائق الفرنسية. من هذه الصعوبات عدم وجود رقم لكل وثيقة، ومنها الأشكال المختـلفة التي وردت الوثائق بها من مصادرها. وقد أفردنا في نهاية هذه المقدمة ملحقا للحـديث عن الأرشيفات البريطانية والفرنسية والأمريكية وإيضاح طريقتها في الترقيم ومعنى الأرقام التي تشير إلى الملفات والمجلدات.

وهناك عدد من الوثائق البريطانية التي لم تردنا من الأرشيفات مباشرة، بل استخرجناها من بعض مجلدات **طبعات الأرشيف** ولم نتمكن من أن نعرف بصورة قاطعة المـلف الذي

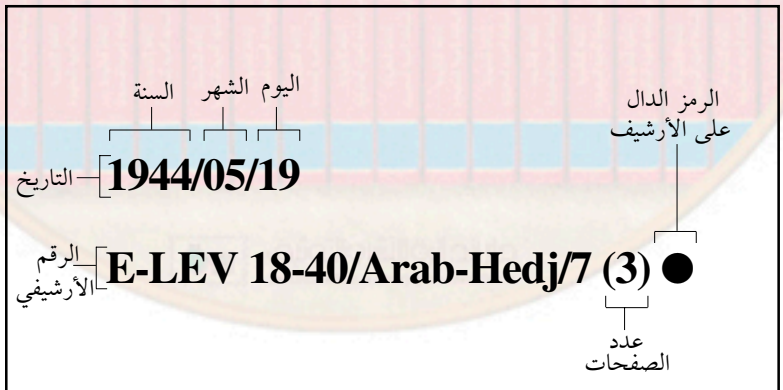

نموذج من ترويسة وثيقة فرنسية من أرشيف كيه دورسيه

تنتمـي إليه. لذلك استـخدمنا في المكـان المخصص لرقم الوثـيقة ضمن التـرويسة عبارة Unknown provenance (مصدر غـير معروف). وبإمـكان القارئ الذي يـود الرجوع إلى الوثيقة الأصلية في هذه الحالة أن يجدها في المجلد الذي استخرجناها منه والمذكور في ذيل الملخص.

وقد واجهتنا في بداية العمل مسألة مهمة، ومفيدة أيضا، في معرفة هيكلة أرقام الوثائق البريطانية ووظيفتها الأرشيفية. ذلك أننا وجـدنا أعداداً من هذه الوثائق تحمل أرقاما مسبوقة بحروف مثل: S, P, B, E، إلـخ، وعلى الرغم من توصلـنا إلى قناعات حول مدلـول هذه الرموز إلا أننا أردنا التأكد من فهم هذا الأمر. وبعد سؤال المختصين في الأرشيف، بعثوا لنا قائمة بمدلولات تلك الحروف وأكدوا لنا أن الأرقام التي ترد ضمنها هذه الأحرف أرقام إدارية وليست أرشيفية، وأن الأحرف مجرد رموز داخلية في الإدارات الحكومية البريطانية ذات الشأن بالوثيقة. وفي البداية حاولنا الإبقاء على هذه الأرقام الإدارية إلى جانب الرقم الأساسي في الأرشيف العام، إلاّ أننا وجدنا ذلك غير عملي، إما لعدم وجود أرقام إدارية على كل الوثائق، وإما لتداخلها في بعض الحالات، وإما لظهورها على الوثائق بأشكال مختلفة يصعب التحقق منها في بعـض الأحيان. لذا رأينا الاستغناء عن هـذه الرموز الإدارية، حرصا على توحيد أسلوبنا، وعلى عدم الوقـوع في أخطاء لا داعي لها، واكتفينا برقم الأرشيف العام وتـاريخ الوثيقة على اعتبار أن ذلك يشكل المفتاح الأساسي لاستخراج الوثيقة من ملفاتها أو مجلداتها في الأرشيف الرئيسي. وقد تمت الاستعانة في هذا الصدد بالسيدة بنيلوبي توسون Penelope Tuson المسؤولة في أرشيف وزارة الهند India Office Records.

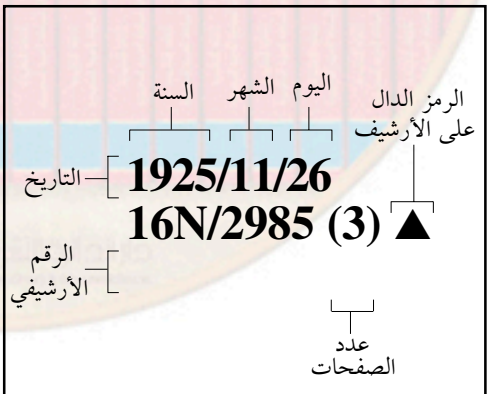

نموذج من ترويسة وثيقة فرنسية من أرشيف القوات البرية

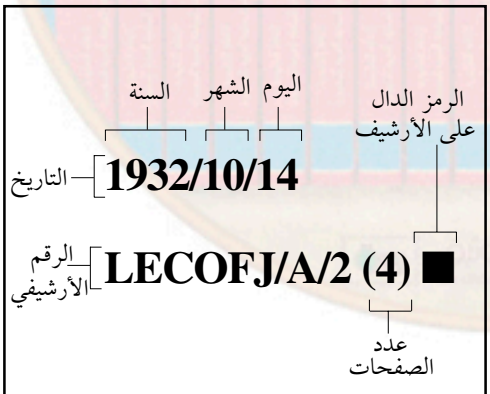

نموذج من ترويسة وثيقة فرنسية من أرشيف نانت

أما بالنسبة إلى الأرشيف الفرنسي فقد بـيّنا الحالة التي وردتنا الوثائق بها من المصـادر المختلفة التي حصلنا عليها منها، والطريقة التي اتبعت في ترقيم الكراتين التي احتوت على هذه الوثائق.

وبسبب اختلاف أساليب تصنيف الوثائق الفرنسية، كان علينا توخي طريقة في ترويسات ملخصاتها تساعد الباحث على العودة إليها في مظانها عند الحاجة. وتوخينا لكل مجموعة من الوثائق الفرنسية نمطا للإحالة في الترويسة يحدد لكل وثيقة مصدرها من غير لبـس أو غموض. (انظر، القسم الثاني من الملحق، وانظر نماذج الترويسات الفرنسية التـي سـبـق إيرادها في هذه المقدمة).

وكذلك فعلنا بالنسبة إلى الوثائق الأمريكية التي حصلنا عليها من مصادرها المختلفة. فقد أوضحنا طريقة ترتيبها والأسلوب المتبع في تصنيفها في مختلف مجموعاتها الأرشيفية، وفككنا مختلف الرموز التي وردت ضمن أرقامها الأرشيفية وما يشير منها إلى فئات بعينها أو بلدان أو موضوعات بعينها، مما جاء تفصيله في ملحق هذه المقدمة. ولم يكن الوصول إلى فك الرموز هيناً في كل الأحيان بل اقتضى ذلك استقراء الكتيبات الإرشادية (الكاتالوجات) المرفقة بشرائط المايكروفيلم التي كانت تصلنا لاستخراج المعلومات المتفرقة في ثناياها عـن نظام التصنيف المعتمد في الأرشيف الأمريكي. ولم تكن تلك المعلومات ذاتها متوفرة دائماً، واقتضى ذلك السؤال في شأنها والاستفسار لدى المسؤولين في الأرشيف، أو القائمين على طباعة الوثائق الأمريكية ونشرها للوصول إلى ما نريد. وحتى ذلك لم يكن مجدياً في كثير من الأحيان، مما اقتضى منا الاجتهاد والبحث والاستقصاء من خلال التعامل المباشـر مـع الوثائق لفك رموز أرقامها، وقد تحقق لنا في هذا المسعى قدر لابأس به من النجاح، مما جاء ذكره في الملحق المذكور.

ذيل الملخص: يحوي **ذيل الملخص**، معلومات إضافية تفيد الباحث وتسهل عليه الرجوع إلى الأصل إن أراد ذلك. وقد ذكرنا غير مرة أن بعض الوثائق مكرر في أكثر من مـلـف واحد، ولهذا فقد أوردنا في ذيل الملخص أيضـاً أرقام الملفات الأخرى التي تحتوي نسخـاً مكررة من الوثيقة. ولكن من الضروري أن نبين أن بعض النسخ قد يكون أشمل من بعضها الآخر، كأن تكون إحدى النسخ مكونة من الوثيقة ورسالة تغطية بينما لا توجـد رسـالـة التغطية في نسخة أخرى، أو أن ترفق بإحدى النسخ ترجمة للوثيقة من لغتها الأصلية إلى لغة أخرى في حين تتكرر الترجمة وحدها أو الأصل وحده في ملف ثان، أو أن تكون إحدى النسخ ناقصة، أو أن تكون مجرد مقتطف من الوثيقة الأصل. ولهذا السبب حرصنا أن تكون

النسخة التي نعتمدها للتلخيص نسخة كاملة. لذلك قررنا أن يكون الرقم الأرشيفي الـذي نورده في الترويسة هو للملف الذي يحوي النسخة التي اعتمدناها في التلخيص والتي تكون عادة هي الأوفى أو الأوضح من بين النسخ المتوفرة. وعلى النحو ذاته، وبالنسبة إلى الوثائق الأمريكية ألحقنا بالرمز الدال على مصدر الوثيقة الملخصة ضمن المجموعات الأرشيـفيـة المختلفة، الرقم الأرشيفي للوثيقة المكررة (متى وجدت) يليه رمز المايكروفيلم الذي جاءت ضمنه. وقد استخدمنا علامة (#) في بداية رقم كل ملف أو مجلد تتكرر الوثيقة فيه، وذلك في ذيل ملخصات الوثائق البريطانية والأمريكية.

فبالنسبة إلى الـوثائق البريطانية المطبوعة في **طـبعات الأرشيف** أوردنا في ذيل الملخص البيانات التي تسهل على القارئ الـرجوع إليها في هذه المجلدات. وتتألف البيانات في هذه الحالة من الأحرف التي ترمز إلى المجموعة التي تظهر الوثيقة فيها، ورقم المجلد ضمن هذه المجموعة، ورقم الجزء من المجلد الذي يضم الوثيقة، والصفحات التي نشرت عليها، فالمثال: ABD 10.2.11: 216-17. يعني أن الوثيقة منشورة على الصفحتين 216-217 من الجزء 2.11 من المجلد العاشر من مجموعة **النزاعات الحدودية في الجزيرة العربية**. والمثال: RSA 2.09: 332 يعني أن الوثيقة منشورة على الصفـحة 332 من الجزء التاسع من المجلد الثاني من مجموعة **سجلات المملكة العربية السعودية**. وسوف نورد الاختصارات التي استخدمناها في الإشارة إلى مجموعات **طبعات الأرشيف** في نهاية ملحق هذه المقدمة. وفي ذيل الوثيقة أشرنا كذلك إلى معلومات النشر في مجلدات نجدة فتحي صفوة **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)** وكتبنا اسمه بـالأحرف اللاتينية وذلك وفق النموذج التالي Safwat 1.125: 348-49

***AB 17.03:53** *RSA 8.13:535-38*
#FO 1016/269
(ذيل ملخص وثيقة بريطانية يحتوي معلومات نشر ومعلومات تكرار)

ABD 20.3.13:869-70
(ذيل ملخص وثيقة بريطانية منشورة في إحدى مجموعات **طبعات الأرشيف** ولا تتوفر لدينا معلومات عن تكرارها في ملف أو مجلد آخر)

#FO 1016/5 #FO 371/75000 #R/15/6/442
(ذيل ملخص وثيقة بريطانية متكررة في عدة ملفات وغير منشورة في أي من مجموعات **طبعات الأرشيف** التي تعاملنا معها)

حيث يشير الرقم الأول، وهو (1) في هذه الحالة إلى المجلد، ويشير الرقم الثاني 125 إلى رقم الوثيقة التسلسلي في المجلد، والثالث 349-348 إلى الصفحة أو الصفحات التي تظهر عليها الوثيقة. ولسـهولة التمييز بدأنا كل إشارة إلـى طبعات الأرشيف بعلامة النجـمة (*) كي لا تتداخل الإشارات إلى مجموعـات مختلفة بعضها ببعض. وبما أن بعض مجلـدات **طبعات الأرشيف** قد لا يحوي الوثيقة كاملة، أو تكون النسخة فيه أقل وضوحاً وأصعب على القراءة من غيرها، فقد استخدمنا النمط الأسود في الإشارة إلى المجلدات التي تحتوي نسخاً أوفى من الوثائق، والنمط العادي للنسخ الأقل شـمولاً. واستخدمنا الخط المائل (*italics*) في الإشارة إلى المجلدات لتمييز معلومات النشر من معلومات التكرار.

وأما بالنسبة إلى الوثائق الأمريكية فذيل الملخص جزء لازم يرد في نهاية كل ملخص، وقد أوردنا فيه رمز المايكروفيلم الذي استخرجت منه الوثيقة. ويشتمل هذا الرمز على رقم المجموعة الأرشيفية يليه رقم الفيلم الذي ترجع إليه الوثيقة. فالمثال T.1179.1 مثلاً يعني أن الوثيقة الملخصة ترجع إلى الفيلم الأول من المجموعة الأرشيفية غير الكاملة رقم T.1179. وعلى النحو ذاته، يعني المثـال Aden 4 أن الوثيقة الملخصة ترجع إلى الفيلم «الرابع» مـن

Aden 2
#790b.90g./3
(ذيل ملخص وثيقة أمريكية يحتوي رمز المجموعة الأرشيفية يليه رقم المايكروفيلم الذي جاءت منه الوثيقة؛ ثم يأتي تحته الرقم الأرشيفي لنسخة مكررة من تلك الوثيقة محفوظة ضمن مجموعة أرشيفية مختلفة ليست من بين المايكروفيلمات التي لدينا)

T.1179.1
#890F.00/26-T1179.1
(ذيل ملخص وثيقة أمريكية يتضمن رمز المجموعة الأرشيفية ورقم المايكروفيلم الذي جاءت منه الوثيقة الملخصة. ثم يأتي تحته الرقم الأرشيفي لنسخة أخرى من تلك الوثيقة حفظت ضمن المجموعة الأرشيفية نفسها)

مجموعة عدن؛ في حين يدل الرمز R.10 على أن الوثيقة الملخصة ترجع إلى الفيلم «العاشر» من مجموعة الوثائق المتعلقة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٩م، كما يدل الرمز I.A.8 على أن الوثيقة الملخصة استخرجت من الفيلم «الثامن» من مجموعة الوثائق المتعلقة بشؤون المملكة الداخلية والخارجية خلال الفترة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٤م. وفي القسم الخاص بالأرشيف الأمريكي من ملحق هذه المقدمة، أوردنا معلومات مفصلة عن مختلف المجموعات الأرشيفية التي استقينا وثائقنا منها، وبالرجوع إلى تلك المعلومات يمكن للقارئ أن يعرف مدلول تلك الرموز الواردة في ذيل الملخصات.

أما بالنسبة إلى الوثائق الفرنسية فقد وضعنا في ذيل الملخص الأرقام التي تحيل إلى الوثائق المكررة في الأرشيفات الأخرى، سواء أكانت واردة في كراتين أم على مايكروفيلم، مقرونة بالرمز الذي اعتمدناه لكل منها كما هو موضح في النموذج التالي.

7N/2139 ▲
Guerre 14-18/K/1690 ●
(ذيل ملخص وثيقة فرنسية من أحد ملفات وثائق القوات البرية مكررة في ملف آخر من نفس المصدر وفي أحد ملفات وثائق كيه دورسيه)

ومن الواضح أن ذيل الملخص هو جزء قد لا يظهر في كثير من الحالات، وبخاصة في ملخصات الوثائق البريطانية والفرنسية التي لم نعثر على نسخ مكررة منها ولم نعثر عليها منشورة.

الإسناد: يبدأ **ملخص الوثيقة بالترويسة** التي أتينا على تفصيلها آنفاً، يليها **الإسناد**؛ وهو عبارة عن مقدمة وصفية موجزة للوثيقة يتضمن تعريفا بها (تقرير، رسالة، مذكرة، برقية، تعميم، معاهدة، إلخ)، وتحديد الأطراف المعنية بها (المرسل والمرسل إليه، طرفا المعاهدة أو أطرافها، إلخ). وأثبتنا في هذه المقدمة الوصفية الأسماء الأجنبية بلغاتها الأصلية إضافة إلى تهجئتها باللغة العربية زيادة في تحري الدقة والإيضاح، مع ذكر الألقاب الرسمية للمرسل والمرسل إليه، سواء كانت مدنية أو عسكرية (العسكرية باللغة الأجنبية فقط)، وتحديد جنسية كل منهما، ووظيفته ودائرته ومقر عمله عند توفر هذه المعلومات، كأن نقول مثلا «الوكيل السياسي البريطاني في البحرين» أو «القائم بأعمال المفوضية الأمريكية بالنيابة في جدة» أو «ممثل شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية في الظهران». وحين تحمل الوثيقة توقيع كاتبها أو خاتما رسميا نشير في المقدمة الوصفية إلى ذلك. ويتضمن الإسناد أيضا تاريخ الوثيقة باللغة

العربية كاملا. والسبب في ذكر التاريخ مرة أخرى مع أنه موجود في الترويسة هو أن ذكره في الترويسة يأتي دون شرح، أما في هذه المقدمة فإن الملخص يعطي عند الضرورة شرحا للتاريخ، وما إذا كان مثلا تاريخ الوثيقة نفسها أم تاريخ أحد مرفقاتها، أم هو تاريخ مستنتج لكنه غير مذكور، إلخ. وقد أوردنا مثالا على ذلك في حديثنا عن الوثائق غير المؤرخة، والتي اعتمدنا لها تاريخا إما من الدليل الداخلي، وإما من الوثيقة التي أرفقت بها. وتبين المقدمة الوصفية، أو الإسناد، ما إذا كانت الوثيقة مرفقة أو مضمنة طي وثيقة أخرى مع إيراد المعلومات الخاصة بتلك الوثيقة.

وفي الإسنادات الخاصة بالوثائق الفرنسية والأمريكية أضفنا الرقم الإداري للوثيقة، وهو الرقم الذي أعطي لها زيادة في التحديد وإعانة للباحث في الاهتداء إلى الوثيقة التي يريدها بأسرع ما يمكن، إذا عنّ له مراجعتها في مراكز الأرشيف الأصلية.

وفي سعينا لتوحيـد منهجنا في الإسناد، اعتمدنا طريقة محددة فـي ترتيب المعلومات التي نوردها فيه، والتزمنا إلى حد كبير بهذه الطريقة مع بعض المرونة التي لا بد منها، خصوصاً في التعامل مع بعض الحالات غير العادية. وحسب الطريقة التي تبنيناها تأتي المعلومات مرتبة على النحو التالي:

١- نوع الوثيقة، ولغتها (إذا كانت بغير اللغة الإنجليزية في حالة الوثائق البريطانية والأمريكية أو بغير الفرنسية إذا كانت من الوثائق الفرنسية)، وما إذا كانت موقعة (ويقتصر هذا على الوثائق التي تحمل توقيعا واضحا، ولا يذكر التوقيع في حالة الوثائق التي ذكر عليها أنها في الأصل موقعة لكن التوقيع غير موجود على النسخة التي نعمل منها) ورقمها الإداري (بالنسبة للوثائق الفرنسية فقط).

٢- العنوان أو الموضوع في حال وجوده.

٣- المرسل أو المنشئ (كاتب الرسالة، معدُّ التقرير، إلخ): اسمه ولقبه ومكان عمله (إذا كان المكان غير واضح مـن اللقب)، ويذكر في هذا الحقل ما إذا كان الـشخص الذي يوقع الرسالة يفعل ذلك بالنيابة عن غيره.

٤- المرسل إليه (اسمه ولقبه ومقر عمله) أو الجهة التي يوجه إليها التقرير (أو المذكرة، إلخ).

٥- التاريخ (يذكر التاريخ الهجري في حال وجوده ومقابله بالـتاريخ الميلادي، ويضاف قبله مكان الإرسال إذا كان مخالفا لما هو متوقع أو طبيعي، كأن نقول مثلاً عن رسالة صادرة عن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أنها مؤرخة في الدمـام ثم نذكر التاريخ، إذ المتوقع في هذه الحالة أن تكون الرسالة مؤرخة في الكويت).

٦- معلومات الوثيقة الأم (إذا كان الملخص لوثيقة مرفقـة طي وثيقة أخرى أو تشكل ملحقا لوثيقة أخرى).

٧- معلومات إضافية (كأن نقول إن الوثيقة غير كاملة، أو نذكر أسماء المشاركين في اجتماع حين تكون الوثيقة محضرا لهذا الاجتماع، الخ، أو نذكر ما إذا كانت مترجمة).

وفي ما يلي بعض الأمثلة عـلى إسناد الوثائق، وفي هذه الأمثلة استخدمنا بين قوسـين الرقم الذي يدل عـلى المعلومة التي تلـيه من القائمة المدرجة أعـلاه. ومن الواضح أن عدم ظهور رقم معين يعني أن المعلومة المعنية غير واردة في الوثيقة. فإذا كانت الوثيقة مثلاً تقريراً غير مرسل إلـى جهة معينة فإن المعـلومة رقم (٤) أعلاه لا تظهر في الإسـناد. كما أن من الواضح أن هذه الأرقام استخدمت في هذه الأمثلة فقط على سبيل التوضيح، ولا تظهر في الملخصات.

- رسالة(١) من جون شكبره John E. Shuckburgh نيابة عن آمري Secretary Amery وزير المستعمرات البريطانية(٣) إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية(٤)، مؤرخة في ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٥م(٥).
- برقية(١) من أندرو راين Sir Andrew Ryan الـوزير المفوض البريطاني في جدة(٣) إلى وزارة الخارجية البريطانية(٤)، مؤرخة في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٣١م(٥).
- اتفاقية صداقة وحسن جوار سعودية – كويتية موقعة(١) من قبل يوسف ياسين السكرتير الخاص لملك المملكة العربية السعودية ورئيس القسم السياسي عن المملكة العربية السعودية وفرانسيس هيو ولـيم ستونهيور بيرد Francis Hugh William Stonehewer-Bird الوزير المفوض البريطاني في جدة عن حكومة المملكة المتحدة نيابة عن الكويت،(٣) مؤرخة في جدة في ٤ ربيع الثاني ١٣٦١هـ المـوافق ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٢م(٥)، ومرفق معها الرسائل المتبادلة حول القبائل السعودية(٧).
- مذكرة(١) حول الأوراق النقدية فـي الشريعة الإسلامية(٢) أعدها وول Wall(٣)، غير مؤرخة(٥) ومرفق نسخة منها طي رسالة من فرانسيس هيو وليم ستونهيور–بيرد Francis Hugh William Stonehewer-Birdالوزير المفوض البـريطاني في جدة إلى تشارلز ولـيم باكستـر Charles William Baxter، وزارة الخارجية البريطـانية، مؤرخة في ٦ ديسـمبر (كانون الأول) ١٩٤٢م(٦).
- رسالة بالعربية(١) من الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت(٣) إلى سيريل تشارلز باريت Major Cyril Charles J. Barrett الوكـيل السياسي الـبريطاني في الكـويت(٤)،

مؤرخة في ٣ ربـيع الثاني ١٣٤٦هـ الموافـق ٢٩ سبتمبر (أيلـول) ١٩٢٧م(٥)، ومعها ترجمة لها إلى الإنجليزية(٧).

- استمارة جواز سفر(١) صادر عن السـلطنة النجدية وتوابعها(٣) مضمّنة طي رسالة مـن سيريل تشـارلز باريت Major Cyril Charles J. Barrett الوكيل السياسـي البريطاني في الكويت إلـى المقيم السياسي الـبريطاني في الخلـيج (بوشهر)، مؤرخة في ٢١ أكـتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٧م(٦).
- قائمة(١) بالمـمثليات الدبلوماسيـة السعودية في الخارج(٢) من إعداد المـفوضية السامية الفرنسية في بيروت(٣).
- تقرير رقم ١٣(١) من قنصلية فرنسا في جدة(٣) إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية(٤)، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٢٠م(٥).
- مذكرة(١) مضمنة في مراسلة رقم ٣٠ من وزير الخارجية الفرنسية إلى القنصل الفرنسي العام في جدة، مؤرخة في ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٠م موقعة بالنيـابـة عـن الوزير(٦).

متن الملخص: الصعوبات والضوابط: التلخيص المترجـم هـو الـركـيـزة الأولـى فـي هـذا المشروع الوثائقي. وقد نالت ضوابط التلخيص والترجمة الحظ الأوفر من المداولات والمناقشات بين أفراد فريق العمل. كما أن العملية نفسها مرت بمراحل تطور مبنيّة أساساً على تقدم سير العمل وتبلور رؤية المشروع وأهدافه.

استهدف عملنا -من خلال التلخيص- إعطاء معلومات دقيقة مختصرة عن محـتـوى الوثيقة تكفي لكي يقرر الباحث مدى أهمية الوثيقة الأصلية بالنسبة إليه، ومدى حاجـتـه للرجوع إليها. أي أن التلخيص لا يقصد منه أن يكون بديلا عن الوثيقة نفسها. كما أنه ليس مجرد مسرد أو فهرست لمحتويات الوثيقة. إن التلخيص بالأحرى بيان موضوعي يخلو من التدخل والتحليل والنقد، ويجمع بين الإفادة والإيجاز لما تحتويه الوثيقة من معلومات قـد تخدم الباحث وتعطيه فكرة واضحة عن الوثيقة تكفيه ليبني عليهـا قـراره حـول ضـرورة الاطلاع عليها. والإيجاز يترتب عليه تجنب التفاصيل والاستطرادات، والاقتصار على ذكر المفيد. أما الإفادة فتتمثل في تجنب إهمال معلومات مهمة، والسعي إلى تقديم المعلومة في حجمها الطبيعي من حيث الأهمية والأولوية.

ويختلف حجم متن الملخص بالطبع من وثيقة إلى أخرى باختلاف حجمها ونوعـهـا وأهمية المعلومات الواردة فيها؛ فهناك البرقية الصغيرة والرسالة العادية والرسالة المطـولـة،

وهناك المذكرة القصيرة نسبياً والمذكرة الطويلة نسبياً، وهناك التقرير القصير والتقرير الطويل الذي يتجاوز عدد أوراقه ٢٠٠ ورقة. فقد نترجم البرقية أو الرسالة القصيرة ترجمة كاملة أو شبه كاملة، ونبذل جهدا إضافيا في اختصار التقارير المطولة واختزالها قدر الإمكان مع إعطاء فكرة واضحة وكاملة عن مضمونهـا. فمذكرة وزارة الخارجية البريطانية التي تحمل عنـوان «الدول العربية السبع المستقلة» والمؤرخة في مايو (آيار) ١٩٣٥م ملخصة في ٣٣٤ كلـمـة (ويشمل هذا الرقم إسناد الوثيقة) في حين أنها في الأصل مؤلفة من ١٩ صفحة وصفحـة تغطية، ويبلغ متوسط عدد الكلمات في الصفحة الواحدة منها حوالي ٨٣٣، أي أن مجموع كلماتها حوالي ١٥٨٢٧، مما يجعل نسبة متن الملخص إلى الأصل حوالي خمسة بالمائة. في حين بلغ عدد الكلمات في متن ملخص برقية من المقيم السياسي البريطاني في بوشهر إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٣٤م، ٤٦ كلمة (منها ١٧ كلمة استخدمت في وصف الوثيقة)، بينما بلغ عدد كلمات النص الأصلي ٣١ كلمة (ولا يشمل هذا اسم المرسل والمرسل إليه والعنوان)، أي أن حجم متن الملخص يكاد يعادل حجم الأصل.

لقد وجدنا أن بعض التقارير الدورية تعالج موضوعات عديدة كلهـا ذات أهـمـيـة، فالتقارير الشهرية والسنوية التي كانت ترسلها الممثلية البريطانية في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية تتناول مختلف جوانب الحياة في المملكة. وكثيرا ما تحتوي الفقرة الواحدة أكثر من موضوع أو حادثة أو قضية. وعلى الرغم من أننا في البداية حاولنا الالتزام بنسبة معينة في حجم متن الملخص حين قمنا بتلخيص هذه التقارير، إلا أننا وجدنا أنه لا بد لنا من بعض التوسع لكي نستطيع أن نعطي القارئ فكرة واضحة عن مختلف موضوعاتها، مما دفعنا إلى إعادة النظر فيما لخصناه منها وتعديله بالشكل المناسب. وعلى الرغم من أن النتيجة هي أن ملخصات هذه التقارير أكبر نسبيا من ملخصات معظم الوثائق الأخرى، فإننا على قناعة بأن طبيعتها تملي هذا التوسع.

وقد حرصنا، على الرغم من الاختلافات المذكورة، أن تكون نسبة التلخيص متقاربة بحيث يمثل حجم التلخيص ما يقارب ٢٠-٢٥ بالمائة من حجم الوثيقة باستثناء الحالات التي ذكرناها.

وحين تشتمل بعض التقارير والوثائق الأخرى على معلومات كثيرة، أغلبها لا صلة له بموضوعنا نركز في التلخيص على المعلومات التي تخص الملك عبدالعزيز والمملكة ونغفل ما عداها. وفي كثير من الحالات نذكر مكان وجود المعلومة أو المعلومات التي اخترناها (رقم الصفحة أو الفقرة التي وردت فيها تلك المعلومة في الوثيقة الأصلية).

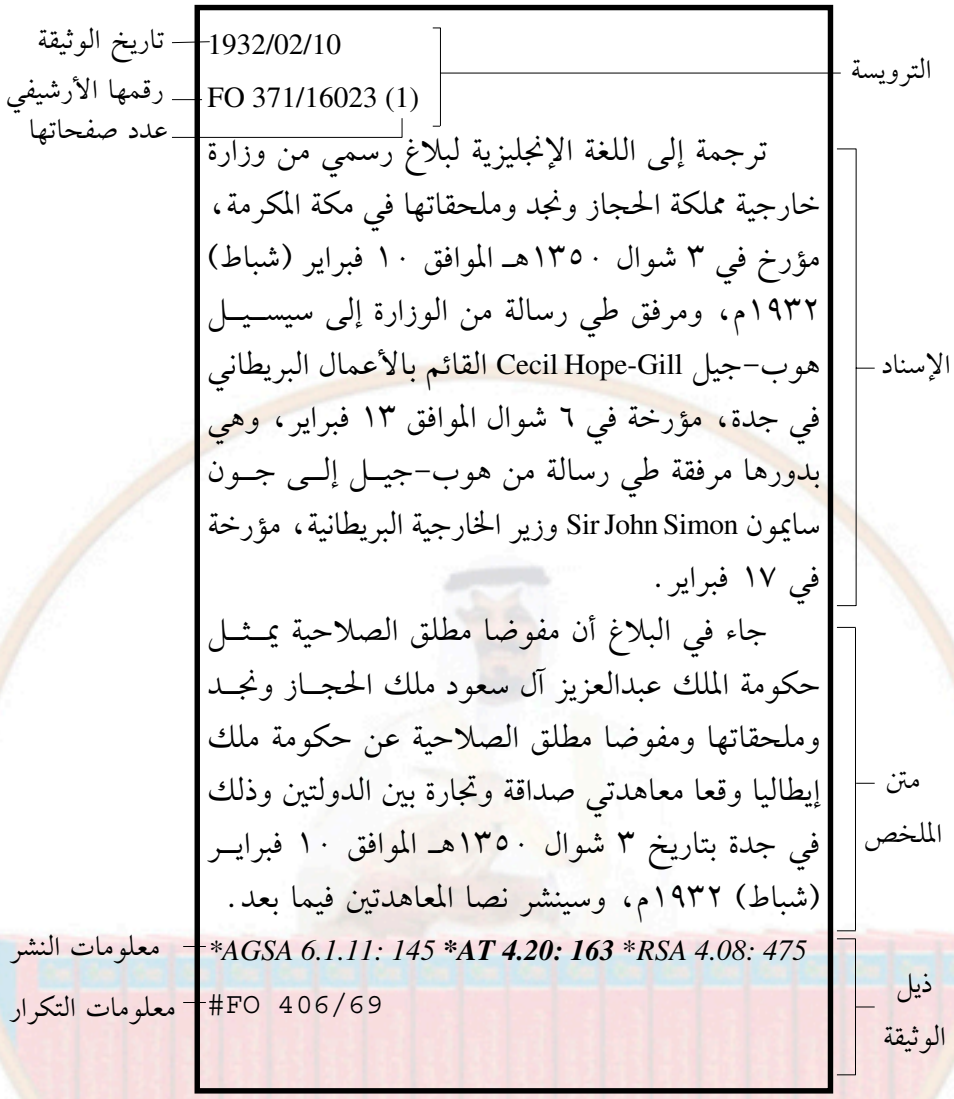

نموذج لملخص وثيقة يبين أجزاءه المختلفة

وكان لابد من تبني قالب صياغي للملخصات المترجمة، بحيث نستخدم أسلوبا موحدا أو شبه موحد نتجاوز به تقلبات أساليب الوثائق واختلافاتها. وقد دعانا ذلك إلى الاتفاق مسبقا على قواعد لغوية وأسلوبية محددة لاعتمادها في تقديم المعلومات. فتنوع الوثائق من تقارير إلى رسائل خاصة إلى مذكرات أو يوميات أو برقيات وغيرها، وتنوع كتّاب هذه الوثائق ومستوياتهم الثقافية، ترتب عليه بالضرورة تنوع كبير في أساليبها، ودرجة رسميتها، ودرجة حضور ذات الكاتب فيها. ولما كانت محاكاة هذه الأساليب مدعاة إلى ظهور

ملخصات غير متجانسة أسلوبيا وبدرجات حضور أو برود عاطفي متفاوتة، استدعى الأمر صياغة مواصفات أسلوبية موحدة حاولنا التقيد بها.

وتتلخص هذه المواصفات في استعمال ضمير الغائب لنقل محتوى التقرير، والتنصيص على الفعل الكلامي (الإنشائي) الذي ينجزه التقرير (مثل يقول، يصف، يذكر، يورد، يبيّن). وحبذنا استعمال الزمن المضارع في الإشارة إلى الوثيقة نفسها لإعطاء الانطباع بأن هذا نقل حاضر موضوعي لمضمون الوثيقة وليس تبنيا لوجهة نظر الراوي أو المتكلم داخلها، بينما استخدمنا الزمن الماضي في الإشارة إلى الأحداث التي يرد ذكرها في الوثيقة.

هذا الحرص الأسلوبي يقابله حرص موازٍ على سهولة الملخص وسلاسة اللغة كي لا تشكل عائقا للقارئ. فليس من الحكمة ولا من العلمية الإغراب في المصطلحات أوتعقيد التراكيب وإطالتها بصورة تعوق الاستيعاب. والمعروف عن الموسوعات حرصها على ألا تستعمل لغة علمية دقيقة لا يجيدها إلا فئة من المختصين، بل تتبنى لغة مفتوحة يستوعبها قراء أكثر عددا وتنوعا.

وبما أن مسألة اتساق الأفكار مسألة حيوية في أي عمل علمي، فقد كان من مسلمات المشروع الحرص على تقديم ملخصات مترابطة متماسكة معنويا حتى تكون مقروءة ومفهومة ومفيدة. ومن ثم كان علينا تحديد ما إذا كنا سنتبع في التلخيص تسلسل المعلومات كما وردت في الوثيقة حتى لو كانت غير مترابطة ترابطاً مقبولاً، أو نقوم نحن بربط المعلومات التي تتعلق بالشخص نفسه أو الموضوع ذاته والتي تأتي مشتتة في مواضع مختلفة من الوثيقة. وقد قررنا أن نلتزم بترتيب المعلومات كما جاءت في الوثيقة الأصلية. وعلى الرغم من أن بعض الملخصين كان يرى أن تبسيط الأمور وتوضيحها للقارئ جزء من مهمته، ويجيز له بالتالي التصرف بالمعلومات، وإعادة ترتيبها، وإيضاح ما هو غامض منها، فقد وجدنا أن هذا سيفتح بابا للإخلال بأهداف الملخص، وقد يعطي صورة مشوهة عن الوثيقة. ولذلك تحاشينا ما أمكن إضافة معلومات إلى الملخصات لتوضيح نقاط فيها ربما جاءت غامضة. أما بالنسبة إلى المعاهدات التي تتألف من عدد من البنود فإننا لم نلخص المعاهدة بندا بندا بل اكتفينا بإعطاء فكرة مجملة عن محتوياتها مع الإشارة إلى أهم بنودها.

وقد حرصنا ما أمكن على ألا يغفل التلخيص أسماء الشخصيات التي وردت في الوثيقة، وكذلك أسماء القبائل وموارد المياه والأماكن. وإذا كان ذكر هذه الأسماء يخل بانسيابية الملخص أوردناها في نهاية الملخص مسبوقة بعبارة «ومن الأسماء الواردة في الوثيقة ...» أو ما

شابهها. لكننا حاولنا أن يكون استخدامنا لهذا الأسلوب على أضيق نطاق ممكن، وأن نورد الأسماء في سياقها الطبيعي.

ومن المسائل المنهجية المهمة في التلخيص كيفية التعامل مع الوثائق المبهمة المختصرة التي تفترض توفر معلومات من وثائق أخرى سابقة لها، خصوصاً وأن إبقاءها على حالها لن يعطي معلومات واضحة. فالسؤال هنا هو مدى السماح بتدخل الملخِّص لإضافة معلومات أكيدة من وثائق أخرى خارج الوثيقة أو من معرفته بالمقصود من الإشارات داخل الوثيقة نفسها، كما هو الأمر عند إشارة كاتب برقية أو رسالة إلى رسالة سابقة يحددها بالتاريخ والرقم واسمي المرسل والمرسل إليه، ويكون الملخص قد اطلع على مضمون البرقية أو الرسالة المشار إليها. ففي مثل هذه الحالة قد لا يكون مضمون الوثيقة المعنية مفهوما دون توضيح مضمون الوثيقة المشار إليها. وتكمن الخطورة هنا في وجود محاذير منها احتمال الخطأ في التأويل ومنها الحاجة إلى ضوابط لتقييد العملية. وقد توصلنا إلى قرار الاكتفاء بما في الوثيقة إذا كان الغموض غير مخلٍّ بالمعنى العام، ولم نسمح بإدخال معلومات إضافية إلا في حالات نادرة جدا وبعد التأكد التام من صحتها، وإذا كان فهم وثيقة ما يعتمد على وثيقة (أو وثائق) أخرى مشار إليها، قمنا بدورنا بإحالة القارئ إلى تلك الوثيقة (أو الوثائق)، وحاولنا التأكد من وجودها لدينا وتلخيصها في أماكنها حرصا على ألا نتدخل في فهم القارئ أو استنتاجاته. وقد اعترضتنا حالات كان التفسير فيها ضرورياً، وعمدنا في ذلك إلى استخدام الأقواس لإبراز المعلومات المضافة وذلك بعد التأكد القاطع من صحة ما قمنا به. لكن المنهج الذي التزمنا به التزاماً شبه كامل هو عدم التدخل بأية إضافة.

وكما هي الحال في جميع أعمال الترجمة والتلخيص، يواجه المترجم أحيـانـاً مشكلة افتقار النص الأصلي إلى الترابط. وقد لاحظنا هذه المشكلة في أثناء المراجعات، إذ كثيراً ما كان المراجع يشكو من تفكك المعنى في الملخص، أو يطلب توضيح بعض التعبيرات المنقولة من الأصل، أو يسأل عن تفاصيل تساعد في فهم الملخص الذي أمامه، ولدى العودة إلى الوثيقة يتضح أن المشكلة فيها وليست في التلخيص، إذ قد يكون عدم الترابط أو الغموض ناتجاً عن إشارات ضمنية غير مذكورة ولكن مفهومة لكاتب الوثيقة والمرسل إليه. لذلك نأمل أن يأخذ القارئ هذه النقطة بعين الاعتبار في بعض الحالات التي يشعر فيها أن الملـخـص يعوزه بعض الوضوح أو التماسك.

وترتبط المشكلة الموضحة أعلاه بمشكلة الغموض التي يعاني منها المترجمون عمومـاً، فالقراء يميلون عادة إلى لوم المترجم على أي غموض يرد في النص المترجم. ونحـن فـي تعاملنا مع الوثائق واجهتنا مشكلات كثيرة من هذا النوع، فالبرقيات مثلا تشكل جزءا كبيرا

من الوثائق، وهي تميل إلى الاختصار الشديد في أغلب الأحيان، وكثيرا ما تكون مبنية على اتصال سابق بين المرسل والمرسل إليـه. وحين يكون ذلك الاتصال مدونا، فقد لا يكـون متوفرا في متناول الملخِّص؛ أما حين يكون شفهيا، ولم يدون محتواه، فلا سبيل إلى معرفته على الإطلاق. وقد يعاني النص الأصلي أحيانا من التفكك وعدم ترابط معانيه بصورة لا بد أن تعكس نفسها في الملخص.

كما قد ترد في الوثائق أخطاء في المعلومات أو في أسماء الأعلام والأمـاكـن أو فـي التواريخ. ويستدعي ذلك أولا التأكد من أن الظاهرة المرصودة هي فعلا خطأ. بعدها يتعين تحديد ما إذا كان الخطأ خطأً عفوياً ناتجاً عن سوء طباعة أو عن عدم قدرة مسؤول أجنبي على نقل كلمات عربية بشكلها الصحيح، كأن يرد في الوثيقة اسم «فيصل الدرويش» بدلاً من «فيصل الدويش»، وعندها اكتفينا بتصحيح ذلك الخطأ دون الإشارة إلى ما قمنا به؛ وقـد يتعلق الأمر بخطأ لا يمكن الجزم بأنه عفوي، وحينئذ يتم ذكر الصيغة الخاطئـة مـع إيـراد تصحيحها المقترح بين (قوسين). أما الحالات التي فيها التباس فيتم فيها ذكر الأصل كما هو وتسجيل تحفظ عليه بين قوسين. وبعبارة أخرى فإننا لم نضف إلى الملخص أي تفسيرات أو تصحيحات إلا ضمن حدود ضيقة جداً.

وقد واجهتنا في أثناء التلخيص بعض الصعوبات الفنية في قراءة عدد من الوثائق. منها صعوبة قراءة الخط في كثير من المخطوطات والمسودات، ومنها تأثير عامل الزمن وطريقـة التصوير الذي جعل الكثير من الصور التي أرسلت إلينا باهتة، وجعل بعض أجزائها مظللة، وانطمست بعض عباراتها، مما تطلب جهدا لاستنتاج المعنى المفقود. وقـد زاد الأسـلـوب المختصر في كتابة البرقيات من صعوبة التلخيص والترجمة، لأن المسؤولين البريـطـانـيـين والفرنسيين والأمريكيين كانوا يستخدمون الأرقام للإشارة إلى البرقيات دون الإشـارة إلـى مضمونها في الرد على ما جاء فيها، وكثيرا ما كانت هذه الأرقام تتداخل، كمـا يـبـالـغ الأمريكيون في استخدام الاختصارات والإشارة بالأحرف الأولى إلى أشخاص أو مؤسسات معروفة لدى كاتب الوثيقة والمرسل إليه، لكن البعد الزمني يجعل من الصعب جدا علـى الملخص معرفة المقصود بهذه الاختصارات. وتتضمن بعض البرقيات البريطانية والفرنسيـة والأمريكية أشكالا أخرى من الاختصار لاسم كل من المرسل والمرسل إليه، ممـا أدى إلـى غموض هويتهما أو هوية أحدهما، وتطلب منا ذلك العودة إلى وثائق أخرى سابقة أو لاحقة أملا في العثور فيها على ما يبدد الغموض، وفي الغالب أثمرت هذه الجهود، وأوصلتنا إلى المعلومات المطلوبة.

ومن الأمور الأخرى التي تطلبت منا معالجتها جهدا إضافيا مسألة التوقيعات، ذلك أنه من السهل على الباحث التـعرف على توقيع شخصية مشهورة اسمها مألوف. أمـا عندما يكون التوقيع معـقداً، ولشخص غير مشهور، فـإن هناك صعوبة في التعرف علـيه. لكن خبرتنا بالوثائق أتاحت لنا القدرة على تجاوز بعض الصعوبات. فقد يجد شخص ما صعوبة في قراءة توقيع جرافتي-سميث Grafftey-Smith مثلاً، بينما لم نجد نحن صعوبة تذكر في التعرف عليه عندما ازدادت خبرتنا فـي الوثائق، ومع ذلك فقد ترد بين الحين والآخر توقيـعات أشخاص استعصت علينا معرفتهم، وقد جهدنا في قراءة هذه التوقيعات وتعرفنا على كثير منها. وقد يكون التوقـيع واضحا لكن الاسم الأول والثـاني لشخص الموقع كتـبا مختصرين بالحـرفين الأولين مما يعطيهما أكثر من احتمال في القراءة (C. A. Gault مثلا).

وقد واجهنا المشكلة نفسها تقريباً مع التوقيعات بالأحرف الأولى والتوقيعات غير المقروءة التي كانت ترد بكثرة في الوثائق الأمريكية من مثل توقيع هنري ستيمسـون Henry L. Stimson وزير الخارجية ثم وزير الحرب في الحكومة الأمريكية، أو توقيع جوردون ميريام Gordon P. Merriam نائب رئيس ثم رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، أو التوقيع غيـر المقروء لهارولد دودز Harold Dodds رئيس جامعة برنستون خلال عام ١٩٤٣م، أو ما إلى ذلك من التوقيعات التي كان علينا، كي نفكها ونعرف أصحابها، متابعتها في عشرات الوثائق لاكتشاف أي معلومات بشأنها، وقد تحقق لنا النجاح في قدر لا بأس به من تلك الحالات.

ومن الطرق التي اتبعناها لحل مشكلة قراءة التواقيع غير الواضحة الرجوع إلى قائـمـة الأسماء الأجنبية التي تجمعت عندنا والبحث عن جميع الأشخاص الذين يشتـركـون فـي الأحرف المقروءة في الوثيقة ومقارنة الأسماء التي تظهر مع التوقيع. وكان للحاسب الآلي دور كبير في النتائج الطيبة التي حققناها في هذا المجال.

وتقترن بهذه المسألة أيضاً مشكلة أخرى تمثلت في تتبع الوظائف التي يشغلها كل مـن الشخصيات والأعلام الوارد ذكرهم في الوثائق الأمريكية. وقد حرصنا على رصدها وتحديدها في قوائم تسجل فيها أسماء هؤلاء بأصلها الإنجليزي أو الفرنسي ومقابلها المعرب المتـفـق عليه، مع ذكر الوظيفة المحددة التي كان يشغلها في السنة المحددة التي تعود إليها الوثيقة التي ورد ذكره فيها. وكنا نقوم بتحديث هذه القوائم والمعلومات التي فيـهـا دوريـاً ومع تقـدم العمل، حتى تكونت لدينا حصيلة ثرية هي بمثابة بنك معلومات عن تلك الشخـصـيـات وتدرجها في الرتب والوظائف التي شغلتها في سنوات محددة، والمهام التي أوكلت إليها، وما إلى ذلك من المعلومات.

وقد راعينا في التلخيص إبقاء الألقاب ذات المدلول الرسمي والسياسي والوظـيـفـي، وألقاب شيوخ القبائل وشيوخ الوحدات السياسية والأمراء، وغير ذلك من الألـقـاب ذات الصفة المهمة في مجال معرفة الوظيفة أو الرتبة، إلخ. أما الألقاب الأجنبية فراعينا كتابتها باللغتين، باستثناء لقب السير Sir والرتب العسكرية التي اكتفينا بذكرها بلغتها الأصلية كما أشرنا من قبل. إلا أننا مراعاة للإيجاز حذفنا كل الألقاب غير الوظيفيّة أو الرسميّة، خاصة وأنه ترد في الوثائق ألقاب كثيرة ليست ذات مدلول أو معنى رسمي أو وظيفي. كـذلـك تحاشينا استخدام لقب «السيد» أو «الشريف» إلا حينما يكون لقبا رسميا.

وهناك ألقاب اجتماعية أو سياسية أو دينية تقترن ببعض الأسماء الإسلامية غير العربية مثل «**بهادر** حبيب الله» أو «**خان صاحب** إحسان الله». في هذه الحالة يقوّم دور هذا اللقب في تحديد الشخص المشار إليه. فإن أمكن الاستغناء عن اللقب دون إحداث أي لبس فـي التعرف على الشخصية المعنية لم يعد من حاجة إلى ذكر اللقب. أما إن كان اللقب جزءا لا يتجزأ من شخصية العَلَم، ويحتمل أن يؤدي إغفال ذكره إلى تداخل في الأسماء أو صعوبة في التعرف على صاحبه، أثبت اللقب.

وحرصنا على إثـبات ألقاب الملك عبدالعزيز باعـتباره محور المشروع وهدفه، بناء على الـتدرج التاريخيّ لـلقبه الرسمـي من إمام وأمير إلـى حاكم فسلطـان ثم ملك، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مسميات الدولة السعودية وتحولها لمعرفة التطور التاريخي الذي مر به مفهـوم الدولة في البلاد العربـية السعودية خصوصـاً، وفي دول الجزيرة العربية وإماراتها عموماً.

وعلى هذا النحو أمكننا أن نسجل التطورات التالية التي مر بها لقب الملك عبدالعزيز: فقد كان لقبه «أمير نجد ورئيس عشائرها» من ١٩٠٢-١٩١٤م، ثم لقبه العثمانيون في أوائل عام ١٩١٤م «والي نجد وقائدها ومتصرفا على الأحساء»، كما لقب أيضا بـ «صاحب الدولة» لكنه لم يلتزم بهذا اللقب. ومنذ عام ١٩١٥م أصبح يلقب بـ «حاكم نجد». وفي عام ١٩٢١م عقد مؤتمر في الرياض، أطلق عليه فيه لقب «سلطان نجد» واعترفت بريطانيا بذلك اللقب في مؤتمر العقير. أما في عام ١٩٢٢م، عندما ضمت عسير وجبل شمر إلى حكمه، أصبح لقبه «سلطان نجد وملحقاتها». وبعد دخول الملك عبدالعزيز الحجاز في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٦م أصبح لقبه «ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها». ثم عقد مؤتمر لعشائر نجد في الرياض في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م وتقرر خلاله أن يصبح لقبه «ملك الحجاز ونجد وملحقاتها». وفي ٢٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٢م، تاريخ توحيد المملكة، أصبح لقبه «ملك المملكة العربية السعودية».

وكنا نبلور المعلومات التي تتوفر لدينا في قوائم خاصة تساعد الملخصين في عملهم، منها قائمة شيوخ الكويت في أثناء فترة حكم الملك عبدالعزيز، وهم الشيخ مبارك (من عام ١٨٩٦م إلى نوفمبر/تشرين الثـاني ١٩١٥م)، ثم الشيخ جابر بن مبارك (حتى فبراير/شباط ١٩١٧م)، ثم الشيخ سالم بن مبارك (حتى فبراير ١٩٢١م)، يليه الشيخ أحمد بن جابر (حتى يناير/كانون الثاني ١٩٥١م)، وأخيراً الشيخ عبدالله السالم الذي استمر في الحكم إلى ما بعد وفاة الملك عبـدالعزيز. ومنها قائمة وظائف أليك كركبرايد Sir Alec Kirkbride في شرقي الأردن، فقد كان المقيم الـبريطاني المساعد في عمان من ١٩٢٧-١٩٣٨م، ثم المقيم من ١٩٣٩-١٩٤٦م، ثم الوزير المفوض البريطاني بعد أن نالت شرقي الأردن استقلالها من ١٩٤٦-١٩٥١م. ومنها قائمة ممثلي الحكومة البريطانية في العـراق من ١٩١٤-١٩٥٣م.

كما لجأنا إلى أسلوب موحـد في كتابة عناوين الكتب والدوريات وأسماء السـفن، فاستخدمنا البـنط الأسود في كتابتها بالعربية؛ أمـا حين تكون هذه الأسماء أجنبية فقد أوردنا الاسم أيضا بلغته الأصلية مكتوبا بالبنط المائل *Italics*.

ومن النقاط التي تستحق الذكر هنا أن كثيرا من الوثائق التي تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين تشير إلى مدينة استانبول باسمها السابق القسطنطينية Constantinople، على الرغم مـن أن المسلمين أطلقوا عـليها اسم استانبـول منذ أن فتحها محـمد الثاني (٨٥٧هـ/١٤٥٣م)، وقد وجدنا أن من الأفضـل أن نبقي على التسمية كمـا وردت في الوثائق.

كما صادفتنا في بعض الوثائق أحياناً تعبيرات لا يستسيغها المسلمون والعرب، مثل عبارة «المذهب الوهابـي» في الإشارة إلى الدعوة الإصلاحية السلفيـة التي قادها الشيخ محمد بن عبدالوهاب. وقد نظرنا في احتمال أن نستبدل بكلمة «وهابي» كلمة «سلفي» حيثما وردت، إلا أننا في النهايـة آثرنا الالتزام بتعبير «الدعوة الوهابية» الأصلي. لكننا استبدلنا بكلمة «المديّنة» Mudayana التي ترد في بعض الوثائق، وخاصة الوثائق المتعلقة بالحجاز إشارة إلى أصحاب تلك الدعوة، كلمة «الوهابيين» باعتبارها الأكثر شيوعاً.

أما بالنـسبة إلى الخليج العـربي، والذي يشار إليه عادة فـي الوثائق باسم «الخليـج الفارسي» Persian Gulf فقد اكتفينا باستخدام كلمة «الخليج» في المـلخصات حين يكون المقصود واضحاً بلا لبس، واستعملنا التعبير الأصلي، أي «الخليج الفارسي» في ترجمة العناوين وفي الاقتباسات الحرفية.

الـتـرجـمـة وصـعـوبـاتـهـا

اعترضت عملية الترجمة صعوبات فرضتها طبيعة الوثائق وتطلبت منا البحث عن حلول واجتهادات استغرقت الكثير من الوقت والجهد. ومن هذه الصعوبات وضع طريقة للتعامل مع ما يرد في الوثائق الأصلية من أخطاء مختلفة، وتوخي طريقة موحدة لترجمة الأسماء على اختلاف أنواعها ولغاتها، بالإضافة إلى الجهود التي تطلبها تلخيص وثائق ذات أصل باللغة العربية ولكنها وردت إلينا بالإنجليزية أو الفرنسية. ونتناول الآن هذه الصعـوبـات تفصيلاً.

الأخطاء في الوثائق: تعاني الوثائق بشكل عام من أخطاء كثيرة منها ما يتعلق بـالجـانـب التاريخي، ومنها ما يتصل بالمعلومات الجغرافية، وكتابة أسماء الأعلام والقبائل والمواقـع. ففي الوثائق الفرنسية نجد نماذج كثيرة من ذلك، ويعود ذلك في رأينا إلى أن الفرنسيين كانوا يراقبون أحداث الجزيرة العربية ويتفاعلون معها بناء على ما يتلقونه من أنباء ومعـلـومـات وتقارير ورسائل من ممثليتهم في جدة التي كان عدد العاملين فيها دون الحد الأدنى المطلوب، وربما لم يكن تأهيلهم على المستوى المطلوب، مما أدى إلى أخطاء كثيرة في تحديد المـواقـع الجغرافية وأسماء الأعلام وأسماء القبائل وغيرها. ويندر أن يأتي اسم علم أو قبيلة أو موقع برسمه الصحيح في الوثائق الفرنسية. ثم إن الخطأ لو اقتصر على حرف أو حرفين لـكـان الأمر سهلاً، ولكن يحدث أحياناً أن يكتب الاسم بطريقة تختلف عن الطريقة الصحيحـة اختلافاً كلياً.

ونجد أن المعلومات في الوثائق الفرنسية تعاني بعض الأحيان إما من عدم الدقة أو من النقص؛ ومن ذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة في ٢٦/ ٣/ ١٩١٧م، وهي الرسالة رقم ٦١ من رئيس البعثة العسكرية الفرنسية في مصر إلى وزير الحرب الفرنسي، إذ ذُكر اسم «الأمير يحيى» دون أية إشارة إلى منصب أو مهمة أو عمل أو ما إلى ذلك. وتبين نتيجة البحث أن الوثيقة تشير إلى يحيى بن سرور أمير مكة المكرمة في عهد الهاشميين، وليس إلى الإمـام يحيى إمام اليمن. وجاء في الوثيقة المؤرخة في ١٢/ ٨/ ١٩٢٦م، وهي الرسالة رقم ٢٢ من القنصل الفرنسي في بومباي إلى أريستيد بريان Aristide Briand وزير الخارجية، أن كاتـب المقال يرى أن نصائح لورنس Colonel Lawrence ونصائح المتوفاة «سميراميس المعاصرة» في العراق طبعت السياسة البريطانية بطابعها. وقد استوقفنا بالطبع لقب سميراميس، وتبين لنا، بعد الرجوع إلى المقالة الأصلية باللغة الإنجليزية، أن المقصودة هي جيرترود بيـل Gertrude Bell الباحثة البريطانية.

ومن ذلك مـثلاً ما جاء فـي الوثيقة الأمـريكية [890F. 515/14] المؤرخـة في ٢٩ مايو ١٩٤٣م. فالوثيقـة تتحدث عن الحجاز خلال عام ١٩٢٥م وتشـير إليه على أنه «جزء» من المملكة العربية السعودية؛ ومن المعلوم أن قسما من الحجاز إبان تلك الفترة كان لا يزال تحت حكم الهاشميين، ولم يدخل كاملاً تحت حكم الملك عبـدالعزيز «ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها» آنذاك إلا في مطلع عام ١٩٢٦م ليصبح قسماً من «مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها»؛ أما مسمى المملـكة العربية السعودية فلم يستـعمل إلا لاحقاً وذلك بعد الإعلان رسمياً عن توحيد المملكة وملحقاتها في سبتمبر (أيلول) ١٩٣٢م. ومن ذلك أيضاً وثيقة أخرى أمريكية [890F.248] مؤرخة في ١٧ يوليو (تموز) ١٩٤٥م تتحدث عن «عبدان» على أنها من موانـئ المملكة. وهذا غيض مـن فيض المشكلات التي واجهتنا واستغرق حـلها وقتاً طويلاً وجهداً مضنياً.

ومن المشكلات التي واجهتنا في التعامل مع الوثائق عدم وجود تاريخ في بعضها، أو وجود تاريخ خاطئ في البعض الآخر. ومثال للتاريخ الخاطئ ما جاء في البرقية رقم ٤٨ من دو سان كانتان Lieutenant de St. Quentin الملـحق العسكري الفرنسي فـي القاهرة إلى وزير الحرب الفرنسي، مؤرخة في ٢٢ يناير (كانون الثاني) ١٩١٧م، ولها مسودة بخط اليد مؤرخة في ٢٢ يناير ١٩١٦م. وقد تبين لنا بعد مقارنة الوثيقتين أن العام الصحيح هو ١٩١٧م وأن المسودة كتبت على ورقة من مطبوعات سنة ١٩١٦م، وضع عليها اليوم والشهر فقط بخط اليد.

لقد ميزنا بين الأخطاء التي تنتج عن سهو أو غلط في الطباعة أو شيء من هذا القبيل، والأخطاء الناتجة عن معلومات ناقصة أو عدم دراية. أما الأخطاء من النوع الأول فقد بادرنا إلى تصحيحها بناء على المعلومات المتوافرة لدينا، وأما التفاصيل التي رأينا فيها بعض ما يثير الشك فقد أوردناها كما جاءت في الوثائق الأصلية في الحالات التي لم تثمر فيها جهودنا في التحقق من صحتها، وألحقنا بذلك ملاحظة (كذا!) بين قوسين.

الأسماء العربية: نجمت عن كتابة أسماء الأعلام والقبائل والأماكن الجغرافية باللـغـتـين الإنجليزية والفرنسية مشكلة خاصة، وذلك نظرا لتعدد التهجئات الأجنبية للكلمة الواحدة أو لوجود خطأ في النص الأصلي. فقد كان الكاتب وهو في معظم الأحيان غير عربي يدون الاسم العربي كما يتخيل أنه سمعه، أو حسب نطقه الخاطئ له، مما أدى إلى وجود العديد من الكتابات المختلفة للاسم الواحد. وقد يكون اللفظ خاطئا أو تكون كتابته خاطئة كأن يرد اسم الشيخ ابن بليهد على الشكل Bi Bhahed واسم محمود حمدي على شكل Mahmud Hamouda، وتأتي بعض الأسماء حروفها ناقصة كما هو الحال بالنسبة إلى اسم ابن دليـم

الذي جاء Deem، أو محرفة مثل اسم تركي بن ماضي الذي جـاء Turki-el-Mahdi. وقد يعود الإشكال إلى أدوات التعريف في العربية حيث تظهر أحيانا وتختفي أحيانا أخرى في الوثائق الأجنبية، كما هو الحال في أسماء القطيف والعقير إلخ. ويأتي الخطأ أحيانـا مـن ضارب الآلة الكاتبة الذي قد يستبدل حرفا بحرف آخر نتيجة جهله بالأسماء العربية.

وكان من الممكن لنا أن نثبت الأسماء كما وردت ونترك مهمة التحقق منها للقـارئ، ولكننا تبنينا الخيار الأصعب، وهو استجلاء النطق الصحيح عن طريق مقابلة أسماء الأعلام والأماكن بأسمائها العربية من واقع المصادر والخرائط والاستشارة. ولا يخفى هنـا الـدأب والجهد اللذان اتسم بهما هذا الخيار، خصوصـاً إذا تعلق الأمر ببعض بطون القبائل غـيـر المشهورة أو أسماء رجال قبائل غير متداولة، أو أماكن جغرافية نائية غير موجـودة عـلـى الخرائط. وفي الحالات التي استغلق علينا فيها معرفة الاسم المقصود بالكتابة الأجـنـبـيـة اجتهدنا في استنباطه مع الإبقاء على تهجئته بالأحرف اللاتينية كما ورد بلغة الوثيقة الأصلية، إشارة منا إلى عدم التأكد من طريقة كتابته ونطقه باللغة العربية.

وإذا كانت الوثيقة الأصلية تميل إلى الاختصار (مثل ابن سعود، ابن جلوي، فؤاد بيه) يكتب الاسم كاملا (أي الملك عبدالعزيز آل سعود، عبدالله بن جلوي، فـؤاد حـمـزة). وعندما كنا نخشى اللبس أو نقدر أن القارئ قد يهتم بمعرفة كيفية كتابة الاسم في الأصل، كنا نلتزم بطريقة الكتابة التي وردت في الأصل.

وتستخدم الغالبية العظمى من الوثائق اسم ابن سعود للإشارة إلى عبد العزيز آل سعود، إلا أننا حرصنا على استبدال ذلك بالاسم الكامل (عبدالعزيز آل سعود) مع اللقب الذي كان يحمله في الفترة التي كتبت فيها الوثيقة. ولكن بعض الوثائق (خاصة المراسلات مع الملك عبد العزيز) تورد اسمه الكامل: عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، وقد تورد معه لقب الإمام أو الأمير أو حاكم نجد وخصوصاً في المراحل الباكرة من حكمه. وفي هذه الحالة حافظنا على الاسم واللقب كما جاءا في الوثيقة. وهناك حالات كان اسم ابن سعود فيها يعني عبدالرحمن بن فيصل، والد عبدالعزيز، وقد استخدمنا اسم عبدالرحمن آل سعود أو عبدالرحمن بن فيصل آل سعود في الملخصات حين تأكد لنا بصورة لا تقبل الـشـك أنـه المقصود. وهناك حالات قليلة لم يكن واضحا فيها ما إذا كان المقصود باسم (ابن سعود) عبد العزيز أم والده، وخصوصاً في الفترة التي تم فيها لقاء صفوان، حيث كان الملك عبدالعزيز ووالده يؤديان دورا هاما في تطور الأحداث، وكلاهما يشار إليه في الوثائق بـاسـم (ابـن سعود)، وفي مثل هذه الحالة حافظنا على التسمية كما جاءت في الوثيقة.

ولم يكن من السهل تحديد بعض الألقاب العربية نظرا لوجود فروق بين ما كان يخلعه العلم المعني على نفسه من ألقاب، وبين كيفية إشارة الوثيقة إليه. فمن ذلك أنه يعتري الغموض ألقاب شيوخ الخليج بين مسمى شيخ وأمير؛ لأن هذين اللقبين غير مقتصرين على مناصب معينة، فكلمة شيخ تطلق بشكل غير دقيق على أي رجل يدخل في مقام الأعيان (مثل الشيخ حافظ وهبة)، بينما تطلق كلمة أمير على مناصب إدارية تتراوح بين أمير قرية صغيرة وأمير بلاد (مثل الأمير فواز الشعلان). وكذا كلمة إمام التي قد تعني لقبا دينيا أو منصبا سياسيا رمزيا (كالإمام عبدالرحمن بن فيصل آل سعود)، أو ملكا ذا سلطان وسيادة (كالإمام يحيى في اليمن). وبذلنا جهدا كبيرا أيضا في تحديد المقصود ببعض التقسيمات الإدارية العربية مثل إمارة ومعتمدية ومنطقة. وقد قمنا لذلك باستشارة أهل الاختصاص من المؤرخين والعودة إلى المصادر التاريخية والجغرافية التي تعالج هذه الموضوعات. كما تمت الاستعانة بالمسميات الرسمية للمراتب والوظائف المستخدمة في الديوان الملكي.

واستعنا بما يوفره الحاسب الآلي من إمكانيات في استخراج قوائم الأسماء العربية والأجنبية للأعلام والمواقع وأسماء الشركات، مما ساعد إلى حد كبير في تيسير عملنا لتوحيد كتابة تلك الأسماء وإظهار العمل متسقا ومتوازنا.

الأسماء الأجنبية: كانت الوثائق الأصلية مليئة بأسماء الأعلام الأجنبية لجأنا في تعريبها إلى أسلوب النقحرة وهي نقل صوتي بالحروف العربية لأقرب وأدق نطق للاسم. إلا أن هذه العملية يحفها عدد من المشكلات. فعلى سبيل المثال، وكما هو معروف، تختلف القراءات المشرقية والمغربية الشائعة والمعتمدة للأسماء نفسها. وأحيانا توجد تهجئة عربية سائدة على الرغم من كونها بعيدة إلى حد ما عن النطق الأصلي للاسم باللغة الأجنبية مثل أللنبي وكلايتون في حين أن كتابتهما ألنبي وكليتن أقرب إلى اللفظ الأصلي. وأحيانا توجد فروق بريطانية أمريكية (مثال ستوورت أو ستيورت في نقل Stuart) أو بريطانية فرنسية في نطق نفس الاسم (مثال روبير الفرنسية أو روبرت الانجليزية كنقحرة للاسم اللاتيني Robert). ولهذا كان لزاما اتخاذ عدد من الإجراءات، منها توحيد النقحرات وضبطها في قوائم معممة، واستبعاد كل رسم صوتي خارج عن هذه القوائم المتفق عليها. ولإزالة أي التباس كتبنا في الملخصات الاسم الأجنبي بلغته الأصلية إضافة إلى كتابته بالأحرف العربية. كما قررنا كتابة الاسم الأجنبي كاملا باللغتين (الاسم الأول واسم العائلة). وإذا ورد في الوثيقة الأصلية على غير ذلك (اسم العائلة فقط أو الأحرف الأولى من الاسم الأول مع اسم

العائلة) يكتب الاسم كاملاً في حال التأكد القاطع منه. فإذا كان التوقيع مثلا Knox أو S. G. Knox والوثيقة صادرة عن الوكالة السياسية البريطانية في الكويت في الفترة ما بين أغسطس (آب) ١٩٠٤م وأبريل (نيسان) ١٩٠٩م، فيكون المقصود إذن هو ستيوارت جورج نوكس Stuart George Knox الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. أما في حالة الشك فيكتب اسم العائلة باللغتين كما جاء في الوثيقة وتكتب الحروف الأولى في حال وجودها باللغة الأصلية فقط (مثل جودفري W. E. Godfrey).

أسماء الشركات والدوريات الأجنبية: سبب الإشكال في هذه المسميات هو أن لها دلالة تتعدى كونها أسماء أعلام. ويترتب على هذه الازدواجية في الاسم الذي يعتبر في الوقت نفسه علامة (لأن له دلالة في اللغة) وأيقونة (لأنه اسم علم بصرف النظر عن دلالته) إشكال منهجي كبير. فهل المطلوب منهجيا ترجمة هذه المسميات (أي نقل معانيها إلى العربية وبالتالي تغيير اسمها) أم تعريبها باستعمال النقحرة (أي المحافظة على الأيقونة دون بيان معناها)؟ وقد أخذنا بعين الاعتبار عوامل عدة في تعاملنا مع هذه الأسماء. فهناك ممارسات شائعة لم نشأ الخروج عنها، فلا أحد في الوطن العربي على حد علمنا يترجم أسماء الصحف البريطانية *The Times* و*The Sunday* و*The Daily Telegraph* إلى العربية، كأن يستخدم **الأزمنة** و**أزمنة الأحد** و**البرق اليومي**، وقد اتبعنا في هذه الحالات خطة الجمع بين النقحرة وإثبات تهجئة الأسماء الأجنبية من جهة وبين إيراد ترجمة جزئية لبعض جوانب دلالتها، كأن يقال إنها مجلة أو صحيفة يومية أو إنها شركة نفطية، مثل الصحيفة الإيطالية «أسيوني كولونيالي» *Azioni Coloniale*. بينما ترجمنا الأسماء التي تسهل ترجمتها مع إثبات الاسم بلغته الأصلية، مثل الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation والشركة الإنجليزية للكهرباء English Electric Company. وعمدنا إلى إصدار قوائم موحدة بترجمة أسماء الشركات ونقحرتها للتقيد بها في عملية الترجمة، منها قائمة بأسماء شركات النفط وقائمة بعناوين الصحف الأجنبية وغيرها.

المناصب والرتب السياسية والإدارية: واجهتنا مسألة تحديد مناصب المسؤولين البريطانيين على مر السنوات التي يغطيها المشروع، وخصوصاً المقيمون والوكلاء السياسيون ومسؤولو كل من وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند في لندن، وإدارات حكومة الهند البريطانية في سملا أو دلهي، ووزارة المستعمرات البريطانية. نذكر على سبيل المثال إحدى الوثائق التي أوردنا معلوماتها في الإسناد على النحو التالي «رسالة من كننجهام جرين Sir Conyngham Green، كوبنهاجن، إلى إدوارد جراي Sir Edward Grey وزير

الخارجية البريطاني في لندن، مؤرخة في ٨ مايو (أيار) ١٩١٢م». ونكاد نجزم أن جرين كان السفير البريطاني في كوبنهاجن في ذلك التاريخ، ولكن لعدم وجود دليل قاطع على ذلك اكتفينا بإيراد اسمه ومكان وجوده في تقديم الرسالة. وفي الوقت نفسه لم يرد في الرسالة ذكر جراي على أنه وزير للخارجية البريطانية، ولكننا ذكرنا ذلك على نحو ما هو مبين بسبب ثبوت هذه المعلومة لدينا من مصادر أخرى.

وتكمن المشكلة خصوصا في تحديد تبعية المسؤولين لأي وزارة أو إدارة مما ذكر أعلاه، خصوصاً عندما لا ينص الأصل على ذلك. وقد يغفل المرسل اسم المرسل إليه أو لقبه لأن ذلك من قبيل المعلوم لديه. ولهذا تمت الاستعانة ببعض المراجع التاريخية التي تحوي قوائم بأسماء الأعلام ومناصبهم مع بيان تسلسلها التاريخي. كما تم الاتصال بأقسام الترجمة في السفارات المعنية بالرياض بصورة شخصية للاستفسار عن التسمية العربية التي تستخدم عادة في الإشارة إلى وزارات أو إدارات معينة.

وقد جاءت بعض الوثائق موجهة من شخص إلى آخر اعتمادا على المنصب دون ذكر الاسم، بينما وردت الأسماء والمناصب في وثائق أخرى للفترة نفسها، مما تطلب بذل الجهد في توضيح الأسماء والمناصب اعتمادا على وثائق متزامنة، وأحيانا على القوائم التي وصلتنا من المكتبة البريطانية مع مجموعات الوثائق، وعلى فهارس مجلدات طبعات الأرشيف التي تحتوي على تعريف موجز بالوثائق، وفي أحيان أخرى على تفسير التوقيع الوارد على الوثيقة والتعرف عليه. كما واجهتنا في عملية الترجمة مسألة إيجاد المقابل العربي للوظائف التي ليس لها مقابل مناسب، إما لخصوصيتها وارتباطها الوثيق بنظام دولة معينة، مثل Chancellor of the Exchequer، وإما لأن لها مقابلات متعددة بتعدد الدول العربية، كأن تترجم عبارة Secretary General بـ «السكرتير العام» أو «الأمين العام» أو كلمة governor بـ «قائمقام» أو «حاكم» أو «والي» أو «أمير». وتوجد ضمن عضوية مجلس الوزراء البريطاني وظيفتان تعادلان منصب وزير بالعربية هما minister و secretary، ولا يوجد تفريق مماثل لذلك بالعربية، وبالتالي لا يمكن للترجمة أن تعكس هذا التفريق. ونجد في الوثائق الفرنسية حالات كان كاتبوها يطلقون فيها ألقاباً مختلفة على المسؤول الواحد. مثال ذلك ما جاء في الوثيقة رقم E54/64 المؤرخة في ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٣١م بشأن فؤاد حمزة. فقد لقبه وزير فرنسا في القاهرة في معرض حديثه عنه في رسالته رقم ٦٤ إلى وزير الخارجية Secrétaire d' Etat، أي كاتب الدولة، في حين وصفته وثائق أخرى بوزير الخارجية، أو مدير الخارجية، أو حتى كاتب الدولة

المساعد Sous Secrétaire d' Etat. وفي مثل هذه الحالات استخدمنا باطراد اللقب الرسمي المعتمد، وهو بالنسبة لفؤاد حمزة، وكيل وزارة الخارجية، بغض النظر عن اللقب الوارد في الوثيقة الفرنسية. وهناك أمثلة عديدة من هذا النوع.

وقد استوجب ذلك السعي إلى توحيد التعامل مع المؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية والعلمية الغربية التي ليس لها مقابل عربي بإصدار قوائم متفق عليها التزمنا بها. كما استلزم الأمر التوجيه إلى ضرورة الانتباه لاحتمال تغير مسمى وظيفة بعض الأعلام وخصوصاً في المجال القنصلي والدبلوماسي.

ومن أمثلة القرارات التي اتخذناها بشأن ترجمة التسميات الأجنبية قرارنا استخدام عبارة «وكالة سياسية» في ترجمة political agency بدلا من «معتمدية» أو «دار الاعتماد»، وعبارة «وكيل سياسي» لترجمة political agent بدلا من «المعتمد السياسي» أو «باليوز» المستخدمة أحيانا في الترجمات العربية. ومن هذه القرارات أيضا استخدام عبارة «المندوب السامي» أو «المندوب المدني» في ترجمة High Commissioner أو Civil Commissioner حين تكون الإشارة إلى منصب بريطاني، وعبارة «المفوض السامي» في ترجمة Haut Commissaire حين تكون الإشارة إلى منصب فرنسي، والمفوضية السامية في ترجمة Haut Commissariat، وذلك بناء على ما ورد في جل الوثائق الفرنسية المكتوبة باللغة العربية أو المرفقة بترجمة إلى هذه اللغة فيما يتعلق بالمفوض السامي والمفوضية السامية في بيروت. واستخدمنا عبارة «وكيل وزارة» في ترجمة كلمة undersecretary، وعبارة «وزير مفوض» في ترجمة minister حين تستخدم في الإشارة إلى منصب دبلوماسي، وكلمة «بالنيابة» في ترجمة acting أو officiating، و«دائرة» في ترجمة department حين يكون المراد بها قسم من أقسام إحدى الوزارات أو المؤسسات الحكومية.

ومرت مناصب الشخصيات الأجنبية المحورية في الفترة التي يغطيها المشروع مثل دكسون Dickson وكلايتون Clayton وكوكس Cox بحالات من التغيّر، كما كان بعضهم يكلف بمهام خاصة لدى الحكام العرب مثل ليتشمان Leachman لدى ابن رشيد، وشكسبير Shakespear لدى الأمير عبدالعزيز آل سعود في عام ١٩١٤م. إضافة إلى ذلك جرى تبادل للمناصب وانتدابات وتولي المناصب بالنيابة، كما هو الأمر مثلاً بالنسبة إلى دين آتشيسون Dean Acheson الذي كان مساعداً لوزير الخارجية الأمريكي بين سنتي ١٩٤١م و١٩٤٣م، ثم وزيراً للخارجية بالنيابة سنة ١٩٤٥م، أو بالنسبة لجيمس موس James S. Moose الذي بدأ مهامه في المملكة قائماً بالأعمال بالنيابة في جدة وتابعاً للوزير المفوض الأمريكي في القاهرة

سنة ١٩٤٢م، ثم أصبح قنصلاً فوزيراً وقنصلاً مقيماً لبلاده سنة ١٩٤٣م؛ ثم خلفه في هذا المنصب وبداية من سبتمبر ١٩٤٤م وليـم إدي William A. Eddy لكن برتبة وزير مفـوض للولايات المتحدة في جـدة. وكان المقيم السياسي البريطاني في الخليج يتبع وزارة الهـنـد البريطانية بهذه الصفة، بينما يتبع وزارة الخارجية البريطانية في بعض الحالات بصفته القنصل العام البريطاني في المنطقة التي توجد فيها المقيمية. وفي البرقيات كانت تستعمل أحيانا كلمة political للإشارة إلى الوكيل السياسي أو المقيم السياسي، كما قد تستعمل كلمة resident للإشارة إلى المقيم، أو المقيم السياسي، أو الوزير المقيم، وكان علينا أن نقوم بـتـحـديـد المقصود، مما تطلب الكثير من التدقيق والعودة إلى الوثائق (في حال ترجمة الملخصات التي أعدت بلغة أجنبية) والاستعانة بفهارس المجلدات والوثائق الأخرى المتزامنة مع الوثـيـقـة المعنية.

الرتب العسكرية الأجنبية: سبقت الإشارة إلى أن الوثائق التي تناولها المـشـروع حـفـلـت بذكر الرتب العسكرية من عثمانية وبريطانية وفرنسية وإيطالية، وشملت كل فروع القـوات المسلحة وأنظمة القوات المقاتلة والمتمركزة في تلك الفترة. وقد شغلتنا مسألة ترجمة هـذه الرتب وخاصة بسبب اختلاف قيمة المسمى الأجنبي نفسه ورتبته في كل قطاع (أي القوات البرية والبحرية أو الجوية). أو بسبب احتمالات عدم الدقة في الرتب مع وجـود مـجـال للتداخل بينها بسبب مخاطبة المقدم Lieutenant-Colonel والعقيـد Colonel بكلمة Colonel واستخدام كلمة General في الإشارة إلى أربع رتب مختلفة. وقمنا في البداية بإصدار قائمة موحدة بترجمات متفق عليها لهذه الرتب، لكننا من خلال التجربة وجدنا أن الأفضل عدم ترجمة الرتب واكتفينا بذكرها بلغتها الأصلية، باستثناء الرتب العسكرية التركية العثمانـيـة التي استمر استخدامها في بعض الدول العربية، والتي استخدمنا الرتب العربية المقابلة لها.

الوثائق المترجمة عن العربية: تحتوي الوثائق البريطانية والفرنسية والأمريكيـة عـلـى عـدد كبير من الترجمات لوثائق مكتوبة في الأصل باللغة العربية، وهذا يعني أننا في تلخيصنا نقوم بترجمة الترجمة، والمعروف أن هذا يؤدي إلى استخدام تعبيرات مختلفة عن المستخدمة في الأصل، مهما كانت كفاءة المترجم. وقد ينتج عن هذا الاختلاف في التعبيرات إيحاءات غير موجودة في الوثيقة العربية الأصلية، أو على العكس قد تختفي بعض المعاني الضمنية الموجودة في الأصل. وقد أدركنا أن الحل الوحيد لهذه المسألة هو الرجوع إلى الوثائق العربية الأصلية في حال توفرها، ومقارنة العبارات المستخدمة في الترجمة وتعديلها لتتوافق مع الوثيقة الأصلية، شريطة أن ينسجم ذلك أيضا مع الترجمة الإنجليزية أو الفرنسية للوثيقة، وألا يدخـل فـي

الملخص أي شيء غير موجود في الترجمة، حتى لو كان موجودا في الوثيقة العربية الأصلية. وقد صادفتنا بالطبع حالات لم يكن فيها بإمكاننا الرجوع إلى الأصل العربي، ولكننا بذلنا جهدا كبيرا في هذا المجال، وخصوصاً بالنسبة إلى المقتطفات المترجمة عن الصحف السعودية «أم القرى» و«البلاد السعودية» و«صوت الحجاز». فقد رجعنا إلى أعداد هذه الصحف وقمنا بمقارنة دقيقة بين الأصل العربي والترجمة الأجنبية، واهتدينا بهذه المقارنة في صياغة ملخصنا. وقد مكنتنا هذه المراجعة من التعرف على حصيلة من الأسماء العربية.

المراجعة والتحرير

خضعت ملخصات الوثائق لعمليات مراجعة وتدقيق مستمرة في مقابل الأصل الأجنبي، وفي ضوء المشكلات المختلفة التي يطرحها هذا الأصل. فبعد كل مرحلة من مراحل العمل كنا نفرغ عددا من أعضاء الفريق العاملين على المشروع من أجل مراجعة مجمل ما تم إنجازه لتفحصه والتدقيق فيه من النواحي التقنية والتاريخية، وتلمس المشكلات التي حدثت حتى تلك اللحظة لتلافيها مستقبلا.

وكان من بين الأمور التي تشغلنا النظر في كمية المعلومات التاريخية الواردة في الملخصات المترجمة ومقارنتها بما جاء في الوثيقة الأصلية. وقد نضطر في أثناء المراجعة إلى توسيع الملخص وإضافة معلومات أهملت فيه بعض الأحيان، أو إلى حذف التفاصيل غير المهمة في أحيان أخرى. ويأخذ تدخل المراجع هنا أوجهاً عدة؛ فهو قد يتدخل للزيادة في درجة وضوح المعلومات التاريخية كأن يجد في الأصل معلومات مهمة غير واردة في الملخص عن أهم بنود المعاهدات والاتفاقيات أو توصيات الاجتماعات أو المباحثات أو أسماء المواقع المهمة والتواريخ. كما أنه قد يتدخل لذكر ما أغفله التلخيص من الأسماء الأجنبية والعربية، وذلك انطلاقا من الحرص المبدئي على أن يشتمل ملخص الوثيقة على أسماء الشخصيات المهمة التي ترد في الوثائق الأصلية، مع السماح بوجود استثناءات بسبب طبيعة الوثيقة أحيانا.

مثل تلك المشكلات هي التي حدت بنا إلى اتخاذ قرار بإجراء مراجعة دورية شاملة لعمليتي الترجمة والتلخيص، مما اقتضى منا جهدا ووقتا طويلين. وتهدف هذه العملية إلى التأكد من مدى التزام التلخيص المترجم بالأسس المتفق عليها؛ ومن أهمها: الوضوح والإشارة إلى جميع المعلومات الهامة ذات العلاقة بالمشروع إشارة كافية، وذكر جميع أسماء الأشخاص والأماكن والقبائل والشركات التي ترد في الوثيقة ما أمكن ذلك، وعدم الإفراط

في الإيجاز أو في التفصيل. كل ذلك من أجل مساعدة الباحث في الحصول على الفائـدة القصوى من الملخصات.

وقد تمت في هذه العملية مراجعة الملخصات وترجماتها العربية ومقارنتها بالوثائق الأصلية. واستدعى هذا العمل في كثير من الأحيان إعادة تلخيص العديد من الوثائق من الأساس لعدم تقيدها بالمعايير والضوابط المعتمدة، وإضافة ملخصات جديدة لوثائق سقطت سهوا إما في أثناء عملية الاختيار، وإمَّا في أثناء التلخيص أو الترجمة، ودمج بعض الملخصات في الحالات التي لم يراع فيها الملخص طبيعة الوثائق وجزأها تجزئة تخالف الأسس المتفق عليها، وتقسيم بعض الملخصات في الحالات المعاكسة، وحذف ملخصات وثائق خارجة عن دائرة اهتمامنا دخلت خطأ ضمن قائمة الوثائق المطلوبة.

وجرت خلال المراجعة التاريخية لـلملخصات متابعة المعلومات الواردة في ملخص كل وثيقة، والنظر في مدى تناسقها وانسجامها مع ما ورد في نص الوثيقة الأصلية، ومدى ترابط المعلومات وانسيابها. كما تم التأكد من وضوح المعلومات الملخصة من الوثيقة، والهامة منها على وجه الخصوص، لكي تحقق الفائدة العلمية المرجوة في مجال اختصاصها، والتأكد من صحة كتابة أسماء الأشخاص والمواقع والقبائل وإثباتها بحالاتها الصحيحة.

كما حرص المراجعون على التأكد من صحة كتابة الأسماء الأجنبية وصحة نقلها بالحروف اللاتينية والالتزام في نقلهـا إلى الأحرف العربية بالقوائم المتفق عليها، ومن صحة التواريـخ والأرقام، وصحة الألقاب والإشارات إلى المناصب. وقد أفدنا من إمكانيات الحاسب الآلي في هذه المراجعات وفي تصحيح العديد من الأخطاء اللغوية.

ولم يكن المشروع ليأخذ شكله النهائي ويخرج إلى النور قبل عرضه على لجنة من المؤرخين السعوديين لتفحصه برمته فحصا شاملا ودقيقا من أجل تقويمه، ووضع اللمسات الأخيرة عليه ليخرج في شكله النهائي على هيئته العلمية المنشودة، والتي من شأنها أن تحقق الفائدة المرجوة منه للباحثين المختصين، والقراء العاديين على اختلاف مشاربهم وأهدافهم.